رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تعليل الأحكام النحوية

عند ابن يعيش

في شرح المفصّل

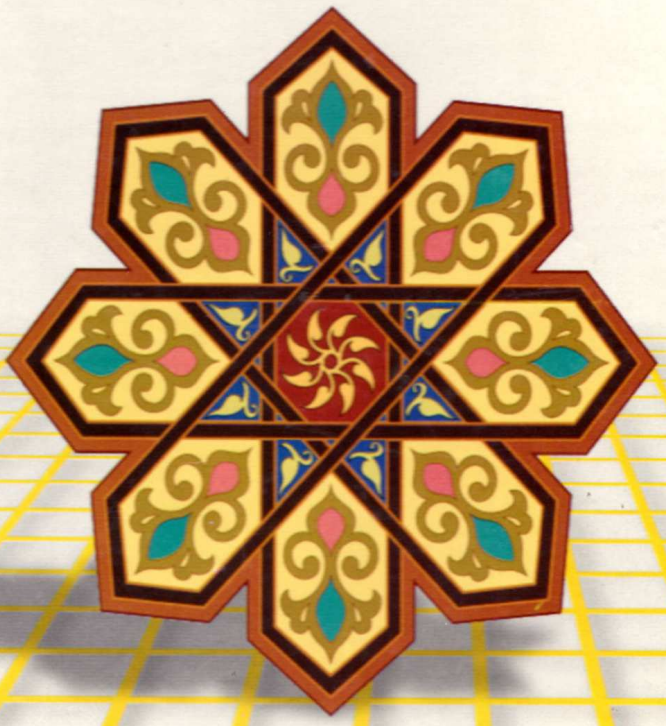

الدكتور حسين مصطفى غوانمة

دار الكتاب الثقافي
www.dar-alketab.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تعليل الأحكام النحوية

عند ابن يعيش

في شرح المفصّل

تأليف الدكتور

حسين مصطفى غوانمة

دار الكتاب الثقافي

www.dar-alketab.com

بسم الله الرحمن الرحيم

محفوظة
جميع الحقوق

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٨/٧/٢٢٥٣)

٤١٥

غوانمة، حسين

تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصل/ حسين مصطفى غوانمة.- عمان : دار الكتاب الثقافي، ٢٠٠٨

(...) ص.

ر.أ (٢٠٠٨/٧/٢٢٥٣).

الواصفات:/قواعد اللغة//اللغة العربية/

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من دائرة المكتبة الوطنية

حقوق الطبع محفوظة © ٢٠٠٩م. لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

ردمك ISBN 978-9957-492-54-4

دار الكتاب الثقافي
www.dar-alketab.com
للطباعة والنشر والتوزيع
الأردن / إربد
شارع إيدون إشارة الإسكان
تلفون
(٠٠٩٦٢-٢-٧٢٦١٦١٦)
فاكس
(٠٠٩٦٢-٢-٧٢٥٠٣٤٧)
ص.ب (٢١١-٦٢٠٣٤٧)
Dar-AlKetab
PUBLISHERS
Irbid - Jordan
Tel:
(00962-2-7261616)
Fax:
(00962-2-7250347)
P. O. Box: (211-620347)
E-mail:
Dar_ Alkitab1@hotmail.Com

دار المتنبي للنشر والتوزيع
الأردن – إربد – تلفاكس: (٧٢٦١٦١٦)

الإهداء

إلى التي تركتني وقد خُطَّت على جبينها مأساتي

إلى التي ما زلتّ أذكرها في وجودي وهذياني

إلى التي قرأتّ في عيونها الحبَّ والأمل

إليك يا والدة أبي أرفع هذا العمل

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
* المقدمة	٥
* التمهيد	٩
الفصل الأول: تعليل الأحكام الواردة في الكلمة والكلام	١٧
- المبحث الأول: التعليل الأحكام الواردة في الكلمة والكلام	١٩
بيان التركيب الذي ينعقد به الكلام	٢٣
أصناف الاسم العلم	٢٧
تقسيم ما يدخله لام التعريف	٢٧
كل مثنى أو مجموع من الأعلام يعرف باللام	٣٠
أصناف الاسم المعرب	٣١
- المبحث الثاني: تعليل الأحكام الواردة في باب البناء والإعراب	٣٤
الأسماء الستة	٣٤
تقسيم الاسم المعرب	٣٨
العلل التي تمنع الاسم من الصرف	٤٠
وجوه إعراب الاسم	٤٢
تلازم نون الوقاية قبل ياء المتكلم	٤٥
أسماء الإشارة	٥١
مراتب الإشارة	٥٧
الموصولات	٥٨
جواز حذف العائد	٦٧
الأصل في وضع الذي	٦٩
الظروف	٧٣
الفصل الثاني: تعليل الأحكام الواردة في باب الجملة الفعلية	٩٣
- المبحث الأول: تعليل الأحكام الواردة في الأفعال التامة	٩٥
من خصائص الأفعال	٩٥

الفعل الماضي	٩٦
الفعل المبني للمجهول	٩٨
صيغة التعجب كالأمثال لا يُتصرف فيها	١٠٤
فعل الأمر	١٠٦
(أكرم بزيد) وأصل هذا التركيب	١٠٩
الفعل المضارع	١١١
- المبحث الثاني: تعليل الأحكام الواردة في المنصوبات	**١٢٥**
المفعول المطلق	١٢٥
الفصل الثالث: تعليل الأحكام الواردة في الجمة الاسمية	**١٥٥**
- المبحث الأول: تعليل الأحكام الواردة في المبتدأ والخبر	**١٥٧**
المبتدأ والخبر	١٢٧
تقسيم المبتدأ	١٦٠
تقسيم الخبر	١٦٤
خبر إنّ وأخواتها	١٦٧
خبر (لا) التي لنفي الجنس	١٦٩
- المبحث الثاني: تعليل الأحكام الواردة في الأفعال الناقصة	**١٧١**
الأفعال الناقصة	١٧١
ما زال وأخواتها	١٧٥
خبر عسى	١٧٦
خبر كاد	١٧٧
الفصل الرابع: تعليل الأحكام الواردة في ما يتعلق بالجملتين: الاسمية والفعلية	**١٧٩**
- المبحث الأول: تعليل الأحكام الواردة في التوابع	**١٨١**
التوابع	١٨١
التأكيد	١٨٢
الوصف	١٩٠
البدل	١٩٧
- المبحث الثاني: تعليل الأحكام الواردة في الإضافة	**٢٠١**

ذكر المجرورات	٢٠١
الإضافة المعنوية واللفظية	٢٠٢
إضافة أسماء الزمان إلى الفعل	٢٠٧
حذف المضاف	٢١٠
المضاف إلى ياء المتكلم	٢١٢
إضافة الأسماء الستة إلى الياء	٢١٣
- المبحث الثالث: تعليل الأحكام الواردة في الحروف	**٢١٥**
حروف الإضافة	٢١٥
الباء للإلصاق	٢١٦
لام الاختصاص	٢١٧
واو القسم وباؤه	٢١٨
الحروف المشبهة بالفعل	٢١٩
إنَّ وأنّ لتأكيد مضمون الجملة	٢٢١
لام الأمر	٢٢٣
ملازمة النون للام الواقعة في جواب القسم	٢٢٤
الفصل الخامس: تعليلات ابن يعيش في الميزان	٢٢٧
أصالة التعليل النحوي عند ابن يعيش	٢٢٩
تعليلات ابن يعيش وواقع اللغة (تنميط التعليل)	٢٣٦
العلل التي اعتمد عليها ابن يعيش	٢٤٤
خصائص التعليل	٢٤٧
* الخاتمة	٢٤٩
* الفهارس الفنية	٢٥١
* فهرس الآيات القرآنية	٢٥٣
* فهرس الأعلام	٢٥٤
* فهرس العلل النحوية	٢٥٦
* المصادر والمراجع	٢٥٩

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المقدمـــــة

الحمد لله رافع السماء بغير عمـد، والـصلاة والـسلام علـى سـيدنا محمـد، وبعد:

فلابد لأيّ دراسة من مقدمة تضبط الحركة الدلالية للغتها، وتـؤطر الـوعي المتلقى لتلك الدراسة. فالمقدمة حتمية منهجية من أجل ضبط حركة اللغـة، وربمـا -لذلك- كانت المقدمة آخر مكتوب وأول مقروء؛ ليدل هذا التضاد الوظيفي على الهدف منها، الذي يتمثّل في إقامة مطابقة ضرورية بين أهداف الدراسـة ومحـصول التلقي.

تهدف هذه الدراسة إلى أن تحقـق في ثناياهـا إجابـة موضـوعية عـن تعليـل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرحه للمفصل، وبالموجز فقد كان ثمـة نتـاج رفيع من التعليلات في الشرح، ما زال يعدُّ مرجعية عليا عند دارسي النحو العربي إلى اليوم.

فهذه الدراسة خطّت بشكل أوّلـي معياريـة تـربط بـين الأحكـام النحويـة، وواحد من أصول تلك الأحكام، وهو التعليل الذي ارتبط برباط متين بها.

تغطّي تعليلات ابن يعيش مساحة رحبة من المشهد العـام لـشرح الأحكـام النحويـة، وتتفـق آراء الدارسـين علـى أنّ التعلـيلات أسـاس في توضـيحها، وفي الوقت نفسه، فالآراء متفقة أيضًا على أنّها أصل من أصول علم العربية.

تحاول هذه الدراسة في خضم الكتابة عن العلّة النحوية، أن تتلمّس طريقها تجاه مسألة محددة في فكر ابن يعيش في استيعاب ما صدر عنه من نتاج معرفي فكري حولها، تحت العنوان الموسوم بـ "***تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصل***".

وبسبيل إلى إجابة كافية في هذا المقام، فقد عوّلت الدراسة أن تكون قاعدة بياناتها الأساسية تعليلات ابن يعيش، ثم تعليلات النحاة المتقدمين للمسائل نفسها في الدرجة الثانية.

وذاكرة الدارسين تحتفظ بالإشارة دائمًا إلى شرح المفصّل، ومستصفى إخبارياتهم هنا، تكاد تنطلق من أن مستوى النضج الفكري لابن يعيش كان في لب حركة منتظمة نحو إحياء الأحكام النحوية.

ولقد كانت تعليلات ابن يعيش بالغة مبلغًا من حيث الاستقرار على أنموذج لغوي فني، إنْ في الفصل الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع أو الأخير، فالكل مرقوم بصورة جليّة.

وعمومًا فثمة في شرح المفصل لابن يعيش تعليل بارز لأحكام النحو، والرأي أنّه أهم أصل استثار حفيظة الدارس، فتنامى الاهتمام به حتى غدا موضوعًا في هذه الدراسة. فقد كان من مقتضاها أن تدرّجت فقراتها باستهلالة في تقديم الدراسة وأخرى ممهدة لها.

وجرّاء المباحثة في ذلك كلّه، وصلت الدراسة إلى صفوة ما انتهت إليه من فصول، وقعت في خمسة متماشية ونهج ابن يعيش، كان أولها تعليل أحكام الكلمة والكلام بفرعيه: في الكلمة والكلام، وفي البناء والإعراب، ووُسِم الآخر بتعليل أحكام الجملة الفعلية: الأفعال التامة، والمنصوبات، وجاء الفصل الثالث معللاً

لأحكام الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر، والأفعال الناقصة. أما الفصل الرابع، فقد علل بمباحثه؛ التوابع والإضافة والحروف أحكام ما يتعلق بالجملتين: الاسمية والفعلية، وجاء الفصل الأخير ليضع تعليلات ابن يعيش في الميزان.

وأخيرًا كانت الخاتمة، لتخلص الدراسة فيها إلى ما وصلت إليه من مدارسة، وعلى رغم ما يحفل به شرح المفصل من تعليلات لغوية كليّة، فإن ذلك لم يكوّن في تصور الدارس هيكلاً لغويًا بأصول ثابتة بديلاً لهذا الهيكل المطروح، ولعل ذلك عائد إلى تكوين شمولية التعليلات عند الشارح.

ويعتب في هذا المقام السؤال، عما إذا جُعلت الفصول على منوال العلل النحوية؛ تعليمية وقياسية وجدلية، أو على أشكالها؛ ثقل أو خفة أو قياس أو مماثلة أو كثرة استعمال وغيرها.

ربما لا يكون من العجلة أن ترد الإجابة مباشرة، لكن تحقيق الإجابة العلمية، يستوجب في العادة، قدرًا من الموضحات. ومن يتتبع التعليلات التي وردت عند ابن يعيش، يلحظ صعوبة في جعلها تعليمية وقياسية وجدلية، لأنه يشرح المفصّل تلبية لحاجة المتعلم، فمن الصعوبة تكوين الفصول، وإن تكونت يصعب إحداث المباحث فيها، ومن الصعوبة بمكان أن تجعلها بأنواعها، إذ يقتصر الأمر في ذلك على بعضٍ، بأمثلة محددة، لا تتفق فيها الفصول ولا المباحث، وعليه لا تتشكل الدراسة بصورة تشمل تعليلات ابن يعيش.

تلك هي أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة، إضافة إلى غياب تفسيرات المحدثين لشواهد الموضوع، ولمَّا صَعُبَ جعلها على أنواع العلل؛ لأنها تقتصر على جزء بسيط قد يحدث خللاً في بنية الدراسة، كانت مسيرتها وفق الأبواب النحوية.

ولعل غياب تفسيرات المحدثين للمواضع النحوية التي عللها ابن يعيش جعل الدراسة تعتمد على كتب المتقدمين، نحو: التخمير والإيضاح في شرح المفصل، وذلك بالموازنة مع شرح ابن يعيش، ثم على أسرار العربية، وعلل النحو، وكشف المشكل في النحو، واللباب في علل البناء والإعراب، وغيرها من كتب النحو ذات العلاقة والاهتمام.

فمنهج الدراسة يعتمد -إذن- على العرض والموازنة، والمناقشة وإبداء الرأي، كلما توافر ذلك وأمكن، وهي ملتزمة بعنوانات المسائل كما ذكرها ابن يعيش، مدرجة تحتها ما تم تعليله فيها

وختامًا فإنّه مهما بلغت شدة التدقيق في أن يلفظ الدارس غاية التدقيق والتّمحيص، فإنّ زلل العثار غير مأمون.

والله أسال أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه، هو نعم المولى ونعم النصير.

التمهيد:

يعرض هذا التمهيد مفاهيم عامة حول نظرية التعليل في النحو العربي. وقد كان طبيعيًا أمام التعدد في الأحكام النحوية، وأمام التداخل والترابط في ما بينها، أن يدخل السؤال عنها بغيةً في فهمها، واستزادة برسوخها، فكان التعليل قائمًا بدور الإجابة عن ذاك السؤال الطبيعي.

والعلّة النحوية ليست دائمًا مجرد تسويغ لاستعمال مفردة أو ظاهرة محددة، ولا تفسيرًا متكلفًا لما يبدو مستعصيًا على التفسير، بل قد تهدف إلى وضع جهاز تفسيري غايته الكشف عن نظام العربية من الوجهة النحوية[١].

فالعلّة النحوية مبدأ أفضى إليه القياس، وهو درجة في التفكير النحوي في العربية، فيما يخص الوظائف النحوية، والإعراب الذي به تتحقق المعاني النحوية شكلاً ومعنى، وهو نظام من العلامات يتجاوز الحركات والحروف والعامل في مفهوم تراكيب ومقامات دلالية متنوعة[٢].

ولأنّ العلل بنت البحث والنظر، وبنت الاستنباط العقلي كانت الدراسة فيها، ولأنّ التعليل في النحو العربي -أيضًا- خاص باللغة، غايته تفسير أحكام النحو وظواهره، ولأنّه محدد من محددات الصواب والإقناع، كان اختياره موضوعًا لهذه الدراسة.

ولمّا كان ابن يعيش في شرح المفصل شديد الاهتمام بتعليل الأحكام النحوية حتى إنّه قال: "استخرت الله تعالى في إملاء كتاب أشرح فيه مشكله، وأوضح

---

(١) انظر، التعليل ونظام اللغة: عبد القادر المهيري، حوليات الجامعة التونسية، عدد ٢٢، ١٩٨٣، ص٧٧.

(٢) انظر، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية: المنصف عاشور، ٢/ ٢٧.

بجمله، وأتبع كل حكم منه حججه وعلله"[١]، ولمّا كان ظهور التعليلات بارزًا في شرحه دافعًا إلى منْطَقَة النحو، حتى قال عنه عبد الرحمن بدوي: "إننا نجد نحوًا فلسفيًا قد أقيمت أركانه على يد ابن يعيش"[٢]، ولمّا كانت العلّة رابطًا عقليًا بين المستعمل الحسي، والمجرد العقلي، فأعطت المجرد نوعًا من التفسير والإيضاح الذي هو بحاجة إليه، كان الانعطاف إلى هذا الموضوع والانجذاب إليه.

والدافع إلى ذلك أنّه ليست ثمة دراسة لحضور ذاك التفكير النحوي، قد صاحبت ذاك النتاج سواء منظّمة لتعليلاته، أم ممحصة لكفايته، اللهم إلا شذرات من الدراسات الفردية المتناثرة، والتي لا تمثل دراسة لتعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرحه، وكلّ الشذرات -هنا- محصورة في نظام الأمثلة اللغوية التعليلية.

فقد كانت دراسة عبد الإله نبهان (ابن يعيش النحوي)[٣] هي الأولى -في ما أعلم- التي تعرضت لابن يعيش، وما يهمنا هو التعليل في شرحه على المفصل، إذ أفرد الباحث جزئية عن العلة في شرح المفصل في معرض حديثه عن أصول النحو عند ابن يعيش، حيث قسّم العلة إلى قسمين: الأول منهما تحدث عن العلّة في التراث النحوي؛ تعريفًا وتوضيحًا، والقسم الآخر بدا هو الآخر ينقسم إلى قسمين؛ الأول: تحدث عن العلّة الصوتية عند ابن يعيش، والآخَر: تحدث عن أنواع العلل عنده، إذ كانت أمثلته صرفية وصوتية ونحوية.

---

(١) شرح المفصل، ١/ ٩.

(٢) المنطق الصوري والرياضي، ص ٣٧.

(٣) رسالة جامعية لنيل درجة الدكتوراه في اللغة والنحو في جامعة دمشق لعام ١٩٩٠م.

أمّا ابن يعيش وشرح المفصل، فكان عنوانًا لكتاب[١] عبد اللطيف الخطيب. أفرد المؤلّف فيه جزئية عن العلّة عند حديثه عن أصول النحو، تحدث فيها عن أنواع العلل، إذ كان منهجه في هذه الجزئية يقوم على تعريفات تلك العلل عند علماء اللغة، أمثال: سيبويه، وابن جني، والسيوطي، ثم تعريفها عند ابن يعيش، وكان يطرح أمثلة على تلك الأنواع صرفية ونحوية، وقد كانت الغلبة للصرف في تلك الأمثلة.

وقد درس زياد أبو سمور شرح المفصل بين ابن يعيش وابن الحاجب[٢]، إذ كانت العلّة النحوية أحد مباحثه، وكان منهجه يقوم على تقسيمها إلى قسمين: علّة مشتركة بين الشارحين وأخرى ذكرها ابن يعيش، ولم ترد عند ابن الحاجب. فقد كان يذكر في القسم الأول نوع العلّة، ويبين بمثال أو أكثر تعليل ابن يعيش فيه، ثم يورد تعليل ابن الحاجب في قضية ما في العلّة نفسها. وفي القسم الآخر تحدث عن العلل التي انفرد بها ابن يعيش، كعلة الفائدة، والمبالغة، والمعاقبة، وغيرها، وكانت الأمثلة التي ذكرها أبو سمور نحوية وصرفية وصوتية.

هذه هي الدراسات النحوية التي تناولت العلّة عند ابن يعيش في ثناياها كجزئيات صغيرة، أمّا الدراسات التي درست التعليل في النحو العربي فهي كثيرة، وقد كفانا حسن الملخ مؤونة عرض هذه الدراسات، إذ أفرد لها تمهيدًا[٣] اسماه: التعليل في الدراسات النحوية الحديثة، أورد فيه معظم أولئك الذين تحدثوا عن العلة النحوية.

---

(١) إصدار جامعة الكويت، الطبعة الأولى لعام ١٩٩٩م.

(٢) شرح المفصل بين ابن يعيش وابن الحاجب، دراسة نحوية موازنة، رسالة ماجستير في النحو، جامعة صدام للعلوم الإسلامية، بغداد، ٢٠٠٠م.

(٣) انظر، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص ٢١.

أمّا عن العلّة النحوية، فإن أي عنوان ما هو إلا صورة مختزلة لموضوعه، لذا يبدو عنوان دراستنا لا يحتاج إلى تحديد لمفهومه، نظرًا لوضوح المصطلح، وبالتالي الوقوف عن الإسهاب في توضيحه.

ورغم ذلك فإنّا نسوق الحديث عن العلّة تمهيدًا موضحًا لفكر دراستنا، فوجود العلّة خلف الظواهر اللغوية، ووراء القواعد النحوية أمر محتوم لا ريب فيه. وغاية الباحث النحوي ليس بلورة العلاقات المختلفة التي تصوغ الظواهر في قواعد تحدد أبعادها، وإنما هدفه اكتشاف العلّة المؤثرة في الظواهر، ثم بناء القواعد عليها، فالعلة هي الأساس الذي يراعى فيه التقنين: تقعيدًا وتفسيرًا معًا[١]. يؤكد السيوطي ذلك بقوله: "إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنّها غير مدخولة، ولا متسمح فيها. أما ما ذهب إليه غَفَلَة العوام من أنّ علل النحو تكون واهية متمحلة .... فبمعزل عن الحق"[٢].

ومن طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب ويستقصي العلّة، ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات، ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكمًا عامًا، فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية، لذلك فليس غريبًا أن يكون السؤال عن العلّة قديمًا، وأن يرافق التعليل الحكم النحوي منذ وجد.

(١) انظر، تقويم الفكر النحوي: علي أبو المكارم، ص ١٢٣.
(٢) الاقتراح في أصول النحو، ص ٧٠.

ونحن هنا لا يهمنا بسط القول وتفصيله في هذا التمهيد، ولا يعنينا الاتجاه المناهض المتمرد على التعليل "فالذين هاجموا العلّة لم يكونوا على درجة حصيفة من العلم"[١]، وإنّ ما يهمنا أن نرسم صورة أولى عن موضوع دراستنا.

فقد ذهب الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) إلى القول في تقسيم العلل إلى ثلاثة أقسام[٢]؛ علل تعليمية، وأخرى قياسية، وثالثة جدلية. فأمّا التعليمية، فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب وتفسيره، نحو قولنا: (إنَّ زيدًا قائمٌ) فإن قيل: لم نصبتم زيدًا، قلنا لأنَّ (إنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، كذلك علمناه ونعلمه.

أمَّا العِّلة القياسية، فهي أن يقال: لِمَ نصب زيد بإنَّ، ولِمَ وجب أن تنصب إنَّ الاسم؟ فالجواب: أنَّ (إنَّ وأخواتها) ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه، وعملت عمله لمَّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظًا، فهي تشبه من الأفعال ما قدِّم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمد.

أمَّا العِّلة الجدلية، فهي كل ما يتعلق في باب (إنَّ) بعد ذلك، كأنْ يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف والأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها أ بالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال؟ وحين شبهتموها بالأفعال، لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فعله؟ إلى غير ذلك من الأسئلة. فكل شيء اعتُلَّ به جوابًا من هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر. وهي التي يطلق عليه العلل الأوائل والثواني والثوالث.

---

(١) التعليل النحوي عند النحاة اصطلاحًا واستعمالاً وتطبيقًا: يحيى القاسم، مجلة جامعة تشرين، عدد ٨، مجلد ١٧، ١٩٩٥، ص ٩٤.

(٢) الإيضاح في علل النحو، ص ٦٤.

فالنحو العربي في تشكُّله يقوم على ركيزتين: الوصف ثم التفسير. وقد تمثل الوصف بتجريد قواعد من استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة. أما التفسير، فهو اجتهاد من النحوي في تعليل القاعدة المستخلصة من الوصف، لذلك يقول علي أبو المكارم: "إن مهمة النحوي الحكيم لا ينبغي أن تقتصر على الوقوف على الظواهر بغية تقعيدها، بل تمتد إلى ما في الظواهر وما بينها من حكمة هدفت إليها"[١].

وما دفع النحاة إلى التعليل أنَّ القاعدة النحوية مبنية على استقراء جزئي، فالتعليل تعويض عن نقص الاستقراء من جهة، وبرهنة على صحة القاعدة من جهة أخرى[٢].

فالنحو العربي متساوق في خطين: خط الثبات، ويمثله الوصف، وخط التفسير، ويمثلهُ التعليل، وقد أدرك النحاة منذ الخليل بن أحمد هذه الثنائية في النحو، فكان مما ذكره في العلَّة النحوية: "فإن سنح لغيري علَّة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها"[٣].

وبسبب طبيعة العلَّة الإقناعية يجتهد النحاة في إيجاد علل مقنعة "فكل من فُرق له عن علَّة صحيحة، وطريقٍ نَهْجةٍ كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره"[٤]. لهذا تتغير العلل حسب الاجتهاد فيها، وصولاً إلى علَّة مقنعة أو أكثر إقناعًا.

(١) تاريخ النحو العربي، ص ١١٥.
(٢) انظر، نظرية التعليل في النحو العربي. حسن الملخ، ص ٩٩.
(٣) الإيضاح في علل النحو، ص ٦٦.
(٤) الخصائص: ابن جني، ١/ ١٩٠.

ولمَّا كانت علل النحويين، إنَّما تقتضيها أسباب مركوزة في الطباع، فإن ابن جني يذهب إلى علل المتكلمين، ويميل إليها أكثر من علل المتفقهين، وذلك كما يقول: "إنهم إنّما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس"[(١)]، وهو بذلك يعني العلل التي يعتل بها النحاة الحذاق المتقنون لا ألفافهم المستضعفون. ولأنَّ العلّةَ في الفكر الإسلامي لا تتصف بالضرورة، فقدرة الله تعالى من الشمول بحيث لا يحدها التلازم الطبيعي بين العلَّة والمعلول[(٢)].

ومن المعلوم أن العلَّة الفلسفية والكلامية في طبيعتها تكشف عن تلازم عقلي بينها وبين المعلول، فالعلاقة بينها وبين المعلول علاقة مصاحبة، بمعنى أنهما موجودان معًا، أمَّا العلَّة الفقهية فهي تعبدية تكشف عن الصالح العام، وتسبق المعلول في الوجود، بحيث تنشأ العِّلة الداعية إلى الحكم، فينشأ الحكم بعد ذلك. أمّا العلَّة النحوية، فهي حسية تكشف عن نتيجة الاستقراء، تلحق معلولها في الوجود، فإذا كانت علل الفلاسفة والمتكلمين ألصق بالمنطق الأرسطي، وكانت علل الفقهاء رموزًا وأمارات، لوقوع الأحكام، فإن علل النحاة حسية تنتمي إلى المنطق الطبيعي[(٣)].

وبما أنَّ هذه الدراسة تتناول تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش، فلا بد من ذكر المكانة العلمية لهذا المؤلِّف[(٤)]، إذ كان همّه تنظيم قواعد اللغة، وتأصيلها،

---

(١) السابق ١/ ٤٨.

(٢) انظر، تقويم الفكر النحوي: علي أبو المكارم، ص ١٢٠.

(٣) انظر، الأصول، دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: تمام حسان، ص ١٨٠.

(٤) هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا ابن القاضي بشر بن حيان النحوي الحلبي، موفق الدين أبو البقاء المشهور بابن يعيش.

ولد في الثالث من رمضان سنة ثلاث وخمسين وخمسمئة بحلب، وقرأ النحو على فتيان الحلبي وأبي العباس البيزوري، ورحل إلى بغداد؛ ليدرك أبا البركات الأنباري، فبلغه خبر وفاته =

وبسط مسائلها لتصبح لغة ميسورة على الناس، لذلك كان لا بد من ذكر العلل حتى تجعل ما كان صعب الفهم من القواعد النحوية سهلاً تقبله الأذهان وتألفه العقول.

وقد جاء التعليل عنده مرافقًا للحكم النحوي، فهو ضروري عنده؛ لأنَّ رسوخ الحكم في ذهن المتعلم يزداد به ، فهو يقوم على تصوّر عقلي؛ أي أن التعليل انعكاس لجهد عقلي يحاول إيجاد التفسير للقواعد النحوية. والناظر في تعليلاته يتبيَّن له مدى وضوحه في التعليل بهدف تبيين المسألة وتوضيحها. وحين ننعم النظر -أيضًا- يتبيَّن لنا شمولية تعليلاته، أي أنها تتناول جوانب اللغة في المسائل التي يعرضها، فكان يعلل مسائل اللغة سواء أكانت بارزة أم خفية.

= بالموصل. وكان من كبار أئمة العربية، ماهرًا في النحو والتصريف، وكان حسن الفهم لطيف الكلام، ظريف الشمائل. صنَّف: شرح المفصَّل، وشرح تصريف ابن جني، والتصريف الملوكي.
مات بحلب سَحَرًا في الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ثلاث وأربعين وستمئة. (انظر، بغية الوعاة: السيوطي، ٢/ ٣٥١-٣٥٢).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأول

تعليل أحكام الكلمة والكلام

المبحث الأول- التعليل في الكلمة والكلام:

في معنى الكلمة والكلام، أشار الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) إلى أن الكلمة هي اللفظة الدالة، حيث يقول: "الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"[(١)].

وقد فسّر هذا القول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، بأنَّ الحدَّ الكائن للكلمة قائم على الجنس، وعلَّل ذلك بأنَّ الكلمة داخلة في حد لغة اللفظة، إذ جعل الكلمة التي لا تسمى بأنَّها ليست من وضع الواضع، أي أنَّ الكلمة يجب أن تقوم على مُدْرَك صنعة المنشئ، يقول ابن يعيش: "فاللفظة جنس للكلمة، وذلك أنَّها تشتمل المهمل والمستعمل، فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف، ولم يضعه الواضع بإزاء معنى، نحو: صمص وكق، ونحوهما، فهذا وما كان مثله لا تسمى واحدة منها كلمة؛ لأنَّه ليس شيئًا مع وضع الواضع، ويسمى لفظة؛ لأنَّه جماعة حروف ملفوظ بها، هكذا قاله سيبويه رحمه الله، فكل كلمة لفظة، وليس كل لفظة كلمة، ولو قال عوض اللفظة عَرَض أو صوت لصح ذلك، ولكنَّ اللفظة أقرب؛ لأنَّها تتضمنها، والأشياء الدالة خمسة: الخط، والعقد، والإشارة، والنصبة، واللفظ. فحدَّ باللفظة؛ لأنَّها جوهر الكلمة دون غيرها مما ذكرنا أنَّه دال"[(٢)].

فالكلمة إذن داخلة في اللفظة، ولا يكون العكس. والعلَّة التي أوضحها ابن يعيش في ذلك تقوم على الجنس في تفسير استخدام كلمة لفظة؛ إذ هي تحتمل الكلمة وغير الكلمة، وذلك بالعودة إلى مدلولها، فإن أشارت إلى معنى كانت كلمة وإلا كانت مجموعة أصوات، وهي غير دالة على معنى ارتبطت في ما بينها،

---

(١) شرح المفصل: ابن يعيش، ١/ ٤٠.

(٢) السابق: ١/ ٤٠.

فتعليله جاء لتحديد معنى الكلمة، ليبيّن للقارئ الأساس الذي يقوم عليه حدُّ الكلمة بقول الزمخشري.

وأشار إلى التفسير السابق حيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ) عندما جعل الكلام هو المسموع المفيد بقوله: "أمَّا ما الكلام؟ فهو المسموع المفيد، نحو قولك: قام زيد، وقم يا زيد، ولا تقعد يا عمرو، وليتك تقوم، وما اسمك يا فتى؟ وإنَّما شرطنا أن يكون مسموعًا مفيدًا، احترازًا من مسموع غير مفيد، كأصوات البهائم، وزجر الطير، وصدى الجبال، ونحو ذلك، ومن مفيد غير مسموع كالإشارة والوساوس والخطوات؛ لأنَّ ذلك وشبهه لا يسمى كلامًا"[١]. وإنَّما يسمى لفظة كما ذكره ابن يعيش فالكلام هو القول المفيد ذو المعنى واللفظة أو الصوت غير مفيد، ولا يحمل معنى.

فاشتراطه أن يكون مفيدًا احتراز من مسموع غير مفيد، فعلَّل ذلك بأنَّه لا يسمى كلاماً. وذكر الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) في شرحه للموضع نفسه تفسيراً مختلفًا عمَّا ذكره ابن يعيش، يقول: "أمّا اشتراط اللفظة فلئلا ينتقض الحد بالإشارات الدالة على المعاني، كعقد الحساب بالأصابع"[٢]، فجعل استخدام اللفظة، لكي لا يلتبس الوضع بالإشارة الدالة على المعنى، دون توضيح قسمي اللفظة.

أمَّا ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) فقد فسر الأمر بقوله: "واللفظ: ما لفظ به الإنسان قلّت حروفه أو كثرت"[٣]، وأضاف معلقاً على كلام الزمخشري بقوله:

---

(١) كشف المشكل في النحو، ص ٩.

(٢) التخمير، ١/ ١٥٥، وهو شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٥٩.

"وقوله: "اللفظة" إن أراد أقلَّ ما ينطلق عليه اللفظ كضَرْبَةٍ ففاسدٌ؛ لأنَّ أقلَّه حرف واحد، وإن أراد به عددًا مخصوصًا ينتهي إليه فليس مشعرًا به، وإن أراد معنى اللفظ كان اللفظ أولى للاختصار ودفع الاحتمال"[١].

يبدو تفسير ابن الحاجب قائمًا على معنى بعيد عن تفسير الزمخشري، فالزمخشري لم يشر إلى أقل أو أكثر ما ينطلق عليه اللفظ، ولم يشر أيضًا إلى اختصار المعنى. فالظاهر أنَّه ذهب بعيدًا في تفسير معنى اللفظة، أو توضيح العلة في استخدام الزمخشري لهذه الكلمة. والأمر -كما أراه- مقطوع بتعليل ابن يعيش وتفسيره.

إذ فرّق بين الكلمة واللفظة، وجعل ذلك قائمًا على أساس المعنى، فالكلمة ذات معنى، واللفظة لا تعطي معنى. إلاّ أنَّ ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) أوضح أمرًا آخر، بتعريف اللفظ واللفظة، وقد جعل اللفظ أولى بالذكر من اللفظة؛ لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ، حرفًا كان أو أكثر، وحق اللفظة ألاّ تقع إلا على حرف واحد بقوله: "واللفظ أولى بالذكر من اللفظة؛ لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفًا كان أو أكثر، وحق اللفظة ألا تقع إلا على حرف واحد؛ لأنَّ نسبتها من اللفظ نسبة الضربة من الضرب؛ ولأنَّ إطلاق اللفظ على الكلمة إنَّما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به، كقولهم للمخلوق خلق، والمنسوج نسج"[٢]. وإذا نظرنا في كلام ابن مالك بان لنا أنَّ الكلمة لفظ؛ لأنَّها خارجة من دخول الكلمة في دائرة الحرفية التي تشكل الكلمة، وداخلة في دائرة اللفظة المشكلة للكلمة،

(١) السابق، ١/ ٥٩.

(٢) شرح التسهيل، ١/ ١٢.

ويكون كلامه مفصّلا لاستخدام اللفظ أو اللفظة، لكن ابن يعيش أراد أن يعلل استخدام اللفظة دون غيرها مستثنيًا احتمالات اللفظة واللفظ.

وقد ذهب غير واحد[١] من علماء اللغة إلى فكرة ابن يعيش أنَّ اللفظ جنس في كل ملفوظ؛ لأنَّه يشمل الكلمة والمهمل، فبين الموصلي ذلك بقوله: "فقوله لفظ جنس، لأنَّه يشمل الكلمة والمهمل، لاشتراكهما في الحروف الملفوظ بها، إذ المراد باللفظ الصوت المعتمد على المخرج تحقيقًا أو تقديرًا بالاستقلال"[٢]، وعلَّل اختيار كلمة اللفظ دون الصوت "لأنَّ الصوت أعمُّ من اللفظ مطلقًا، لأنَّه قد يكون إنسانًا وقد لا يكون [كذا]. قال تعالى: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾[٣]، واللفظ لا يكون إلاّ للإنسان، وإذا كان اللفظ أخصَّ منه كان جنساً أقرب منه، فكان ذكره في الحد أولى"[٤].

فالتعليل هنا يقوم على الحد النحويّ، إذ يسعى النحاة في صياغة الحدود النحوية إلى جعلها جامعة لأوصاف المحدود، مانعة من الالتباس بغيرها. لذلك يكون التعليل في بعض الحدود إزالة للبس أو كشفاً لإبهام، أو زيادة في توضيح أو إقناع، كما فعل ابن يعيش ذلك في تعليله السابق. فهو في هذا الوضع أتبع التعليل تعليلاً آخر، توضيحًا للحدّ وتفسيرًا له، فكأنه يقول: استُخدمت لفظة؛ لأنَّها جنس للكلمة، ولماذا هي جنس للكلمة؟ لأنها تشتمل المهمل والمستعمل، ولِمَ لا يسمى المهمل كلمة؟ لأنه ليس من وضع الواضع، ولِمَ يسمى لفظة؟ لأنه جماعة

---

(١) انظر، الموصلي: شرح الكافية ابن الحاجب، ص ٨٢. وابن الجزري، كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، ص ٤.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، ١/ ٨٢.

(٣) لقمان: ١٩.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب، ١/ ٨٢.

حروف ملفوظ بها، ولِمَ اللفظة أقرب من (صوت) مع أن استخدام الصوت صحيح؟ لأنَّ اللفظة تتضمن الصوت، وأخيراً يعود للقول، لِمَ حُدَّ باللفظة؟ فيجيب: لأنها جوهر الكلمة.

فالناظر في تعليلات ابن يعيش يجد بعضها يقوم على بعضها الآخر، فالآخِر يستدعي الثاني، والثاني يستدعي الأول، والأول مدار التفسير، كل هذه التعليلات التي يستحضرها ابن يعيش تأتي لتؤكد لنا التعليل الأول، وحتى تنزع الشك في رؤية الحد. فهو يحاول أن يكون مانعًا في تفسيره عبر حلقات تعليلية.

بيان التركيب الذي ينعقد به الكلام:

الإسناد هو الجزئية المعللة في هذه المسألة، فالكلام عبارة عن لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، ويسمى جملة، وبها نصل إلى معنى التركيب، يقول الزمخشري: "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى"[(١)]، فبيان تعليل ابن يعيش هنا حول مصطلح الإسناد. فقد عبَّر الزمخشري بلفظ الإسناد، ولم يعبر بلفظ الخبر، وعلَّل ذلك بعلَّة العموم، بأن جعل الإسناد أعمَّ من الخبر، بقوله: "وإنَّما عبر بالإسناد ولم يعبر بلفظ الخبر، وذلك من قبل أن الإسناد أعمُّ من الخبر؛ لأنَّ الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام، فكل خبر مسند، وليس كل مسند خبرا "[(٢)].

فعلَّة العموم هذه، هي علَّة التعليل التي لجأ إليها ابن يعيش لتوضيح استخدام الزمخشري لمصطلح الإسناد دون الإخبار. ووجه العموم باشتمال الأول على الآخر وغيره من أمر ونهي واستفهام. وبذلك لا يكون الإسناد خبرًا، وإنَّما

(١) شرح المفصل: ابن يعيش، ١/ ٤٤.
(٢) السابق، ١/ ٤٤.

يكون الخبر إسنادًا، ويكون قد لجأ إلى علَّة[١] العلَّة، حين ذكر أنَّ الإسناد يشمل الخبر وغيره، وهي تعليل مترتب على تعليل ومفسِّر له.

وأكمل الزمخشري قوله: "وهذا لا يتأتّى إلاّ في اسمين، أو في فعل واسم، ويسمى الجملة"[٢]. وعلل ابن يعيش الإسناد بالاسمين، بأنَّ الاسم يكون مخبرًا عنه ويكون خبرًا، وهذا لا يتأتى من غير الاسم، يقول: "فإنَّ ذلك لا يحصل إلاّ من اسمين، نحو: زيد أخوك، والله إلهنا؛ لأنّ الاسم كما يكون مخبرًا عنه فقد يكون خبرًا، أو من فعل واسم، نحو: قام زيد. وانطلق بكر، فيكون الفعل خبرًا، والاسم المخبر عنه، ولا يتأتى ذلك من فعلين؛ لأنَّ الفعل نفسه خبر، ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه، ولا يتأتى من فعل وحرف، ولا حرف واسم؛ لأنَّ الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل، فهو كالجزء منهما، وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلامًا"[٣].

فتعليل ابن يعيش يثبت مجيء الإسناد من اسمين، أو من فعل واسم، فالاسم مع الاسم يشكل تركيبًا، والثنائي هنا مقرون بأحادي مع الفعل، ليتشكل التركيب، إذ لا يحتمل فعل مع فعل كما أوضح ابن يعيش، وكذلك جزء الشيء لا يشكل شيئًا؛ لذا لا ينعقد الكلام بحرف مع فعل أو اسم. هذه التعليلات التي وُجدت عند ابن يعيش أكَّدت لنا تركيب الزمخشري؛ "في اسمين، أو في فعل واسم".

---

(١) وهي الثانية وتسمى العلة القياسية، انظر، الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ص ٦٤، والاقتراح: السيوطي، ص ٨٥.

(٢) شرح المفصل: ابن يعيش، ١/ ٤٥.

(٣) السابق، ١/ ٤٥.

فالألفاظ يحتاج إليها من أجل المعاني، وتركيبها يولّد تلك المعاني، وعليه إذا لم تُولَّدْ المعاني فلا تركيب. فالمعنى لا يتكون بفعلين إذن، ولا بحرف واسم أو حرف وفعل، وعندئذٍ لا تكون الألفاظ تركيبًا ذا دلالة؛ لأنّها لا تكون -أصلاً- شيئًا في التركيب.

وتعليلات ابن يعيش هذه كان أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، قد ذكرها بقوله: "فالاسم في باب الإسنادِ إليه، والحديثِ أعمُّ من الفعل؛ لأنَّ الاسم كما يجوز أن يكون مخبرًا عنه، فقد يجوز أن يكون خبرًا في قولك: زيد منطلق، والله إلهنا، والفعل في باب الإخبار أخصُّ من الاسم؛ لأنّه يكون أبدًا مسندًا إلى غيره، ولا يسند غيره إليه"[(١)].

فلا فضل إذًا لابن يعيش إلاّ في الاستفادة من الفارسي في تفسيره لاختيار مصطلح الإسناد على مصطلح الإخبار، وفي استحضار التعليلات التي تؤكد تفسيره، وتدعم ما يذهب إليه، ولم يكن هذا النص عند الفارسي للمفاضلة بين المصطلحين، إنّما كان في حديثه عن الاسم والفعل، في باب تأليف الكلام.

ومما يؤكد فضل ابن يعيش أنَّ الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) في شرحه للمفصَّل لم يفد ما أفاده ابن يعيش في شرحه. ولم يذكر تعليلات الفارسي، يقول: "الإسناد في اللغة هو الإضافة، وفي الإعراب إضافةُ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة، والإفادة لا تكون إلاّ في الابتداء، والفعل، والفاعل، وهذا لأنَّ الإفادة متى وقعت بين شيئين فأحد الشيئين يستحيل أن يكون حرفاً؛ لأنَّ الحرف لإيقاع

(١) الإيضاح: ص ٧٢، وانظر هذه التعليلات في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ١/ ٧٦-٧٧، ٨١-٨٢.

العُلقَة بين شيئين ولهذا قالوا: الحرف نسب ورابط، وإيقاع العلقة بين شيئين ولا شيئين مُحال"[١].

نرى في نص الخوارزمي أنَّ الإسناد يكون في الابتداء، وفي الفعل والفاعل ولا يكون في الحرف، ولم يبدِ أي تعليل يُوضح ما يذهب إليه إلاّ في الحرف، فبان الفرق بين الشارحين.

أما ابن الحاجب[٢] (ت ٦٤٦هـ) فقد ذكر تلك التعليلات في شرحه عندما جعل القسمة ستة؛ اسم واسم، وفعل وفعل، وحرف وحرف، واسم وفعل، واسم وحرف، وفعل وحرف، وأوضحها جميعها.

ولَّما شرح الموصلي كافية ابن الحاجب، لجأ إلى علَّة ابن يعيش؛ علَّة العموم توضيحًا للمسألة، وقد علَّل بعمومية الإسناد لصدقه على نوعي الكلام إخبارًا وإنشاء بقوله: "وإنَّما قال بالإسناد ولم يقل بالإخبار؛ لأنَّه أعمَّ من الإخبار مطلقًا، لصدقه على نوعي الكلام إخبارًا كان أو غيره كالإنشاء"[٣].

فتفسير ابن يعيش لهذه المسألة يعتمد على علَّة العموم، حيث يكون الإسناد مشتملاً على الخبر وغيره، وهو المسوِّغ الذي جعل الحكم النحوي يقوم على مصطلح الإسناد في تركيب الجملة، إذ تسند الكلمة إلى الكلمة ليتكوَّن الكلام.

---

(١) التخمير: ١/ ١٥٧.

(٢) انظر، الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٦٢.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب: الموصلي، ١/ ٨٤.

أصناف الاسم العلم:

عندما تكلم الزمخشري على الاسم العلم، قال: إنَّ "الاسم العلم يكون مفردًا ومركبًا"[١]. جعل ابن يعيش توضيح ذلك باستخدام علة الأصل؛ "لأنَّ العرب تراعي الأصل في كلمة فيجيء استعمالها للغة بناء على مراعاة الأصل"[٢].

يقول ابن يعيش: "فالمفرد هو الأصل؛ لأنَّ التركيب بعد الإفراد"[٣]، وهذا يكون لفظًا، لأنَّك عندما تلفظ تلفظ المفرد ثم تلفظ المركب. ويكون وجودًا، لأنَّ المفرد يوجد أولاً، ثم يكون التركيب، كما أشار ابن يعيش إلى أصالته من جهة المعنى في الموضع نفسه، فالمفرد يدل على حقيقة واحدة، والمركب يدل على حقيقتين قبل التركيب، وعلى واحدة بعد التركيب؛ لذلك كان الإفراد أصلاً في التركيب.

تقسيم ما يدخله لام التعريف:

يرى ابن يعيش -في تقسيم ما يدخله لام التعريف- أن ما نقل ولا لام فيه فلا تدخله اللام بعد النقل، "فلا يقال السعيد ولا المُكْرِم؛ لأنَّ العلميّة تحظر الزيادة كما تحظر النقص"[٤]، فالتعليل يكون للاسم العلم الذي تدخله لام التعريف، إذ يجب عدم دخولها عليه؛ لأنه معرفة بعلميته، ودخولها يكون زائدًا.

وقد فسَّر صاحب التخمير ذلك بأنَّ العلم إذا كان منقولاً عن اسم جنس فإنَّه يجوز إدخال اللام عليه؛ لأنَّ اللفظ متى كان منقولاً عن شيء فهو على شرف

(١) شرح المفصل: ابن يعيش، ١/ ٥٩.
(٢) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: شعبان العبيدي، ص ٢٠٢.
(٣) شرح المفصل، ١/ ٥٩.
(٤) السابق، ١/ ٨٥.

أن يعود إلى ذلك الشيء، فالعلم المنقول عن الجنس يريد الجنس"[١]. وقد شبَّه ذلك بالماء عند التبخر، فإنّ قطرات الماء تعود إلى الأرض مرة أخرى، وشبَّهه بالمفعول في باب علمت، لَّما كان أصله المبتدأ والخبر عاد إلى الابتداء بأدنى شيء[٢]. فالعلة عند الخوارزمي أنَّ الشيء يعود إلى أصله، وتفسيره للمسألة يقوم على القياس بالشبه، إذ مثَّله بالطلِّ وبباب علمت، وفي ذلك قياس تمثيلي، وهو "انتقال من جزئي إلى جزئي، نحكم على أحدهما بحكم الآخر لشبه يلوح"[٣] غرضه الإقناع. وتحليل هذا القياس كما يأتي:

المقيس: العلم المنقول عن اسم الجنس.

المقيس عليه: الماء المتبخر.

وجه القياس: أن العلم يعود إلى اسم الجنس كما يعود الماء المتبخر إلى الأرض.

والصورة الثانية هي:

المقيس: العلم المنقول عن اسم الجنس.

المقيس عليه: المنصوب في باب علمت.

وجه القياس: أن العلم يعود إلى اسم الجنس كما يعود المفعول إلى المبتدأ والخبر.

---

(١) التخمير، ١/ ١٩١.

(٢) انظر، السابق، ١/ ١٩١.

(٣) المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة: علي النشار، ص ٣٥٩.

ومن المعروف أن التعليل بالقياس التمثيلي في المستوى النحوي يأتي لتحقيق هدفين[١]: أولهما: استنباط نطوق جديدة، والثاني: نقل الحكم من المقيس إلى المقيس عليه، لكن الخوارزمي هنا كانت غايته الإقناع بما ذهب إليه، وما يدل على ذلك أنّه لم يجعل القياس لهذين الهدفين.

أمّا العلم فهو معرفة بعلميته لا بشيء آخر؛ لذلك "لا يجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه؛ لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر"[٢]. والحجة في ذلك أن أداة التعريف (لام التعريف) لا تدخل إلا على النكرة، فلا يجوز دخولها على المعرفة، حتى لا يجتمع غير تعريف في اسم.

فالمعرفة بالعلمية تجعل العلم ليس مسمى للأسماء(شائعا)، ولا تشهر العلم بمعنى من المعاني، فلا تجعل العلم بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، كما يقال: لكل فرعون موسى، أي لكل جبار بطل قهار محق[٣]. فإن كان العلم مسمّى للأسماء وبمنزلة الجنس الدال على معنى أصبح العلم نكرة، وبحاجة إلى دخول لام التعريف لتعريفه؛ لأنّه فقد أحقية التعريف.

فالعلم "إنّما وضع لشيء بعينه غير متأول ما أشبهه، فإذا نكّرته فقد استعملته على خلاف ما وضع له"[٤].

فالعلم مخصوص، فإن غُيِّر حاله في المعنى غيّر حاله في اللفظ، وخصوصيته بعلميّته، فإن غابت العلمية غابت الخصوصية، وأصبح بحاجة إلى ما يخصصه

---

(١) انظر، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين: جلال شمس الدين، ص ١٨٧.

(٢) شرح المفصل: ابن يعيش، ١/ ٨٦.

(٣) انظر، التخمير، ١/ ١٩٤.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، ١/ ١٠٠.

ليجعله مخصصًا (معرفة). وتعريفه يكون بدخول لام التعريف أو الإضافة فدخول لام التعريف وقع- واللام لا يكون إلا على شائع- لأنَّ اللام تعرف الاسم بالعهد، والإضافة تعرِّف الاسم بالملك والاستحقاق. ولا يجوز دخولهما (اللام والإضافة) معًا؛ لأنَّ "الألف واللام لَمَّا كانت تعرفان الاسم بالعهد اقتضى أن تدخلا على اسم شائع، نحو: الرجل، والغلام، وكذلك الإضافة لما كانت تعرف الاسم بالملك صارت تطلب ألاّ تدخل إلا على شائع"[(١)]. فواحدهما مسموح دخوله على نكرة، وكلاهما ممنوع، وواحدهما أو كلاهما ممنوع على معرفة؛ وهي لا تدخل على معرفة. ذكر ذلك ابن يعيش حين أشار إلى أنَّ العلميَّة تحظر الزيادة.

كل مثنى أو مجموع من الأعلام يعرف باللام:

الاسم العلم يعرف بإفراده، لأنه دالٌ على مخصوص، فإذا ثني أو جمع خرج على مخصوصه وأصبح مشتركًا، يقول ابن يعيش: "اعلم أنك إذا ثنيت الاسم العلم ينكر، وزال عنه تعريف العلمية؛ لمشاركة غيره له في اسمه، وصيرورته بلفظ لم يقع به التسمية في الأصل، فيجري مجرى رجل وفرس"[(٢)].

فتعليل ابن يعيش لتنكير العلم إذا ثني واضح، إلاّ أنَّ "التثنية لا تكون ما لم يكن بين الاسمين اشتراك لفظًا ومعنى، وذلك في العلم يستحيل، وذلك لأنَّه - وإن كان بينهما اشتراك لفظي- فليس بينهما اشتراك معنوي- اللهم- إلا إذا نوي بهما التنكير فحينئذ يجوز، لأنَّ قولك: زيدان مسمّيا زيدٍ"[(٣)].

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، ٢/ ٨٩٥.

(٢) شرح المفصل، ١/ ٩٠.

(٣) التخمير: الخوارزمي، ١/ ١٩٦.

ولم تستعمل الأعلام مثناة ومجموعة نكرات أصلاً؛ لأنَّ العلم إنَّما يكون معرفة على تقدير إفراده لموضوعه؛ لأنَّه لم يوضع علم إلاّ منفردًا، فإن قصد إلى تثنيته وجمعه فقد زال معنى العلمية منه[١].

وخلاصة القول إنَّ العلم معرفة بإفراده، فإذا ثني أو جمع ألغي الإفراد، فألغيت المعرفة عنه لانتفاء الخصوصية فيه.

أصناف الاسم المعرب:

ذكر ابن يعيش -في هذا الباب- أن الإعراب يكون في آخر الكلمة دون أولها أو وسطها، في أثناء تفسيره للاسم المعرب، موضحًا إياه من جميع أشكاله مستحضرًا تعليلات النحاة السابقين[٢]، وقد تركز تعليله في جانبين؛ أولهما: ذهب فيه إلى علة الأوْلى، وهي نابعة من وجود الشيء في الحقيقة، فالأول أول والثاني يتبعه، إذ المعرب أولاً والإعراب ثانياً، لذا كان الثاني دالاً على الأول، فوجب أن يكون مؤخرًا. فالعلة إذًا صورية وجودية قائمة على الترتيب في الكينونة؛ لأن الإعراب زائد لإفادة المعنى.

وآخَرهما: العلة فيه مشعبة، فجزؤها الأوّل، وهو: لا يكون الإعراب أوّلاً، يعتمد على الاحتجاج المنطقي المفضي إلى النتيجة المرادة، فالعلة فيه موجبة للحكم، ففيها وجه الإقناع.

---

(١) انظر، الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، ١/ ١٠١.

(٢) انظر، علل النحو، ابن الوراق، ص ١٥١، والإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ص ٧٦، وكشف المشكل في النحو: حيدرة اليمني، ص ٣٥، واللباب في علل البناء والإعراب: العكبري، ١/ ٥٨-٥٩.

وجزؤها الثاني (لا يكون الإعراب وسطاً) ممنطق أيضًا؛ لأنَّ الوسط خاص بالوزن. فالعلّة في هذا الوجه تستثني احتمال أن يكون الإعراب أولاً أو وسطًا؛ ليثبت الخيار الأخير، وهو أن يكون الإعراب آخِرًا. فالصورة في ذلك صورة منطقية طريقها القياس البرهاني أو الاستدلالي[1]، وهو استنباط نتيجة من مقدمتين سابقتين عليها باستخدام الحجج الاستقرائية، على النحو الآتي:

- الإعراب قد يكون في أوّل الكلمة أو وسطها أو آخِرها.
- لا يكون الإعراب في أوّل الكلمة لأنَّ الحرف الأول لا يكون إلاّ متحركاً.
- لا يكون الإعراب في وسط الكلمة لأنَّ وسط الكلمة خاص بوزنها.
- النتيجة: الإعراب يكون في آخِر الكلمة.

ونص ابن يعيش على هذه التعليلات حين ذكر أن الإعراب لا يكون إلاّ في آخر الكلمة لوجهين: "أحدهما: أن الإعراب دليل والمعرب مدلول عليه، ولا يصح إقامة الدليل إلاّ بعد تقدم ذكر المدلول عليه، فلذلك كان الإعراب آخرًا. والوجه الثاني: أنّه لما احتيج إلى الإعراب لم يخل من أن يكون أوّلاً أو وسطاً أو آخرًا، فلم يجز أن يكون أوّلاً؛ لأنَّ الحرف الأوّل لا يكون إلاّ متحركًا، فلو جعل الإعراب أوّلاً لم يعلم إعراب هو أم بناء، ومع ذلك فإنَّ من جملة الإعراب الجزم الذي هو سكون في آخر الأفعال. فلو كان الإعراب أولاً لامتنع منها الجزم، إذ الأوّل لا يمكن أن يكون ساكنًا، ولم يجعل وسطًا؛ لأنَّ بوسط الكلمة يعرف وزنها هل هي على فَعَل كَفَرَس أو فَعِل ككَتِف، أو على فَعُل كعَضُد، مع أن من

(١) انظر، المنطق الوضعي: زكي نجيب محمود، ١/ ٢٤٨، ٢٧٧.

الأسماء ما هو رباعي لا وسط له، فلما امتنع الأول والوسط بما ذكرناه لم يبق إلاّ جعل الإعراب آخرًا فاعرفه"[١].

وكان ابن الورَّاق (ت ٣٨١هـ) قد زاد على علّة امتناع الإعراب في أول الكلمة بعلة نطقية، إذ جعل الابتداء مهيجاً للنطق، يقول: "فلو أعربت الأوائل لأدى ذلك أن يبتدأ بالساكن وهذا محال؛ لأنَّ الابتداء مهيج للنطق"[٢].

فالعلة في ذلك علَّة صوتية إذ لا يبدأ النطق بصامت مسكّن في نظام اللغة الفصحى؛ لأنَّ ابتداء النطق انفتاح صوتي، فينطق بصامت ويتبع الصامت بحركة وصولاً إلى صامت آخر حتى تتكون الكلمة، لذلك كان الصامت مهيجاً للنطق. فلا يكون الصامت الأول مقفلاً؛ لامتناع الانتقال إلى صامت آخر فيتعذر تشكل الكلمة.

(١) شرح المفصل، ١/ ١٠٠.

(٢) علل النحو، ص ١٥١.

المبحث الثاني- تعليل أحكام البناء والإعراب:

الأسماء الستة :

تتعرض هذه المسألة بالمناقشة إلى قضيتين هما: إعراب الأسماء الستة بالحركات وبالحروف، والاسم المقصور المنصرف الذي يدخله التنوين.

تعرب الأسماء الستة بالحركات وبالحروف، وقد جعل الفقه اللغوي الإعراب بالحركات أصلاً، والإعراب بالحروف فرعًا عليها.علل ابن يعيش ذلك بعلتين موافقًا رأي العكبري[1](ت ٦١٦هـ) وتعليله، يقول ابن يعيش: "أنّا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى؛ لأنها أقل وأخف، وبها نصل إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل، ولذلك كثرت في بابها أعني الحركات.... والوجه الثاني: أنّا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها، وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف؛ لأنَّ العلامة غير المعلم كالطراز في الثوب، ولذلك كانت الحركات هي الأصل"[2].

فالعلَّة الأولى التي ذكرها ابن يعيش واعتمد عليها، هي علة الخفة لجأ إليها الاستعمال اللغوي فرارًا من الجهد العضلي الثقيل، وقد جُعلت حديثًا تحت قانون الاقتصاد اللغوي، "إذ من الممكن أن نربط بين هذه العلة وما يسميه علم اللغة الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي، ويعني به أنَّ المتكلم يحاول أن يوصل ما في ذهنه

(١) انظر، اللباب، ١/ ٥٤.

(٢) شرح المفصل، ١/ ١٠١.

من أفكار، أو ما في نفسه من إحساسات، مع أقل جهد عضلي مبذول، وقد عبر عنه القدماء بالاستخفاف"[١].

وقد عضد ابن يعيش هذه العلة بعلة أخرى؛ ليقرب المعلول من الأذهان فذكر علة المخالفة، فالحروف تشكل الكلام، والحركات مخالفة للحروف، فكانت الحركات علامة إعراب لا الحروف.

أمَّا إعراب الأسماء الستة المضافة إلى غير ضمير المتكلم، فإنَّ إعرابها يكون بالحروف خلافًا للأصل، وقد أظهر ابن يعيش علة العوض تسويغًا لخروجها عن الأصل، إذ يقول: "فهذه الأسماء إذا أضيفت إلى غير ضمير متكلم كان رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء، نحو قولك: هذا أخوك ورأيت أخاك وأباك ومررت بأخيك وأبيك، وكذلك سائرها، وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف؛ لأنَّها أسماء حذفت لاماتها في حال إفرادها، وتضمنت معنى الإضافة، فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها"[٢].

وهذه العلة تعني أنَّ هذه الحروف عِوض عن لامات هذه الأسماء في الإفراد، من جهة أنها مفردة تتضمن معنى الإضافة، وتكون معربة بالحروف لأنها مضافة، أي أن الإضافة هي التي أوجدت هذه العلة، وبدون الإضافة -كما أظن- لا يكون وجه لهذه العلة.

---

(١) أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، ص ١١٤.

(٢) شرح المفصل، ١/ ١٠١-١٠٢.

وذهب جماعة من النحاة[١] إلى أن هذه الأسماء أعربت بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف -والعلّة في ذلك علّة تشبيه، أي أن هذه الأسماء أعربت بالحروف حتى تعرب مثلها التثنية والجمع؛ لأن هذه الأسماء مضافة، والإضافة فرع على الإفراد، وكذلك التثنية والجمع فرع على المفرد، فكان وجه الشبه. ويبدو لي أنَّ من ذهب إلى ذلك فقد ذهب بعيدًا؛ لأنَّ التعليل غايته التبسيط والتوضيح والإقناع بالحكم النحوي، لا أن يرزخ العقل تحت السؤال عن العلَّة، ويطلبها بأي شكل كانت، فليس إعراب الأسماء الستة بالحروف لتسويغ إعراب التثنية والجمع، وإن كان ذلك كذلك فقد أصبح الأمر جدلاً وافتراضًا وإلصاقًا، و بعيدًا عن المنطق النحوي.

وأميل إلى الرأي الذي يرى أن الأسماء الستة هنا معربة بالحركات التي قبل الحروف، وما الحروف إلاّ مطل لتلك الحركات، ليتناسب ذلك والمضاف إليه (غير ياء المتكلم)، فالأصل في هذه الأسماء مثلاً: (أخُكَ، وأخَك، وأخِك) ثم أشبعت الحركات فتولد عنها حروف مجانسة لها[٢].

فهذا الرأي أكثر إقناعًا من غيره، إضافة إلى أنّه ينسجم بتوحد العلامة الإعرابية للأسماء الستة بكافة أشكالها، ولأنّه يعود إلى الأصل، فأصل إعراب المفرد بالحركة.

وفي الكلام على الأسماء الستة، كان تفسير الحركات المقدرة على الاسم المقصور المنصرف الذي يدخله التنوين، نحو: عصا ورحى، فيلتقي فيه ساكنان؛

---

(١) انظر، أسرار العربية: الأنباري، ص ٥٩، وكشف المشكل في النحو: حيدرة اليمني، ص ١٦، واللباب: العكبري، ١/ ٩٥.

(٢) انظر هذا الرأي في كتاب: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، ١/ ١٩٣.

لام الكلمة والتنوين، فيحذف الألف (لام الكلمة)، وقد أبدى ابن يعيش وجوهًا ثلاثة تعليلاً لذلك "أحدها: أنَّ التنوين دخل لمعنى ويزول بزوال ذلك المعنى، وليست الألف كذلك؛ لأنَّها لام الكلمة. والثاني: أنَّ الألف إذا حذفت بقي قبلها ما يدل على الألف المحذوفة، وهي الفتحة قبلها، وليس على حذف التنوين دليل. الثالث: أنَّ الساكن الأوَّل هو المانع من النطق بالثاني، فكان حذفه هو الوجه لإزالة المانع"[1]. فمفهوم الساكن عند علماء السلف ثنائي: صامت ساكن (بْ)، وصوت مد (ا)، وهو من ثمرة العين الباصرة للمكتوب، لا الأذن السامعة للمنطوق، وإلا فلا سكون بل مطل حركي. والدرس الحديث يظهر تكون مقطع ثقيل (ص ح ح ص)، لذا يقصر المد الطويل للتخلص من الثقل.

فالعلَّة الأولى علَّة الأصل والفرع، وهي علَّة مقنعة، إذ الداخل على الشيء يخرج بخروج غرضه، فهو متقلّب ومتحرك وفق المعنى. وفي الثانية كانت علَّة الإنابة، فالفتحة تنوب عن الألف وتدل عليه؛ لأنهما مدتان في الحلق، الفارق بينهما في الاستطالة. وفي الثالثة جعل علة التقدم المكاني دليلاً على حذف الألف، فالمتقدم وهو الألف أولى بالحذف من المتأخِّر وهو التنوين.

فابن يعيش في ذلك استخدم عللاً ثلاثًا مختلفة عللت الحكم النحوي، فمحاولاته الفكرية هذه تركزت على كشف هذا الحكم النحوي، فمحاولاته إذًا تمثل تفكيكًا للأحكام.

وكان الأنباري[2] (ت ٥٧٧هـ) قد أشار إلى التعليل الأوَّل والثاني دون الأخير في أثناء حديثه عن الاسم المنقوص. وكان العكبري قد ذكر أنَّ الألف

(١) شرح المفصل، ١/ ١١٠-١١١.
(٢) أسرار العربية، ص ٥٥.

تحذف لالتقاء الساكنين، يقول: "وإذا نون المقصور حذفت ألفه، لسكونها وسكون التنوين بعدها"[١]، وفي ذلك نظر، لم يأت عليه ابن يعيش والنحاة المتقدمون، ذلك أنَّ علماء الدرس الحديث لا يرون سكونًا في الألف، وإنَّما هو عبارة عن تقصير للفتحة الممطولة؛ إذ الألف ما هي في علم الأصوات إلاّ نطق فتحة طويلة، وما تم له عبارة عن تقصير المطل لصوته، لا حذفه وذلك للتخلص من صعوبة المقطع (ص ح ح ص).

تقسيم الاسم المعرب:

جُعل الاسم المعرب على ضربين منصرف وغير منصرف، وجُعل غير المنصرف على مجرى الفعل لذلك حذف التنوين منه لثقله حملاً على الفعل، وقد علل ابن يعيش ثقل الأفعال على الأسماء، يقول: "إنَّما قلنا إنَّ الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين: أحدهما: أنَّ الاسم أكثر من الفعل من حيث إنَّ كل فعل لا بد له من فاعلٍ اسم يكون معه، وقد يستغني الاسم عن الفعل، وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً، وإذا كثر استعماله خف على الألسنة؛ لكثرة تداوله.... الوجه الثاني: أن الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً فصار كالمركب منهما، إذ لا يستغني عنهما، والاسم لا يقتضي شيئًا من ذلك، إذ هو سمة على المسمى لا غير، فهو مفرد، والمفرد أخف من المركب"[٢].

فمدار العلة عند ابن يعيش هنا هو الخفة، إذ الاسم أكثر دورانًا في الكلام، فهو أكثر استعمالاً، وما يستعمل كثيرًا يخف على اللسان. والاسم قائم بذاته، فهو

(١) اللباب، ١/ ٨٥.

(٢) شرح المفصل، ١/ ١١٣.

مفرد، أمَّا الفعل فإنَّه يحتاج إلى الفاعل ليقوم، فهو مركب والمفرد أخفّ من المركب.

فالعلة في ما ذهب إليه ابن يعيش هي علة الخفة التي ترتكز على النطق في تفسير منع غير المنصرف من التنوين.

وكان سيبويه (ت ١٨٠هـ) قد نص على ثقل الأفعال، وجعل العلَّة في ذلك هي علَّة الأوْلى، أي علَّة الأصل، إذ الأسماء أصل للأفعال. فالأفعال مشتقة من الأسماء، والمفرد أصل للمركب، يقول: "واعلم أنَّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأنَّ الأسماء هي الأوْلى، وهي أشد تمكنًا، فمِن ثَم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلاّ لم يكن كلامًا، والاسم قد يستغني عن الفعل"[(١)].

وذُكر في الإيضاح تعليل يعود إلى الفكر، أي أن المسألة متعلقة بسرعة وصول الفكر إلى المسمى، فما وصل إليه أولاً يكون الأخف، "فالاسم إذا ذُكر فقد دلَّ على مسمى تحته، نحو: رجل وفرس، ولا يطول فكر السامع فيه، والفعل إذا ذكر لم يكن بد من الفكر في فاعله، لأنه لا ينفك منه، ويستحيل وجوده من غير فاعل"[(٢)].

وقد أشار الأنباري إلى علة الأصل والفرع في تبيين ثقل الأفعال، إذ قال: "إن الفعل فرع على الاسم، وهو أثقل من الاسم، لكونه فرعًا"[(٣)]. والأفعال فرع

(١) كتاب سيبويه، ١/ ٢٠-٢١.
(٢) الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ص ١٠٠.
(٣) أسرار العربية، ص ٢٧٣.

على الأسماء من وجهين، أحدهما: أنَّ الأفعال أحدث من الأسماء، والحدث فرع على محدِثِه، والثاني: أن الاسم يستقيم بلا فعل، والفعل لا يستقيم إلا باسم[١].

وذكر ابن النحاس (ت ٦٩٨هـ) في التعليقة أنَّ الاسم أخف من الفعل لوجوه، منها: أنَّ الأسماء أكثر استعمالاً من الأفعال، ومنها: أنَّ الفعل تلحقه زوائد كحروف المضارعة وتاء التأنيث فثقل بذلك، ومنها: أنَّ الأفعال مشتقة من المصادر[٢].

فتعليلات النحاة السابقة توضح ثقل الأفعال على الأسماء، وهي تهدف إلى ترسيخ ذاك الحكم، والآراء التي أبديت تفسِّر لنا هذه المسألة، حيث يقع تفسير ابن يعيش بينها موقعًا مؤكدًا ومفسِّرًا، إذ يعتمد على علَّة الخفة ترسيخًا لفهم ذاك الحكم.

العلل التي تمنع الاسم من الصرف:

وفي بيان العلل التي تمنع الاسم من الصرف جعل ابن يعيش الاسم فرعًا على الفعل لشبه الاسم بالفعل من جهتين: " إحداهما: أنه [الاسم] لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى اسم يكون معه، والاسم لا يفتقر إلى فعل، فكان فرعًا عليه. والآخر: أنه [الاسم] مشتق من المصدر الذي هو ضرب من الأسماء فلما أشبهه في الفرعية امتنع منه الجر والتنوين كما امتنع من الفعل، والتعريف فرع على التنكير؛ لأنَّ أصل الأسماء أن تكون نكرات، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة،

(١) انظر، كشف المشكل في النحو: حيدرة اليمني، ص ٢٠٦.
(٢) انظر، الأشباه والنظائر في النحو، ١/ ٢٦٢.

وافتقار إلى وضع لنقله عن الأصل، كنقل جعفر عن اسم النهر الذي هو نكرة شائعة إلى واحد بعينه"[١].

ولماذا كان لوجهين؟ يرى ابن الورَّاق[٢] أنَّه لمّا كان الشبه من وجه واحد لا تأثير له. لم يثقل الاسم بهذا الشبه، فيزول عن أصله، وهو الصرف، فإذا اجتمع في الاسم فرعان أو فروع ثقل الاسم، والتنوين زيادة عليه فمنعوه، وشبهوه بالفعل، وجعلوا جره كنصبه.

وقد فسّر الجرجاني[٣] (ت ٤٧١هـ) هاتين الوجهتين، بأنَّ الأسماء التي لا تنصرف يكون في كل واحد منها سببان فرعان، فسعاد مثلاً، يكون فيه التعريف والتأنيث، وكل واحد منهما فرع، لأنَّ الشيء يكون منكوراً ثم يعرف، والتأنيث مرتبته بعد التذكير، فلمَّا دخل (سعاد) فرعان شابه الفعل من وجهين من حيث إن الفعل فرع، وهذا الاسم دخله فرع من وجهين، لذا كان الاسم مشبهاً للفعل من وجهين.

فالاسم لا يمتنع من الصرف بعلة واحدة؛ لأنها لا تقوى على نقله عن أصله، فاحتاج إلى علتين. ومنعت الأسماء من الصرف لشبهها بالأفعال، فلما كانت الأسماء خفيفة ثقلت بالحركات، وتصرفت بوجوه الإعراب، ثم إن شيئاً منها أشبه الحرف فبني، ثم أشبه شيء منها الأفعال، وهي جميع ما لا ينصرف،

(١) شرح المفصل، ١/ ١١٦-١١٧.
(٢) علل النحو، ص ٤٥٧.
(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، ١/ ١١٥.

فحكم عليها بحكم الأفعال، فأعربت بالرفع والنصب، ومنعت الجر والتنوين، لمشابهتها الفعل من جهتين كما سبق[١].

وجوه إعراب الاسم:

تعرب الأسماء بالرفع أو النصب أو الجر، ولا يدخل الأسماء الجزم، وقد أبدى ابن يعيش تعليله لذلك بقوله: "إنَّما لا تجزم الأسماء؛ لتمكنها ولزوم الحركة والتنوين لها، فلو جزمت لأبطل الجازم الحركة، وإذا زالت الحركة زال بزوالها التنوين؛ لأنَّ التنوين تابع للحركة ولو زالا، اختلت الكلمة بذهاب شيئين، أحدهما: الحركة وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافًا إليها. والآخر: التنوين الذي هو دليل كونه منصرفًا، فإن قيل فهلا أذهب الجازم الحركة وحدها قيل: لو حذفت الحركة للجازم لزم تحريك حرف الإعراب، لسكونه وسكون التنوين بعده، ولو فعل ذلك لعاد لفظ المجزوم إلى لفظ غير المجزوم. فلم يصح الجزم فيه، لأنَّه لا يسلم سكونه"[٢].

فأظهر ابن يعيش علَّة التمكين واللزوم لعدم جزم الأسماء، ثم أدخل تعليلاً آخر، وأتبعه بثالث على النحو الآتي:

لم تجزم الأسماء ← لتمكنها ولزوم الحركة والتنوين.

لو جزمت ← لأبطل الجازم الحركة.

إذا زالت الحركة ← زال التنوين.

---

(١) انظر، كشف المشكل في النحو: حيدرة اليمني، ص ٢٠٦.

(٢) شرح المفصل، ١/ ١٤٢.

لا يجوز زوال التنوين ← لأنّ التنوين تابع للحركة ولو زالا لاختلّ الاسم بذهاب شيئين هما:

- دليل الفاعلية والمفعولية (الحركة).
- دليل كون الاسم منصرفًا (التنوين).

وفي التعليل السابق يتضح منع جزم الأسماء، إذ المحصلة في ذلك غياب الحركة وهي علامة الفاعليّة والمفعوليّة، وفي الوقت نفسه غياب التنوين الذي يمثل دليل انصراف الأسماء وهو خاصيّة من خصائصها. وإذا تمّ الغياب للأمرين حدث الخلل في القاعدة الاسمية (خصائص الاسم).

ثم أدخل ابن يعيش تساؤلاً جديدًا مترتبًا على تلك التعليلات، باستخدام عبارة (فإن قيل)، بقوله: هلاّ أذهب الجازم الحركة وحدها؟ كان تعليله الداخل على هذا التساؤل الافتراضي قاطعًا التفسير لهذه المسألة، باستخدام أوجه متعددة من التعليلات القائمة على الإقناع.

وكان سيبويه قد علّل عدم جزم الأسماء لتمكنها ولزومها التنوين، يقول: "وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة"[(١)]. ولم تجزم الأسماء لخفتها ولزوم التنوين إياها، فلو جزمت لسقطت منها الحركة والتنوين، فكانت تختل، وذلك أنك لو أردت جزم جعفر لَزم إسكان الراء، وبعدها التنوين، فكان يلزم حذف التنوين؛ لأنّه ساكن وقبله الراء ساكنة، فكان يختل الاسم لذلك[(٢)].

(١) كتاب سيبويه، ١/ ١٤.

(٢) انظر، الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ص ١٠٢.

وقد أوضح الزجاجي[١] (ت ٣٤٠هـ) علّة امتناع جزم الأسماء بالقياس على الأفعال، فالجازم عند دخوله الأفعال يحذف الساكن، فإن صادف حركة حذفها، ولا يكون الاسم كذلك؛ لأنّه متحرك الآخر، فإن سلبت الحركة للجزم وكان الحرف الذي يسبق الآخر ساكنًا، يلتقي ساكنان، نحو: زَيْد وبَكْر، فيحذف آخره، فيكون الجزم ذهاب الحركة والحرف معًا، فيكون الخلل.

وقد قال الزجاجي: "إنما لم تجزم الأسماء، لأنها متمكنة تلزمها الحركة والتنوين، فلو جزمت لذهب منها حركة وتنوين، وكانت تختل"[٢].

وزاد أبو علي الفارسي على علة النحاة اللفظية السابقة علة أخرى، هي علة تقوم على المعنى، إذ القيمة المعنوية لعوامل الجزم لا تترتب على الأسماء، لأنها تخلو من المعاني التي تحملها الأفعال، ولذا لا يكون الجزم فيها، وهي علة زادت التأكيد في امتناع جزم الأسماء، يقول: "وليس في الأسماء الجزم الذي في الأفعال، لأن عوامل الجزم لا معنى لها، لدخولها على الاسم وعملها ذلك فيه. ألا ترى أن المجازاة، والأمر، والنهي، ونفي الماضي على لفظ المضارع لا يوجد في الاسم. فهذا امتناع من جهة أخرى"[٣].

وأجمل العكبري القول في امتناع الأسماء من الجزم، وجعله لستة أوجه، ذكر منها ثلاثة[٤]:

(١) السابق، ص ١٠٣.
(٢) الجمل في النحو: ص ٢.
(٣) المسائل العسكريات، ص ١٣٩.
(٤) انظر، اللباب، ١/ ٦٥.

أحدها: أنَّ الإعراب دخل الأسماء لمعنى، وقد وفت الحركات بذلك المعنى، وهو الفرق بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه، وليس ثم معنى رابع يدل عليه الجزم.

والثاني: أنَّ الجزم ليس بأصل في الإعراب، لأنَّه سكون في الأصل، والسكون علامة المبني، وهو (السكون) أصلٌ في البناء. إلا أنَّ الجزم جُعل في الإعراب فرعًا، لذا خُص بما إعرابه فرع، وهو الفعل.

والثالث: أن الجزم دخل عوضًا من الجرِّ في الأسماء، فلو دخل الأسماء لجمع لها بين العوض والمعوَّض.

تلازم نون الوقاية قبل ياء المتكلم:

عالجت هذه المسألة الفعل المتصل بياء المتكلم، وامتناع جزم الفعل المضارع، واتصال نون الوقاية بالحروف.

إذا اتصل ضمير المتكلم المنصوب بالفعل لا بد من أن تسبقه نون وقاية له من الكسر، يقول الزمخشري: "وتعتمد ياء المتكلم إذا اتصلت بالفعل بنون قبلها صوناً له من أخي الجر"[(١)]، ويعني به الكسرة.

يفسِّر ابن يعيش هذا الأمر، مستخدمًا تعليلاته التي تزيد الأمر توضيحًا وتعميقًا للفكرة، إذ العلة عنده ترد كثيرًا لخدمة الحكم النحوي وتفسيره، وتثبيت أركانه، فالعلة التي يراها هي علّة الزمخشري، وهي أن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلاّ مكسوراً؛ لأن الأفعال لا يدخلها الجر.

(١) شرح المفصل: ابن يعيش، ٣/ ٧٧.

ولمَّا لم يدخل الأفعال جرّ آثر النحاة أن لا يدخلها ما هو بلفظه ومن معدنه، وخصوا النون بذلك، لقربها من حروف المد؛ ولأنَّها قد تكون علامة إضمار أيضاً، يقول ابن يعيش: "إنَّ ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلاّ مكسوراً إذا كان حرفاً صحيحاً، نحو: غلامي وصاحبي، والأفعال لا يدخلها جر، والكسر أخو الجر؛ لأنَّ معدنهما واحد، وهو المخرج، فلما لم يدخل الأفعال جر آثروا أن لا يدخلها ما هو بلفظه ومن معدنه خوفًا وحراسة من أن يتطرق إليها الجر، فجاءوا بالنون مزيدة من قبل الياء؛ ليقع الكسر عليها، وتكون وقاية للفعل من الكسر، وخصوا النون بذلك، لقربها من حروف المد واللين، ولذلك تجامعها في حروف الزيادة، وتكون إعراباً في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، كما تكون حروف المد واللين إعرابًا في الأسماء الستة المعتلة من نحو قولك: أخوك وأبوك وأخواتهما، وفي التثنية والجمع. ولأن هذه النون قد تكون علامة إضمار، فكرهوا أن يأتوا بحرف غير النون فيخرج عن علامات الإضمار"[(١)].

فكلام ابن يعيش يؤكد تفسيره للقاعدة النحوية، ونذهب إلى القول، بأنَّه لا يركن إلى الأحكام النحوية، ما لم يخضعها للمناقشة، يدفعه إلى ذلك حبه للاستقصاء ومتابعة العلل.

وكان سيبويه قد علل لزوم نون الوقاية، بقوله: "وإنَّما قالوا في الفعل: ضربني ويضربني، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء، كما تدخل الأسماء، فمنعوا هذا أن يدخله، كما مُنع الجر"[(٢)].

(١) شرح المفصل، ٣/ ٧٧.

(٢) كتاب سيبويه، ٢/ ٣٦٩.

وقد علَّق على جر الأفعال المضارعة، فقال: "ليس في الأفعال المضارعة جرٌ كما أنه ليس في الأسماء جزمٌ؛ لأن المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال"[١].

فامتنع الفعل من الخفض؛ لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه ومعاقب للتنوين. وليس ذلك في الأفعال، ونرى سيبويه يشير إلى علة عدم التمكن وإن كان يقرر شبه الفعل المضارع للاسم، فإنه بهذه العلة يؤكد أن هذا الشبه ليس في كل شيء.

ولا يدخل الأفعال الجر؛ لأنَّها أدلة، وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه. وأمَّا زيد وعمرو وأشباه ذلك، فهو الشيء بعينه، وإنَّما يضاف إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدل عليه، وليس يكون جر في شيء من الكلام إلا بالإضافة[٢].

فارتباط الجر يكون بالإضافة، والإضافة لا تكون بالفعل نظرًا لتعلقه بالفاعل، فالمضاف إليه يقوم مقام التنوين، ولا يصح أن يقوم الفعل والفاعل مقام التنوين[٣].

وقد أوضح المجاشعي[٤] (ت ٤٧٩هـ) علَّة امتناع الأفعال من الإضافة بمواضع منها: أنَّ الإضافة إنَّما تكون إلى الأعيان الثابتة، وليست كذلك الأفعال، ومنها: أنَّ الأفعال أدلة وليست بالمدلول عليه، والإضافة لا تكون إلاّ إلى المدلول عليه، ومنها: أن المضاف إليه يقوم مقام التنوين. وليس من قوة التنوين أن يقوم

---

(١) السابق، ١/ ١٤.

(٢) الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ص ١٠٩.

(٣) انظر، الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ص ١١٠، وانظر هذا المعنى في البسيط في شرح الجمل: ابن أبي الربيع، ٢/ ٨٤٠.

(٤) شرح عيون الإعراب، ص ٥٦، وانظر، اللباب: العكبري، ١/ ٦٨-٦٩.

مقامه شيئان قويان وهما الفعل والفاعل، ومنها: أنَّ الإضافة إنَّما دخلت الكلام لتُخصِّص أو تُعرِّف، والفعل لا يخصص ولا يعرف.

إذًا وجدت هذه النون في آخر الفعل حفاظًا على حركة آخره، لأنَّ الياء تقتضي كسر ما قبلها، وهي كسرة لازمة. والفعل لا يدخله الكسر ولو كان لازمًا. ثم زاد ابن يعيش في تفسير المسألة بافتراض تساؤل باستخدام عبارة (فإن قيل)، وهو تساؤل عن زيادة النون في ما آخره ألف، نحو: أعطاني، لأن الكسر لا يكون في الألف، فكان تعليله أنه "لما لزمت النون والياء في جميع الأفعال الصحيحة لما ذكرناه، صارت كأنها من جملة الضمير، فلم تفارقها لذلك، مع أن الحكم يدارُ على المظنة لا على نفس الحكمة، والياء مظنته كسر ما قبلها، والذي يدل على أن النون مزيدة لما ذكرناه؛ أن هذا الضمير إذا اتصل باسم لم تأتِ فيه بنون الوقاية، نحو: الضَاربي والشاتمي، فالياء ها هنا في محل نصب كما تقول: الضارب زيداً، ولم تأت معه بنون الوقاية؛ لأنَّه اسم يدخله الجر. فلما كان الجر مما يدخله لم يمتنع مما هو مقارب له"[1]، فقبول الاسم للجر يجعله يقبل الكسر، وامتناع الفعل من الجر يعني امتناعه من الكسر.

فالعلَّة المستخدمة في هذا الافتراض قائمة على القياس المماثل تسويغًا لما أصِّل في الأفعال المنتهية بالألف، إذ وجود النون في الأفعال الصحيحة يعني استمرارية تواجدها في باقي الأفعال، فأصبحت كالجزء منها.

ثم أتبع ابن يعيش هذا التساؤل الافتراضي بتساؤل آخر قطعًا للمسألة، يقوم على منع الأفعال من الكسر في مثل (اضربِ الرَّجل). فكان تعليله: "الكسرة ها هنا عارضة لالتقاء الساكنين، فلا يعتد بها موجودة، ألا ترى أنك لا

(١) شرح المفصل، ٣/ ٧٨.

تعيد المحذوف لالتقاء الساكنين في مثل: زنتِ المرأة، وبغتِ الأَمَةُ. وإنْ كان أحد الساكنين قد تحرك، إذ الحركة عارضة لالتقاء الساكنين"[١]. الكسرة هنا علَّة عارضة منعًا لالتقاء الساكنين[٢]، وهي مختلفة عنها مع ياء المتكلم، وذلك لأنَّ ياء المتكلم تقدَّر بكسرتين، وقبلها كسرة فتصير كاجتماع ثلاث كسرات، ولا يحتمل ذلك في الفعل، فلزمت نون الوقاية، أما التقاء الساكنين فليس معه إلاّ كسرة واحدة عارضة[٣].

فالعلَّة تقوم على الفكر عند ابن يعيش، وتسعى إلى إدراك الأحكام النحوية، ومن مهامها إزالة الأسئلة المقلقة، وملء الثغرات التي تحدثها الشكوك المحيرة ، لذلك كان تعليله لدخول هذه النون مع الحروف أيضًا، بقوله: "وقد أدخلوا هذه النون مع إنَّ وأخواتها، فقالوا: إنني وكأنني ولكنني، ولعلَّني وليتني؛ لأنَّها حروف أشبهت الأفعال، وأجريت في العمل مجراها، فلزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعل"[٤].

والعلَّة في ذلك علَّة مشابهة، إذ أشبهت هذه الحروف الأفعال، فقيست عليها بدخول النون، ثم أوضح ابن يعيش أنَّ النون قد يسوغ حذفها، وعلَّل ذلك بكثرة الاستعمال، وهي علَّة تُسَوِّغ بالتداول المؤدي إلى الخفة والسهولة هربًا من الثقل المترتب على تتابع النونات، ولأنَّها ليست أصلاً، يقول: "وقد جاءت محذوفة وأكثر ذلك في إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ، فقالوا: إنِّي وأنِّي ولكنِّي وكأنِّي، وإنَّما ساغ حذف النون منها؛ لأنَّه قد كثر استعمالها في كلامهم، واجتمعت في آخرها

(١) السابق، ٣/ ٧٨.
(٢) انظر، كتاب سيبويه، ٢/ ٣٦٩.
(٣) انظر، الأشباه والنظائر: السيوطي، ٢/ ٢٢٠.
(٤) شرح المفصل، ٣/ ٧٨.

نونات، وهم يستثقلون التضعيف، ولم تكن أصلاً في لحاق هذه النونات لها، وإنما ذلك بالحمل على الأفعال، فلاجتماع هذه الأسباب سوغوا حذفها"[١]. فالأصل فيها أن يؤتى بنون الوقاية لئلا ينكسر آخر الحرف. وإنما جاز حذفها تخفيفًا لكثرة الاستعمال وكثرة النونات[٢].

أما حذف النون من لعل بقولهم: لعلي، فكان "لأنه وإن لم يكن آخره نونًا فإن اللام قريبة من النون"[٣]، وقد علل لزوم النون في ليت بأنه "لم يكن في آخرها نون ولا ما يشبه النون"[٤]. يقول العكبري: "أكثر ما جاء (لعلي) بغير النون؛ لأنَّ اللام تشبه النون. فلما ثقل اجتماع النونات ثقل دخول النون على اللام المشددة[٥].

وقد علل ابن يعيش دخول النون على الحروف والأسماء المبنية على السكون مثل: مِنْ، وعن، ولدن، وقط، وقد بمعنى حسب، حتى لا تلتبس بما هو مبني على الحركة، أو بما هو معرب من الأسماء التي على حرفين من نحو: يدٍ وهنٍ، فجاءوا بالنون حراسة لسكون هذه الكلم وإيثارًا لبقاء سكونها"[٦]، وكان سيبويه[٧] قد أشار إلى ذلك حين ذكر أن الحرف الذي تلحقه ياء الإضافة يكون متحركًا، ولم يريدوا أن يحركوا تلك الحروف فجاءوا بنون الوقاية. وكان سيبويه قد علل دخول النون على الحروف (أنّي وكأنّي ولعلّي ولكنّي) بكثرة الاستعمال،

(١) شرح المفصل، ٣/ ٧٨.
(٢) انظر، اللباب: العكبري، ١/ ٢١٨.
(٣) شرح المفصل ، ٣/ ٧٨.
(٤) السابق، ٣/ ٧٨.
(٥) اللباب، ١/ ٢١٩.
(٦) شرح المفصل، ٣/ ٨٠.
(٧) انظر، كتاب سيبويه، ٢/ ٣٧٠.

وعلل خلو النون من لعلّي بقرب اللام من النون، يقول: "فإن قلت: (لعلّي) ليس فيه نون، فإنّه زعم أنَّ اللام قريب من النون"[١].

وذكر الخوارزمي أن نون العماد تزاد لمعنيين، وهما: وقاية آخر الكلمة من الكسر، وصيانة للضمير المنصوب من اختلاله بالمجرور. إلا أنّه قال في (إنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولعلَّ): "إنَّما سقط نون العماد من الثلاثة احترازًا من اجتماع المتجانسات مع كثرة الاستعمال، ومن (لعلّ) لأنَّ اللام شبيهة بالنون"[٢].

أمَّا ابن الحاجب فقد جعل دخول النون على الحروف صونًا لها من الكسر من باب الأولى، من دخولها على الأفعال، فقال: "وقد فعلوا ذلك في الكلمات المبنيات على السكون عند إدخالها على المتكلم صونًا لها من الكسر، وإذا كانوا قد صانوا الفعل القابل للتحريك والإعراب عن الكسر، فلأن يصونوا الحرف المبني على السكون عن الكسر من باب أولى فيقولون: منّي وعنّي إلى آخر ما ذكروه"[٣].

أسماء الإشـــارة:

هي الأسماء التي يشار بها إلى المسمى، وهي من الأسماء المبنيات، وتتضمن معنى حروف الإشارة وتشبه المضمر، يقول ابن يعيش في تعليل بنائها: "إنما كانت مبنية لتضمنها معنى حرف الإشارة، وذلك أنَّ الإشارة معنى، والموضوع لإفادة المعاني، إنَّما هي الحروف فلما استفيد من هذه الأسماء الإشارة علم أن للإشارة حرفًا تضمنه هذا الاسم، وإن لم ينطق به فبني كما بني مَنْ وكَمْ، ونحوهما، وقال

(١) كتاب سيبويه، ٢/ ٣٦٩.
(٢) التخمير، ٢/ ١٧٦.
(٣) الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٤٧٨.

قوم: إنما بني اسم الإشارة لشبهه بالمضمر؛ وذلك لأنك تشير به إلى ما بحضرتكم ما دام حاضرًا، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم"[١].

فاستحضار ابن يعيش لعلّتي المعنى والشبه في تفسير بناء أسماء الإشارة - والأُولى منهما قائمة على التماثل في الدلالة بين اسم الإشارة وحرف الإشارة، والثانية، تقرب ما بين الأشياء حتى تبدو أقرب ما تكون إلى التجانس- يؤكد أنه يصر على أن يبدي التعليلات المناسبة للمسائل النحوية، وتفسير أحكامها.

وكان العكبري قد ذكر الوجه الأوَّل من كلام ابن يعيش السابق، بقوله: "إنَّما بني اسم الإشارة، لأنَّ الإشارة معنى، والموضوع لإفادة المعاني الحروف، ولم يضعوا للإشارة حرفًا، فينبغي أن يعتقد أنَّهم ضمنوه إياه طردًا لأصولهم، ودلَّ على ذلك بناؤهم إياه، ولا بد للبناء من سبب"[٢].

وقد أشار ابن الخباز[٣] (ت ٦٣٩هـ) إلى علتين لبناء اسم الإشارة، إحداهما: أنها لا تلزم مسمياتها، وثانيتهما: أنها تضمنت معنى حرف الإشارة.

وقد صرح الموصلي[٤] (ت ٦٩٦هـ) ببناء أسماء الإشارة غير أنها تضمنت معنى الحرف، أنَّ منها ما وضعه بالأصالة وضع الحرف، نحو: ذواتا، وحمل الباقي عليها، وأنها أشبهت الحرف؛ لأنها تفتقر إلى مفسر كافتقار الحرف إلى متعلقه.

وذهب ابن يعيش في تعليله، بأن (ذا) من ذوات الثلاثة "لأنَّ (ذا) اسم منفصل قائم بنفسه قد غلب عليه أحكام الأسماء الظاهرة، نحو: وصفه، والوصف

---

(١) شرح المفصل، ٣/ ٨٢.

(٢) اللباب، ١/ ٤٨٨، وانظر، الفصول الخمسون: ابن معط، ص ١٦٦.

(٣) توجيه اللمع، ص ٣١٤.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب، ١/ ٣٤٠.

به، وتثنيته، وتحقيره، فلما غلب عليه شبه الأسماء المتمكنة حكم عليه أنه ثلاثي كالأسماء المتمكنة"[١]. وهو مذهب البصريين وأصله (ذَيٌّ) إلا أنهم حذفوا الياء الثانية، وأبدلوا الياء المتبقية ألفًا. أمّا الكوفيون فقالوا: إنّ الاسم هو الذال؛ لأنّ الألف يحذف[٢].

فعلَّة القياس بالشبيه التي ضمنها ابن يعيش هذا التفسير تعني وجودية هذا الاسم بالفاعلية، ولّما كان يقوم بنفسه (موجودًا) كان كالأسماء الظاهرة التي تقوم بنفسها، عندئذٍ ينطبق عليه ما ينطبق عليها، فكان ثلاثيًا مثلها، ثم أتبع ابن يعيش هذا التعليل بتعليل آخر يوضح فيه جانبًا ثانيًا من جوانب اسم الإشارة (ذا) باستخدامه العبارة الافتراضية (فإن قيل)، إذ جعل مدار تفسيره هذه المرة بافتراضية السؤال عن إضماره على شريطة التفسير، وأن يكون ما بعده نعتًا بيانًا له، كما فسَّر المضمر بالظاهر في قولك: أكرمني وأكرمت زيدًا، فجعل ذلك بعلة اللزوم، إذ يُلزم ذكره كما يلزم نعته، بقوله: "لو كان كذلك لزم نعته، ولم يجز ألاّ تذكره، ألا تراك تقول: هذا زيد ورأيت هذا فلا تأتي له بصفة، إنَّما تأتي بها إذا التبس للإيضاح، فلذلك كان القياس أن يكون ظاهرًا وقد أشكل أمره على قوم فجعلوه قسمًا ثالثًا بين الأسماء الظاهرة والمضمرة؛ لأنَّ له شبهًا بالظاهرة وشبهًا بالمضمرة، فمن حيث كانت مبنية ولم يفارقها تعريف الإشارة كانت كالمضمرة، ومن حيث صغرت ووصفت ووصف بها كانت كالظاهرة"[٣].

أضاف ابن يعيش تعليلاً آخر لأولئك الذين رأوا فيه قسمًا ثالثًا بين الاسم الظاهر والمضمر في نصه السابق، وعللوا المضمر بأنَّ له شبهًا بالظاهر وشبهًا

(١) شرح المفصل، ٣/ ٨٣.
(٢) انظر، الإنصاف، ٢/ ٢٧٠، مسألة رقم (٩٥).
(٣) شرح المفصل، ٣/ ٨٣.

بالمضمر. فهذه التعليلات والاستحضارات تؤكد أنَّ ابن يعيش يملك أوراقه، أي عدته المعرفية واللغوية، ويسخرها في خدمة تفسيره للمفصل.

وافترض ابن يعيش قولاً في تصغير (ذا)، بقوله: "الزيادة في حال التصغير لا تدل على أنَّ ذلك أصل فيها، فإنَّا لو سمينا بقد أو هل ونحوهما مما هو على حرفين، ثم صغرناه لزدنا فيه ما لم يكن له، فكذلك اسم الإشارة"[١].

فسّر ابن يعيش ذلك الافتراض بعلَّة القياس على المثل التي تتم عن طريق النقل، إذ قاس اسم الإشارة على ما هو اسم بحرفين، وجعل ما لذاك الاسم من تصغير له أيضًا. تراه يقول: "نحن إذا سمينا بقد وأشباهه، فإنا ننقله من الحرف إلى الاسم، فإذا صغَّرناه فإنَّما نصغره على أنَّه اسم، فوجب أن نجتلب له حرفاً يوجب له الاسمية، وإذا صغرنا (ذا) ونحوه من أسماء الإشارة فإنَّما نصغره وهو على معناه من الاسمية الذي وضع له"[٢].

ثم عاد إلى السؤال الافتراضي القائم على أن (هذان، وهاتان) صيغا للتثنية كـ(هما، وأنتما) في المضمرات، فهل يقال في أنت أنتان، وفي هو هُوان؟ ليرتب له تعليلاً ممنطقًا يوضح فيه أمرًا آخر في اسم الإشارة، مستخدمًا في ذلك علة الشبه بالمتمكن، فيقول: "أسماء الإشارة أشد شبهًا بالمتمكنة من المضمرة، ألا تراهم يصفون أسماء الإشارة. ويصفون بها، فيقولون مررت بهذا الرجل، ومررت بزيد هذا، فلما قاربت أسماء الإشارة الأسماء المتمكنة هذه المقاربة، ودانتها هذه المداناة صيغت في التثنية على منهاج تثنية الأسماء المتمكنة، ولذلك أعربت التثنية وإن كان الواحد مبنيًّا، كأن ذلك لئلا يختلف طريقهما، ولَّما بعدت المضمرات من

(١) السابق، ٣/ ٨٤.

(٢) شرح المفصل، ٣/ ٨٤، وقد ذكر هذه العلل الموصلي في شرحه على كافية ابن الحاجب، ١/ ٣٤٠.

المتمكنة وتوغّلت في شبه الحروف صاغوا لها أسماء للتثنية على غير منهاج تثنية المتمكنة، تمييزًا لما قارب المتمكنة على ما لم يقاربها وبعد عنها"[١].

فلعلَّة مشابهة أسماء الإشارة الأسماء المتمكنة صيغت عليها في التثنية وأعربت إعرابها، أمَّا المضمرات فلأنها بعدت عن الأسماء المتمكنة وتوغلت في شبه الحروف، لم يجعلوها مثناة بطريقة المتمكنة.

ثم علّل ابن يعيش امتناع كون الهاء في (ذه) علامة للتأنيث كما في قائمة أو قاعدة، فجعل التعليل قائمًا على أمرين: أحدهما، أنَّها قد تصير على حرف، والآخر، أنّ الهاء ربَّما لا تجدها علامة للتأنيث، وهذان الأمران حجة في الإقناع إذا ما كان التأمل فيهما؛ لأنَّ (ذه) على حرف استحالة، وأن الهاء للتأنيث مرة، وليست للتأنيث مرة أخرى، يصعّب من تحديدها وتأطيرها، وبالتالي لا تكون دليلاً على الرأي، ولا حجة له. ثم قاس هذه الصلة على ما يماثلها في التنوين، من إبدالها إلى ألف، ثم أكد علَّته الأولى بلغة من لغات العرب. يقول في ذلك: "إنَّها لو كانت للتأنيث على حدها في قائمة وقاعدة، لكانت زائدة، وكان يؤدي إلى أن يكون الاسم على حرف واحد، وقد بينا ضعف مذهب الكوفيين في ذلك، وأمر آخر أنَّك لا تجد الهاء علامة للتأنيث في موضع من المواضع، والياء قد تكون علامة للتأنيث في قولك: اضربي، فأما قائمة وقاعدة فإنما التأنيث بالتاء والهاء من تغير الوقف، ألا تراك تجدها تاء في الوصل، نحو: طلحتان وهذه طلحة يا فتى، وقائمة يا رجل، فإذا وقفت كانت هاء، والهاء في (ذه) ثابتة وصلاً ووقفًا والكلام إنَّما هو في حقيقته وما يندرج عليه ألا ترى أننا نبدل من التنوين ألفًا في النصب وهو في الحقيقة تنوين على ما يدرج عليه الكلام، ويؤيد ذلك أن قومًا من العرب

(١) شرح المفصل، ٣/ ٨٥.

هم طيّئ يقفون على هذا بالتاء فيقولون: شجرت، وجحفت، فثبت بما ذكرناه أن الهاء في ذه ليست كالهاء في قائمة، فلا تفيد فائدتها من التأنيث"[١].

إلا أنَّ الخوارزمي يرى أنَّ التاء يجوز أن تكون علامة لتأنيث (ذا) مخالفاً رأي ابن يعيش، ورأيه في ذلك يقوم على أن ما كان غير متمكن يؤنث بغير لفظه، يقول: "وإنَّما جاز أن تكون تاءً في تأنيث (ذا)؛ لأنّ ما كان غير متمكن في بابه فإنه يؤنث بغير لفظه، نحو: أحمر وحمراء، وغضبان وغضبى، مع أن التاء من علامات التأنيث، وهي قريبة المخرج من الذال"[٢].

وكيف تكون التاء علامة لتأنيث (ذا)؟ وأيُّ لغة نطقت (ذه) مؤنثة؟ والقياس الذي أبداه في تأنيث أحمر وغضبان، قياس يبدو عليه الإقحام في قواعدهما، لأنَّ التعليل يقوم أصلاً على الاستعمال اللغوي، ولم يظهر لنا استخدام التاء علامة لتأنيث (ذا) في استخدام العرب، لكن ابن يعيش علَّل الحكم من اللغة نفسها لا من افتراضات وقياسات قد تكون خاطئة وغير مستعملة، فالتعليل هنا يعود إلى الاستعمال اللغوي، لأنَّ منطلق العلَّة هو الاستعمال اللغوي، لا الإقحام والبعد عن الاستعمال.

وعلَّل ابن يعيش قول الزمخشري: "ولم يُثنَّ من لغاته[٣] إلا تا وحدها"[٤]، بعلَّة اللَّبس، إذ يختلط في ذلك المذكر والمؤنث، وأكَّد ما ذهب إليه بلغة من لغات العرب، يقول في ذلك الأمر: "والذي أراه أن" ذي" و"ذه" لا يصح تثنيتهما؛ لأنك لو فعلت لكنت تحذف الياء من ذي لسكونها، والهاء من ذه؛ لأنها بدل من

(١) شرح المفصل، ٣/ ٨٨.
(٢) التخمير، ٢/ ١٨٢.
(٣) أي من لغات ذان.
(٤) شرح المفصل، ٣/ ٨٢.

الياء، وكنت تقول: ذان وذين، فيلبس بالمذكر، وأما تا وتي وته، فلا مانع من تثنيتها، فإذا قلت: تان جاز أن يكون على لغة من يقول: تا، فحذف الألف لالتقاء الساكنين، وجاز أن يكون على لغة من يقول: تي، فحذف الياء وفتح التاء لمجاورة ألف التثنية، ويجوز أن يكون على لغة من يقول: ته، فحذف الهاء؛ لأنها عوض من الياء في تي، فأجراها مجرى الياء في الحذف، وفتح التاء لمجاورة ألف التثنية"[١].

مراتب الإشارة:

(ذلك) اسم إشارة، اللام فيه زيدت لتدل على بعد المشار إليه، يقول الزمخشري: "ذلك هو ذاك زيدت فيه اللام، وفرق بين ذا وذاك وذلك فقيل: الأول للقريب، والثاني للمتوسط والثالث للبعيد"[٢]. وذكر العكبري أن زيادة اللام فيها لوجهين: أحدهما بعد المشار إليه، والثاني هو عوض عن (ها) التي للتنبيه[٣].

فسر ابن يعيش قول الزمخشري هذا ، وبيَّن تعليلاته في ذلك مبديًا حقيقة الإشارة، وموضحًا القول في (ذا، وذاك، وذلك)، وقد لجأ إلى التعليل الدلالي في ذلك، يقول: "قولهم: ذلك، الاسم فيه ذا، والكاف للخطاب،وزيدت اللام لتدل على بعد المشار إليه، وكسرت لالتقاء الساكنين، ولم تفتح لئلا تلتبس بلام الملك لو قلت ذا لك، فذا إشارة إلى القريب بتجردها من قرينة تدل على البعد، فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه؛ لأن حقيقة الإشارة الإيماء إلى حاضر، فإذا أرادوا الإشارة إلى متنحٍّ متباعد زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعد المشار

(١) السابق، ٣/ ٩٠.

(٢) السابق، ٣/ ٩٥.

(٣) انظر، اللباب، ١/ ٤٨٧.

إليه، فقالوا: ذاك، فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف، فقالوا: ذلك، واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأنَّ قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى"[١].

الموصولات:

الموصول هو الذي لا يتم بنفسه، ويفتقر إلى غيره لإتمام معناه، لذلك جُعل الموصول ضربًا من المبهم، وقد علل ابن يعيش ذلك بوقوعه على كل شيء، بقوله: "واعلم أن الموصولات ضرب من المبهمات، وإنما كانت مبهمة لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرهما"[٢].

وبعد أن وصف ابن يعيش الموصول أخذ يقدم تفسيرًا لبعض الأسماء الموصولة، وذلك عن طريق تعليل أحكامها الجزئية، نذكرها على النحو الآتي:

الـــــذي:

تناقش هذه المسألة الألف واللام في (الذي)، وتثنية الأسماء الموصولة، وحرفية اللام.

بدأ ابن يعيش في حديثه عن الذي والتي بتعليل وجود الألف واللام فيهما، وفي تثنيتهما وجمعهما. فقد أنكر كونهما للتعريف؛ وذلك لأن زيادتهما لازمة، فنحن نجد كثيرًا من الأسماء الموصولة دون ألف ولام، يقول: "والذي يدل على أنهما ليستا لمعنى التعريف أمران، أحدهما: أن الألف واللام في الموصولات زيادة لازمة، ولام التعريف لا نعرفها جاءت لازمة، بل يجوز إسقاطها، نحو: الرجل والغلام ورجل وغلام، ولم نجدهم قالوا: لذي كما قالوا: غلام، فلما خالفت ما

(١) شرح المفصل، ٣/ ٩٥.
(٢) السابق، ٣/ ١٠٢.

عليه نظائرها دل على أنها زائدة لغير معنى التعريف، كما يزاد غيرها من الحروف، والأمر الثاني: أنّا نجد كثيرًا من الأسماء الموصولة معراة من الألف واللام، وهي مع ذلك معرفة، وهي مَن وما وأي، نحو قولك: ضربت من عندك وأخذت ما أعطيتني"[١].

يلاحظ أنَّ تعليل ابن يعيش لهذه المسألة يقوم على علة القياس على المثل، وهو قياس يقتضي الحكم على الشيء بما هو في نظيره، غايته في ذلك إقناع الدارس بصدق حقيقة المقيس أو حقائقه، فقياس (الذي) على الغلام والرجل يستدعي سقوط الألف واللام من (الذي)، كما يسقط من الرجل والغلام، فلما لم يسقط الألف واللام من (الذي) بان بأنهما ليسا للتعريف. ثم قاسها على بعض الأسماء الموصولة التي تخلو من الألف واللام، نحو: مَن وما، وهي معرفة، وعليه تكون (الذي) معرفة دون الألف واللام.

وكان العكبري قد ذكر هذين الوجهين، يقول: "والألف واللام في (الذي) زائدتان لا للتعريف لوجهين، أحدهما: أنَّ تعريف الذي بالصلة، بدليل تعرّف (من) و(ما) بها، إذ لا لام فيهما، وما يُعرّف في موضع بشيء يعرف في موضع آخر بذلك الشيء. والثاني: أن الألف واللام لو حَصَّلا التعريف لكان الاسم مستعملاً بدونهما نكرة"[٢].

وهكذا فإن استحضار ابن يعيش للعلل التي سُبِقَ إليها يؤكد أنه مطلع على آراء سابقيه، وأنه يحاول تدعيم رأيه بما يصل إليه من آراء وتوجيهات وعلل، وأنه متبنٍّ لها.

---

(١) شرح المفصل: ابن يعيش، ٣/ ١٠٤.
(٢) اللباب، ٢/ ١١٦.

وذكر ابن يعيش[١] أن الألف واللام لا تكونان لأجل المعرفة؛ لان الاسم لا يتعرف من جهتين، لذا كانت زيادتهما لضرب من إصلاح اللفظ، فالأسماء الموصولة تدخل توصّلاً إلى وصف المعارف بالجمل، فالجمل نكرات، وهي وصف لها. ولولا أن الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة، ولأن الجمل نكرات جعلوها في المعارف.

ومعنى أن الاسم لا يتعرف من جهتين، أن الاسم الموصول معرّف بتعليلاته السابقة، وأن الألف واللام للتعريف، ولا يدخل التعريف على المعرفة؛ لأنّه لا يعرف من جهتين. وقد أفصح الأنباري عن ذلك قبل ابن يعيش بقوله: "والألف واللام فيهما [الذي والتي] زائدتان، وليستا فيهما للتعريف؛ لأن التعريف بصلتهما، وهي الجملة التي بعدهما، بدليل أخواتهما، نحو: مَنْ، وما. فلو كانتا فيهما للتعريف لأدى ذلك إلى أن يجتمع فيهما تعريفان، وذلك لا يجوز"[٢].

وقد أكد الموصلي هذه الفكرة بقوله: "إنما كانت صلة الموصول جملة، لأنها لما وضعت وصلة إلى وصف المعارف بالجمل التي هي نكرات في الأصل، وكان تعريفه لا يتم إلاّ بجملة لأنها لا تكون صلة إلا إذا كانت معلومة للمخاطب لم يكن له بد من تماميته اسمًا من جملةٌ"[٣].

هذا يعني أنَّ الموصول لا يكون معرفة بنفسه وإنَّما يأتيه التعريف من جملة الصلة؛ لأنَّ بها تمام الفائدة.

---

(١) انظر، شرح المفصل، ٣/ ١٠٤.

(٢) أسرار العربية، ص ٣٢٧.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب، ١/ ٣٤٥.

ولم يذكر شارحا[١] المفصَّل تلك التعليلات التي ذكرها ابن يعيش في شرحه، كما هو الحال في كثير من المواضع التي عللها ابن يعيش، على رغم أنّها مذكورة قبلهما، وبعدهما. فها هو ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) يرى أن الألف واللام زائدة لتوكيد التعريف، يقول: "وأمَّا الألف واللام في (الذي) وما جرى مجراها من الأسماء الموصولة، فهي زائدة، لأنَّ التعريف إنَّما هو بالصلة بمنزلة تعريف (من) و(ما) وغيرهما من الأسماء الموصولة، وكأنَّها زيدت لتوكيد التعريف"[٢].

أمَّا مسألة تثنية الأسماء الموصولة، فالرأي فيها عند ابن يعيش أنها لا تصح، وإذا ثنيت لم تكن تثنيتها تثنية حقيقية، وإنَّما هي صيغة موضوعة للدلالة على المثنى، وذلك "لأنَّ التثنية إنَّما تكون في النكرات، نحو قولك: رجل ورجلان، وفرس وفرسان، فأمَّا زيد وعمرو وزيدان وعمران، فإنَّك لم تثنه إلا بعد سلبه ما كان فيه من تعريف العلمية، حتى صار شائعاً كرجل وفرس، وإنَّما كان كذلك من قبل أنَّ المعرفة لا يصح تثنيتها؛ لأنَّ حد المعرفة ما خص الواحد من جنسه ولم يشع في أمته"[٣].

وذكر العكبري أنَّ التثنية لا تتم إلا بعد تمام الاسم، وأنَّ الذي يحدث في الموصولات، نحو: اللذان، إنّما هو صيغة للدلالة على التثنية؛ لأنَّ أصل المثنى العطف[٤].

أمَّا الألف واللام في اسم الفاعل واسم المفعول، فقد جُعلتا بمعنى الذي في قولهم: الضارب أباه زيد، أي: الذي ضرب أباه زيد، فلما تنافى المعرفة والفعل في

(١) أعني بهما الخوارزمي في التخمير وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصّل.
(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ١/ ٣١١.
(٣) شرح المفصل: ابن يعيش، ٣/ ١٠٥.
(٤) انظر، اللباب: العكبري، ١/ ٩٧-٩٨.

التعريف والتنكير لجأوا إلى الألف واللام، لذلك قلبوا الفعل إلى اسم فاعل أو اسم مفعول؛ لأنَّ الألف واللام لا يدخلان إلاّ على اسم، وعلل ذلك ابن يعيش بقوله: "وذلك أنهم أرادوا وصف المعرفة بالجملة من الفعل، فلما لم يكن ذلك لتنافيهما في التعريف والتنكير توصلوا إلى ذلك بالألف واللام، وجعلوها بمعنى الذي بأن نووا فيها ذلك، ووصلوها بالجملة كما وصلوا الذي بها، إلاّ أنّه لما كان من شأنها أن لا تدخل إلاّ على اسم حولوا لفظ الفعل إلى لفظ الفاعل أو المفعول وهم يريدون الفعل، فإذا قلت: الضارب، فالألف واللام اسم في صورة الحرف، واسم الفاعل فعل في صورة الاسم"[١].

وقد جعل ابن يعيش اللام حرفًا واحتج لذلك بأنها لو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعراب، مستخدمًا في ذلك تعليلاً لطيفًا يستحق النظر، فَجَعْلُ اللام اسمًا يعني وجود فاعلين لفعل واحد أو مفعولين لفعل واحد يتعدى إلى مفعول، أو مجرورين لجار واحدٍ، وهذا أمرٌ عبثٌ أن يكون، يقول: "إنها حرف إذ لو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعراب، ولا خلاف أنّه لا موضع لها من الإعراب، ألا ترى أنها لو كان لها موضع من الإعراب لكنت إذا قلت جاءني الضارب، يكون موضعها رفعًا بأنها فاعل، فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تثنية، أو عطف الألف واللام واسم الفاعل. وإذا قلت: ضربت الكاتب، يكون للفعل مفعولان، وذلك لا يجوز؛ لأنَّ هذا الفعل لا يكون له أكثر من مفعول واحد، وإذا قلت: مررت بالضارب، يكون لحرف الجر مجروران، وذلك محال"[٢].

(١) شرح المفصل: ابن يعيش، ٣/ ١٠٧.
(٢) شرح المفصل، ٣/ ١٠٨.

بالنظر في هذه المسألة يتضح لنا أنها تقوم على منطق بيِّن، إذ الصورة الاستنباطية تظهر بجلاء فيها، فقد لجأ إلى دفع صفة الاسمية عن اللام، وإثبات الحرفية بالحجّة الآتية:

الاسم ← يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مجرورًا.

الفعل ← لا يكون له أكثر من فاعل أو مفعول إن تعدى لواحد فقط، والجار لا يكون له أكثر من مجرور.

الحكم النحوي ← لا يجوز أن يكون للفعل فاعلان أو مفعولان إن تم بواحد، أو للجار مجروران.

النتيجة ← اللام ليس اسماً.

فإذا انتفت صفة الاسمية عن اللام، ولا يكون فعلاً، ثبتت صفة الحرفية له، وهو ما أراده ابن يعيش من تلك التعليلات التي تقوم على منهاج عقلي يؤكد حرفية اللام.

وقد أشار الموصلي[1] -فيما بعد- إلى أن بعض النحاة قالوا بحرفية اللام، وقد علل ذلك بأمور ثلاثة:

أحدها: أنه لو كان اسمًا لما جاز أن تحذف همزته في الوصل، لئلا يبقى الاسم الموصول على حرف واحد.

ثانيها: أن العامل يتخطاه إلى الصلة، كالضارب زيدًا، كما يتخطى لام التعريف.

(١) انظر، شرح كافية ابن الحاجب، ١/ ٣٥٤.

ثالثها: أنه لو كان اسمًا موصولاً لما تقدم عليه ما كان في حيز الصلة، كقوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[(١)].

مَـــنْ:

وهي بمعنى الذي، وتحتاج إلى الصلة لإتمام معناها، ولا تكون إلاّ للعاقل، وذهب ابن يعيش إلى أنها مبنية، واستخدم في تعليل بنائها علة القياس الاستدلالي، يقول: "وهي مبنية كما كانت (الذي) كذلك؛ لأنَّ ما بعدها من الصلة من تمامها فهي بمنزلة بعض الاسم، وبعض الاسم مبني لا يستحق الإعراب"[(٢)].

ويمكن توضيح القياس الاستدلالي في هذه العلة بالصورة الآتية:

المعرب ← يكون في الاسم كله	مَنْ ← بعض الاسم
بعض الاسم ← ليس الاسم كله	بعض الاسم ← لا يكون معرباً
إذن: بعض الاسم لا يكون معرباً	إذن ← مَنْ ليس معرباً

فابن يعيش يذهب إلى الإقناع بالحكم النحوي الذي يميل إليه، والأحكام النحوية تحثه على النظر والتفكير، وتدعوه إلى استنفار طاقاته، وامتحان قدراته وجلاء موهبته، لذلك تراه يذهب إلى المنطق حينًا، وإلى استحضار التعليلات السابقة حينًا آخر، وإلى إبراز تعليلات جديدة حينًا ثالثًا. فالتعلل هدفه أن يكشف الأحكام النحوية، فكل تعليل كشف جديد، لأنَّ كلَّ تعليل يكشف بعدًا مجهولاً من أبعاد الأحكام النحوية الفكرية.

---

(١) يوسف، ٢٠.

(٢) شرح المفصل، ٣/ ١٠٨-١٠٩.

وكان الأنباري[١] قد أشار في علّة بناء الموصولات إلى وجهين: أولهما: أنَّ الموصول مع الصلة هو بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبني، وثانيهما: أنّها أشبهت الحروف؛ لأنّها لا تفيد إلاّ مع كلمتين فصاعدًا.

أيّ:

تكون موصولة أيضًا؛ لاحتياجها إلى كلام بعدها، وهي تفيد تبعيض ما أضيفت إليه، وتبنى أيٌّ على الضم إذا حذف منها العائد الذي لا يحسن حذفه، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[٢]، إذ المعنى: أيُّهم هو أشدّ. وقد علل ابن يعيش بناء (أيّ) بعلة القياس على مَنْ وما، حيث يقول: "وإنَّما بنيت؛ لأنَّ القياس فيها أن تكون مبنية على حدِّ نظيرَيْها، وهما: مَنْ وما، لأنَّها إذا كانت استفهامًا، فقد تضمنت معنى همزة الاستفهام، وإذا كانت جزاء فقد تضمنت معنى حرف الجزاء وهو إن، وإذا كانت خبرًا بمعنى الذي فهي كبعض الاسم"[٣].

والملاحظ أن ابن يعيش في هذا الحكم يستخدم علّة العلّة، ليوضح رأيه، فإذا كان قد علَّل بناء (أيّ) بعلة القياس، فإنه علَّل هذا القياس كذلك. أي أنّه أتبع التعليل الأوَّل بثانٍ.

ثم علّل ابن يعيش إعرابها بعلة القياس على النقيض والنظير، بقوله: "وإنَّما أعربت لتمكنها؛ بلزوم الإضافة لها، حملاً لها على نقيضها ونظيرها، وهو

---

(١) انظر، أسرار العربية، ص ٣٣٠، وانظر هذا الرأي في البسيط: ابن أبي الربيع، ١/ ٢٨١، وشرح كافية ابن الحاجب: الموصلي، ١/ ٣٤٥.

(٢) مريم، ٦٩.

(٣) شرح المفصل، ٣/ ١١١.

بعض وكل، فلما حذف العائد المرفوع الذي لا يحسن حذفه مع الذي، دخلها نقص بإزالتها عن ترتيبها، فعادت إلى أصلها ومقتضى القياس فيها من البناء"[١].

ويعود مرة أخرى إلى علّة العلّة في توضيح بناء (أيّ)، إذ العلة الأولى تتضمن سبب البناء، أما العلّة الثانية فتقدم تعليلاً لبنائها على الضم، وذلك بقوله: "وإنما بني على الضم على التشبيه بقبل، وبعد، ويا زيدُ؛ لأنه يكون معرباً في حال، ومبنياً في حال، كما تقول: جئت من قبل ومن بعد، ويا رجلاً، ثم تقول: جئت من قبلُ ومن بعدُ إذا أردت المعرفة، ويا زيدُ"[٢].

ذكر الأنباري[٣] إعراب أي، وقد علل ذلك بعلّتين:

إحداهما: أنّهم أبقوها على الأصل في الإعراب؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب كما بنوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد أو ضمير جماعة النسوة، تنبيهاً على أن الأصل في الأفعال البناء.

وثانيهما: أنهم حملوها على نظيرها ونقيضها، فنظيرها جزء ونقيضها كلّ، وهما معربان، فكانت معربة.

فالعلّة في الأولى علّة الأصل، إذ الأصل في الأسماء الإعراب، ولمّا كانت (أيٌّ) اسمًا، فالأصل أن تكون معربة، وهي علّة ممنطقة، تقوم على القياس البرهاني الآتي:

الإعراب ← أصل في الأسماء.

---

(١) السابق، ٣/ ١١١.

(٢) السابق، ٣/ ١١١.

(٣) انظر أسرار العربية، ص ٣٣١، وانظر الرأي ذاته في البسيط: ابن أبي الربيع، ١/ ٢٨١.

أيّ ← اسم

إذن: أيّ ← معربة

والعلة في الثانية كانت علّة الحمل على النظير والنقيض، وهي علل متوالية ذكرها الأنباري مبديًا في ذلك وجهي إعراب (أيّ).

فقياس (أيّ) أن تبنى لشبهها بالحرف، ولأنها محتاجة إلى الصلة والعائد، ولكنَّها أعربت للعلتين السابقتين.

جواز حذف العائد:

ذكر الزمخشري أنَّ العائد يحذف من الصلة بقوله: "وقد يحذف الراجع كما ذكرنا"[(١)]، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[(٢)].

وقد فسَّر ابن يعيش حذف العائد بعلة صوتية هي علة التخفيف، يقول: "إنَّما حذفوا العائد من الصلة؛ لأنَّ الذي وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول جميعًا كاسم واحد، كذلك كلُّ موصول يكون هو وصلته كاسم واحد، فكأنَّهم استطالوا الاسم. وأن يكون أربعة أشياء كشيء واحد، فكرهوا طوله"[(٣)].

فعلة التخفيف هذه هي العلة الأولى التي استخدمها ابن يعيش في باب حذف العائد، ثم لجأ إلى العلة الثانية (علة العلة)، ليفسِّر لنا حذف العائد دون غيره من الصلات، بقوله: "وإنما حذفوا الراجع دون غيره من الصلة إذا لم يكن

(١) شرح المفصل: ابن يعيش، ٣/ ١١٩.

(٢) الفرقان، ٤١.

(٣) شرح المفصل: ابن يعيش، ٣/ ١١٩-١٢٠، وانظر، أسرار العربية: الأنباري ص ٣٢٨، وانظر، شرح كافية ابن الحاجب: الموصلي، ١/ ٣٥٥.

سبيل إلى حذف الموصول؛ لأنه هو الاسم، ولا إلى حذف الفعل؛ لأنه هو الصلة، ولا إلى حذف الفاعل؛ لأنَّ الفعل لا يستغني عنه، فحذفوا الراجع"[١].

فالعلة في ذلك علة استبعاد لأركان الصلة من الحذف، فالاسم والفعل والفاعل لا يمكن حذفها؛ لأنَّ خللاً ما يحدث بحذف أيّ واحد منها، ولم يبق بذلك إلاّ العائد.

واشترط ابن يعيش في حذف العائد أن يكون ضميرًا منصوبًا ومتصلاً وأن يكون على حذفه دليل، وقد أبدى تعليلاً لكل شرط من هذه الشروط، يقول: "لأنَّ المفعول كالفضلة في الكلام والمستغنى عنه، وأن يكون الراجع متصلاً لا منفصلاً؛ لكثرة حروف المنفصل، وأن يكون على حذفه دليل، وذلك أن يكون ضميرًا واحدًا، لا بد للصلة منه، فتقول: الذي ضربت زيد، فتحذف العائد الذي هو الهاء؛ لأن الكلام والصلة لا يتم إلاّ بتقديره، ولو قلت: الذي ضربته في داره زيد، لم يجز حذف الهاء؛ لأن الصلة تتم بدونه، فلا يكون في اللفظ ما يدل عليه"[٢].

وهكذا فإن تعليلات ابن يعيش السابقة تعليلات تشير إلى مدى حرصه على بناء تفسيره للحكم النحوي على أساس ثابت، فتعليله يكشف عن شروط صحة الحكم النحوي، أي عن القواعد التي يتم بموجبها تشكيل الحكم.

(١) شرح المفصل، ٣/ ١٢٠.
(٢) السابق، ٣/ ١٢٠.

الأصل في وضع (الذي):

يقول الزمخشري في وضع الذي: "والذي وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل وحق الجملة التي يوصل بها أن تكون معلومة للمخاطب"[١] وهو يُوصِل المعرفةَ بما تضمَّن من الجمل[٢]. وقد اشتُرِط أن تكون معلومة للمخاطب؛ "لأنَّ الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله، ليصح الإخبار عنه بعد ذلك، والصلة تخالف الخبر؛ لأن الخبر ينبغي أن يكون مجهولاً عند المخاطب، لأن الغرض من الخبر إفادة المخاطب شيئًا من أحوال من يعرفه، فلو كان ذلك معلومًا عنده لم يكن مفيدًا له شيئًا، فلذلك لا تقول جاءني الذي قام إلا لمن عرف قيامه، وجهل مجيؤه؛ لأن (جاء) خبر، و(قام) صلة، وكذلك لا تقول: أقبل الذي أبوه منطلق، إلاّ لمن عرف انطلاق أبيه، وجهل إقباله، فاعرف ذلك"[٣].

وهذه العلة عند ابن يعيش من العلل التفسيرية التي تقوم على ارتباطها بمقابل لها هو الخبر -هنا- لتتضح العلة بنقيضها، فالصلة تخالف الخبر في إفادة المخاطب شيئًا.

وبعد أن نظرنا في كلام ابن يعيش اتضح لنا قول ابن الحاجب: "هذا قياس الصفات كلها، لأن الصفة لم يؤت بها ليعلم المخاطبُ بشيء يجهله بخلاف الأخبار، وقد تبيَّن أنَّ الذي يجعله صفة فلا بد أن يكون معلومًا كالصفات كلها"[٤].

(١) السابق، ٣/ ١٢٢.

(٢) انظر، التبصرة والتذكرة: الصيمري، ١/ ٥١٧.

(٣) شرح المفصل، ٣/ ١٢٢.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٤٨٢، وانظر، شرح كافية ابن الحاجب: الموصلي، ١/ ٣٤٦.

ما الاستفهامية:

تحذف ألف ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر، وقد علَّل ابن يعيش ذلك بأنَّ الاستفهام له صدر الكلام، ولا يعمل فيها غير حروف الجر، لأنَّها جزء الاسم، يقول: "وإنَّما حذفوها، لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام، ولذلك لا يعمل فيه ما قبله من العوامل اللفظية، إلاّ حروف الجر، وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر، وإنَّما وجب لحروف الجر أن تعمل في أسماء الاستفهام دون غيرها من الحروف، لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم"[(١)].

تظهر في تفسير ابن يعيش السابق العلَّة الأولى التي تبين سبب حذف ألف ما الاستفهامية، وهي أن حروف الجر هي العامل الوحيد فيها، ثم يبني على هذا التعليل تعليلاً آخر (علّة العلّة) يقوم على تعليل عمل حروف الجر دون غيرها في ما الاستفهامية، وهو أن حروف الجر تنزل منزلة الجزء من الاسم الداخلة عليه. فتعليل ابن يعيش تعليل مركب غايته الولوج إلى صورة مثلى في تفسير الحكم النحوي، لذلك علَّل حذف ألف ما الاستفهامية دون الخبرية، بأن ألف ما الخبرية وقعت حشوًا، يقول: "وإنَّما خصوا ألف الاستفهامية بالحذف دون الخبرية؛ لأنَّ الخبرية تلزمها الصلة، والصلة من تمام الموصول، فكأن ألفها وقعت حشوًا غير متطرفة، فتحصنت من الحذف"[(٢)].

---

(١) شرح المفصل، ٤/ ١٤٦.

(٢) شرح المفصل، ٤/ ١٤٦.

وقد أبدى الخوارزمي في شرحه المفصل ما أبداه ابن يعيش في حذف ألف ما الاستفهامية، يقول: "حرف الجر متى دخل على (ما) الاستفهامية سقط ألفها إيهامًا أنَّ الاستفهام غير منحط عن رتبة الصدر"[(١)].

ويذهب ابن الحاجب[(٢)] في حذفها إلى أنَّ الجار مع المجرور كالجزء منه، فجعلت ما مع الجار كالكلمة الواحدة، وخففت بحذف ألفها.

والمفهوم من كلام شارحي المفصَّل في علة حذف ما الاستفهامية عند دخول حرف الجر عليها، هو أن أسماء الاستفهام لها حق الصدارة في الكلام، فلما دخلها حرف الجر أرادوا أن يحدثوا في الكلام ما يشعر بأنَّها ما زالت في الصدارة، لذلك حذفوا الألف؛ ليفهم أنَّ حرف الجر و(ما) الاستفهامية أصبحا كالكلمة الواحدة ولأنَّ الكلمة زادت حروفها، ولم تبق على حرفين جاز أن يحذف منهما شيء وهو الألف.

مَـــنْ:

ذكر ابن يعيش أن الدليل على اسمية (مَنْ) أنها تقع فاعلاً ومفعولاً ويدخل عليها حرف الجر، ويعود عليها الضمير، وهذه الأشياء من خصائص الأسماء. ثم يرى أن وقوعها فاعلةً، يكون في غير الاستفهام والجزاء، وذلك إذا كانت موصولة أو نكرة، وعلَّل ذلك، كما علَّل أن يكون المفعول في كل صورها، بقوله: "لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، والفاعل لا يكون إلا بعد فعل، وأمَّا المفعول

(١) التخمير، ٢/ ٢٠٩.

(٢) انظر، الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٤٨٨.

فيكون في جميع ضروبها؛ لأنَّ المفعول يجوز تقديمه على فعله، نحو، قولك: من ضربت؟ فمن في موضع نصب"[١].

فتفسير ابن يعيش لهذه المسألة يقوم على العمل في اسم الاستفهام (من)، إذ لا يكون فاعلاً، لأنَّ الفعل لا يعمل فيه لأنَّه متقدم، ويكون مفعولاً؛ لأنَّ الفعل يعمل فيه أينما كان موقعه، فاتضح لنا عدم فاعلية (من) وإمكان مفعوليتها، وهو تفسير يقوم على فكرة التعليل بالعامل. إذ يصلح العامل لتعليل الكلام عند من يعتقدون أنَّ الكلام يتكون من عناصر منفصلة بعضها عن بعض، وكل عنصر له استقلاله الذاتي، أما من يعتقدون أن الكلام يحدث طبقًا لأنماط مكتسبة فإنهم يرفضون هذه الفكرة[٢].

أيٌّ الاستفهامية:

تقع أي الاستفهامية على معرفة وعلى نكرة. وقد فصل النحاة بينهما، فعلَّل ابن يعيش ذلك باختلاف حاليهما في السؤال، بقوله: "وفصلوا بين المعرفة والنكرة لاختلاف حاليهما في السؤال، وذلك أنَّ السؤال في النكرة إنَّما هو عن ذاتها، وفي المعرفة إنَّما هو عن صفتها، فإذا سألت عن منكور، فإنَّما سألت عن شائع في الجنس، ليخصه لك باللقب أو بغيره من المعرفات، وإذا سألت عن معرفة، فإنما سألت عن معروف وقع فيه اشتراك عارض، فأردت أن يخصه لك بالنعت"[٣].

وكان المبرد (ت ٢٨٥هـ) قد أشار إلى تنكيرها وشيوعها بقوله: "ولو قلت: أيٌّ يا فتى، لم يكن إلا للنكرة؛ لأنك جعلتها شائعة، إذ لم تخصص بها اسمًا، ولو

(١) شرح المفصل، ٤/ ١٤٧.
(٢) انظر، التعليل اللغوي عند الكوفيين: جلال شمس الدين، ص ١٢٤.
(٣) شرح المفصل، ٤/ ١٦٨.

قال قائل: أيٌّ يا فتى؟ على أنّه أراد أنَّ عبد الله هذا ممن ينكره. فهو عنده شائع بمنزلة رجل لجاز"[١].

وهكذا فالقول عند ابن يعيش يعتمد على تفسير التعليل وتحليله، حتى يكون الكلام واضحًا لا غموض فيه، إذ إن غايته التدرج للوصول إلى الإفهام. فالغاية تعليمية هدفها إقناع متعلم النحو العربي، وتبسيط الأحكام النحوية وهذا ما يتضح بجلاء من نص ابن يعيش السابق.

الظروف:

جعل الزمخشري تسمية بعض الظروف الغايات، حيث قال: "منها الغايات وهي: قبل، وبعد، وفوق، وتحت، وأمام، وقدام، ووراء، وخلف، وأسفل، ودون، ومن عل"[٢].

وقد فسَّر ابن يعيش سبب هذه التسمية بالغايات بطريق علَّة المعنى، وهي علَّة تعتمد على المعنى في توضيح المعلّل، يقول: "إنَّما قيل لهذا الضرب من الظروف غايات؛ لأنَّ غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه؛ لأنَّ به يتم الكلام، وهو نهايته. فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام، فلذلك من المعنى قيل لها غايات"[٣].

---

(١) المقتضب، ٢/ ٣٠٤.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ٤/ ٢٥١.

(٣) السابق، ٤/ ٢٥١.

وأشار الخوارزمي[١] إلى أنَّ الغاية اسم إضافي اقتُضِبَ عنه المضاف إليه ونُوي فيه، وبني على الضم، نحو: قبل وبعد، فسمي غاية.

أمَّا الأنباري فقد علل تسميتها بالظروف؛ تشبيهاً لها بالأواني التي تحل فيها الأشياء، يقول: "فإن قيل: لِمَ سمي ظرفاً؟ قيل: لأنَّه لما كان محلاً للأفعال سمي ظرفاً، تشبيهاً بالأواني التي تحل الأشياء فيها"[٢].

وفي بناء الظروف يرى ابن يعيش أن حقها أن تكون مضافة؛ لأنها من الأسماء الإضافية التي تفتقر إلى ما يوضح معناها، يقول: "أمَّا بناؤها فلأنَّ هذه الظروف حقها أن تكون مضافة؛ لأنَّها من الأسماء الإضافية التي لا يتحقق معناها إلاّ بالإضافة"[٣].

فالعلَّة في بنائها كما يرى ابن يعيش علة قصور، فهي قاصرة عن إيصال معناها دون المضاف إليه؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالجزء الواحد وجزء الشي. ليس كالشي.، والمضاف وحده قاصر عن إعطاء المعنى، والمعنى أصل الإعراب لذا كان حقها البناء.

وقد دفع الأنباري[٤] علّة بناء الظروف وهي تضمنها معنى الحرف، واستخدم في ذلك علَّة القياس بالشبه على أسماء الاستفهام. فالظروف لا تتضمن معنى الحروف، ولو تضمنت لما جاز إظهارها، كأسماء الاستفهام (متى، وأين، وكيف) لَّما تضمنت معنى همزة الاستفهام لم يجز إظهار الهمزة معها.

---

(١) التخمير، ٢/ ٢٦٦.

(٢) أسرار العربية، ص ١٦٦.

(٣) شرح المفصل، ٤/ ٢٥١.

(٤) انظر، أسرار العربية، ص ١٦٦-١٦٧.

فابن الحاجب جعل علّة بناء الظروف تضمنها معنى الحرف؛ لتضمنها معنى المضاف إليه، فبيَّن علَّة بنائها وعلة إعرابها، فالعلة في بنائها أنها متضمنة للمحذوف، والعلة في إعرابها أنها إذا أعربت كان المضاف إليه محذوفًا مرادًا في نفسه. ولتوضيح الأمر نورد نص ابن الحاجب، وهو قوله: "علَّة بناء هذه الظروف تضمنها معنى الحرف لتضمنها معنى المضاف إليه، والفرق بينها إذا أُعربت وبينها إذا بُنيت، والحذف في الحالين أنَّها في البناء متضمنة للمحذوف تضمن أين لحرف الاستفهام، وإذا أُعربت كان المضاف إليه محذوفًا مرادًا في نفسه لا على معنى أنَّ شيئًا يتضمنه، فهو كالظروف في قولك: خرجتُ يوم الجمعة، في أن الحرف محذوف لا متضمن له، وإلاّ وجب البناء"[١].

فابن الحاجب يخالف الأنباري في بناء الظروف، بتضمنها معنى الحرف، ولكنّا نميل إلى الرأي الذي يرى أنَّ الحرف مقدر مع الظرف[٢]، لا أن يتضمن الظرف معنى الحرف، خروجاً من دفع الأنباري.

ولّما علل ابن يعيش بناء الظروف علل بعد ذلك بناءها على حركة، وجعل العلَّة التمكن، وهي العلَّة الثانية أي علَّة العلَّة، فكانت الحركة تمييزًا لها مما بني ولا أصل له في التمكن، والمعلوم أن الأصل في ما بني ولا أصل له في التمكن أن يكون مبنيًّا على السكون، يقول: "وأمَّا كونها على حركة؛ فلأنَّ لها أصلاً في التمكن، ألا ترى أنها تكون معرفة إذا كانت مضافة، نحو قولك: جئت قبلك، ومن قبلك، وبعدك ومن بعدك، أو نكرة في نحو: جئت قبلاً وبعدًا، وإنَّما تكون مبنيَّة إذا قطعت عن الإضافة، فلمَّا كان لها هذا القدم في التمكن وجب بناؤها

(١) الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٥٠٨.

(٢) انظر هذا الرأي في شرح كافية ابن الحاجب، الموصلي، ١/ ٢١٦.

على حركة تمييزًا لها على ما بُني ولا أصل له في التمكن من نحو: مَنْ وكَمْ، وليس تحريكها لالتقاء الساكنين كما يظن بعضهم، ألا ترى أنَّ من جملة الغايات أول و من علِ، وآخرهما متحرك ولم يلتق فيه ساكنان"[١].

أما الخوارزمي[٢] فقد علل بناءها على حركة، بأنَّه لا يمكن بناؤها على السكون؛ لأنَّها قد تقع في آخر الكلام، فيوهم أن بناءها للوقف.

وفي علَّة بناء هذه الظروف على الضم ذكر ابن يعيش عددًا من العلل النحوية والصوتية، يقول: "وأمَّا الضم فيها خاصة؛ فلأنَّ الضمة حركة لم تكن لها في حال إعرابها، وتمكنها ألا ترى أنَّها في حال إعرابها تكون منصوبة ومجرورة، نحو قولك: جئت قبلك وبعدك، وجئت من قبلك ومن بعدك، فلما بنيت ووجب لها الحركة ضمّوها، لئلا يتوهم أنها معرفة، إذ الضمة غريبة منها، وقيل: حُرِّكت بأقوى الحركات، وهي الضمة، لتكون كالعوض من حذف ما أضيف إليه، وقيل: بنيت على الضم لشبهها بالمنادى المفرد من نحو: يا زيد، ووجه الشبه بينهما أن المنادى المفرد متى نُكِّر أو أضيف أعرب"[٣].

وقد تبنَّى الخوارزمي[٤] وابن الحاجب[٥] -من العلل التي ذكرها ابن يعيش- العلَّة الأولى في شرحهما لهذه المسألة من مفصل الزمخشري.

---

(١) شرح المفصل، ٤/ ٢٥١-٢٥٢.

(٢) انظر، التخمير، ٢/ ٢٦٧.

(٣) شرح المفصل، ٤/ ٢٥٢.

(٤) انظر، التخمير، ٢/ ٢٦٧.

(٥) انظر، الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٥٠٩.

حـــيث:

ظرف مكان مبني، علل ابن يعيش بناءه بأنه يقع على الجهات الست، وعلى كل مكان، وأنَّه يُضاف إلى جملة، بقوله: "والذي أوجب بناءها أنها تقع على الجهات الست، وهي خلف وقدام ويمين وشمال وفوق وتحت وعلى كل مكان، فأبهمت حيث، ووقعت عليها جميعها.... وحين افتقرت إلى الجملة بعدها أشبهت الذي، ونحوها من الموصولات في إبهامها في نفسها، وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها، فبنيت كبناء الموصولات، ووجه ثان: أنه ليس شيء من ظروف الأمكنة يضاف إلى جملة إلاّ (حيث). فلما خالفت أخواتها بنيت لخروجها عن بابها"[(١)].

فبنيت (حيث) عند ابن يعيش لأسباب عدة، أولها: إبهامها، وثانيها: افتقارها إلى جملة توضحها، ثالثها: أنَّها الوحيدة من ظروف الأمكنة تضاف إلى جملة، هذه مجتمعة أحكمت بناءها عند ابن يعيش، وقد قاسها على الموصولات في إبهامها وفي افتقارها إلى جملة توضحها فقاسها عليها.

ثم أردف ابن يعيش بعلَّة بنائها على السكون -وهي العلَّة الثانية- ولجأ في ذلك إلى علَّة عدم التمكن، فالمتمكن يكون حاله معربًا، وهي غير متمكنة فكانت مبنية على السكون، أمَّا حركتها فليست حركة بناء، وإنَّما هي بسبب التقاء الساكنين، وقد حركت بالفتح دون غيرها لعلَّة الخفة، فالفتح أخف الحركات. وقد تحركت بالضم وجعل ذلك تشبيهًا لها بقبل وبعد. يقول ابن يعيش مبديًا هذه العلل المتوالية: "وجب أن يكون بناؤها على السكون؛ لأنَّ المبني على حركة ما كان له أصل في التمكن، وحاله يكون معرباً فيها، نحو: يا زيد، وبابه في النداء،

(١) شرح المفصل، ٤/ ٢٥٩-٢٦٠، وانظر، هذه العلل في سفر السعادة: علم الدين السخاوي، ٨٤٨/٢.

وقبل وبعد، ونحوهما من الغايات، فأما (حيث) فلمَّا لم تكن لها هذه الحالة كانت ساكنة الآخر إلاّ أنَّه التقى في آخرها ساكنان وهما: الياء والثاء، فمنهم من فتح طلباً للخفة؛ لثقل الكسرة بعد الياء كأين وكيف، ومنهم من شبهها بالغايات فضمها، كقبل وبعد، ووجه الشبه بينهما أنَّ حقَّ (حيث) من جهة أنَّها ظرف أن تضاف إلى المفرد كغيرها من ظروف الأمكنة، نحو: أمامك وقدامك ونحوهما، فلمَّا أضيف إلى الجملة صارت إضافتها كلا إضافة، فأشبهت (قبل وبعد) في قطعهما عن الإضافة، إلا أنّ الحركة في (حيث) لالتقاء الساكنين، وفي قبل وبعد للبناء"[١].

وإنّما حركت (حيثُ) بالضم للتخلص من المقطع الثقيل (ص ح ص ص) في (حَيْثْ)، وذلك لصعوبة النطق به.

وكان الجرجاني[٢] قد علل بناءها بلزوم إضافتها إلى الجمل، وامتناع (حيث) من أن يستقل بنفسه، وأشار إلى أنه حكي فيها الضم والفتح، إلا أن الأشيع هو الضم.

ولم يُبن الخوارزمي[٣] علَّة بناء حيث، إلا أنه جعلها من الظروف المشبهة بالغايات، وجعل العلَّة في ذلك أنها مضافة من حيث المعنى غير مضافة من حيث الصورة، أمَّا إضافتها من حيث المعنى فلأنَّك متى قلت: اجلس حيث جلس زيد، فكأنك قلت: اجلس مكان جلوس زيد. أمَّا أنَّها غير مضافة من حيث الصورة. فلأنَّ الجملة لا تصلح لكونها مضافًا إليها، إذ الجملة ليست في معنى ما يدخل

(١) شرح المفصل، ٤/ ٢٦٠.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ١/ ١٣٤-١٣٥،وانظر،شرح التسهيل: ابن مالك،٢/ ١٥٩.

(٣) انظر، التخمير، ٢/ ٢٧١.

عليه حرف الجر، والمضاف إليه في معنى ذلك، وهما في طرفي نقيض، وجعل نظيرها من الظروف الزمانية، إذ، وإذا.

وقد عدَّ الخوارزمي تحريكها مما هو جائز، وعلَّل ذلك بقوله: "جاز فيه الحركات؛ لأنَّه ليست له حركة النصب، ولا يضاف إلى ياء المتكلم"(١).

مذ ومنذ:

ذهب ابن يعيش إلى أن (منذ) حرف في الأغلب، وإن جوَّز أن يكون اسمًا. أمَّا (مذ) فهي اسم وذلك بسبب الحذف الذي لحقها؛ لأن الحذف يصيب الأسماء والأفعال دون الحروف، وقد علل ابن يعيش عدم جواز الحذف في الحروف بعدم التصرف، وبأنَّها جزء من الاسم والفعل، وأنَّها جيء بها للإيجاز والاختصار، والأصل عدم جواز اختصار المختصر، يقول: "وإنَّما قلَّ الحذف في الحروف؛ لأنَّ الحذف ضرب من التصرف، والحروف لا تصرف لها لجمودها، وكونها بمنزلة جزء من الاسم والفعل، وجزء الشيء لا تصرُّف له، وشيء آخر وهو أنَّ الحروف إنَّما جيء بها لضرب من الإيجاز والاختصار، وهو النيابة عن الأفعال، لتفيد فائدتها مع إيجاز اللفظ ... وإذا كانت الحروف إنَّما جيء بها للإيجاز والاختصار، فلو ذهبت تحذف منها شيئًا لكان اختصار المختصر، وهو إجحاف، فلذلك كان الغالب على منذ الحرفية، والغالب على مذ الاسمية"(٢).

فتوجيهات ابن يعيش في تعليل امتناع الحرف من الاختصار تعتمد على ذوق لغوي وبرهان مقنع، فالحرف جامد، ومختصر وجزء الكلمة. وكلّها لا تختصر

(١) السابق، ٢/ ٢٧١.
(٢) شرح المفصل، ٤/ ٢٦٣.

في واقعها اللفظي هذا، فالعلَّة في ذلك إذًا علة قصور، أي أن الحرف قاصر بجموده واختصاره.

وكان المبرد[١] قد ذكر امتناع الحذف من الحروف، ووقوعه في الأسماء والأفعال كما نص غيره[٢] على ذلك، "لأن الحذف من الحرف ضعيف، والاسم هو الذي يجوز الحذف منه والتصرف فيه"[٣].

أمَّا بناء (مذ ومنذ)، فمن جعلها حرفًا فهي مبنية؛ لأنَّ الحروف كلّها مبنية، وفي اسميتها فصّل ابن يعيش القول، وعلَّل بناءها، ووضح الحركة التي بنيت عليها فقد جعل أصل البناء السكون، وأوضح سبب تحريك منذ، ثم بيَّن علَّة بنائها على الضم، وعلّة عدم بنائها على الكسر، ورأى أنَّ مذ ساكنة، لأنَّه لم يلتق في آخرها ما يوجب لها الحركة. واعتمد في ذلك على تحليل تلك القضايا الجزئية، هدفه إيصال صورة واضحة ومبسطة عن الحكم الذي يذكره بغية التوصل إلى إقناع تام للدارس بأمثل صورة؛ لأنه يؤمن بأنَّ مهمة الشارح أن يعمل على إظهار الأحكام، وتبيينها بشرحه وإيضاحه أو بسطه وتفصيله أو تفسيره وتأويله. وعلى رغم طول نصه إلاّ أنَّا نورده، لأنَّه يعجّ بالتعليلات والتحليلات من جهة، ولنؤكد بسطه وتفسيره وإقناعه من جهة أخرى، يقول: "وإذا كانت اسمًا فهي مبنية أيضًا، لأنَّها اسم في معنى الحرف، فكان مبنيًا كمن وما، إذا كانا استفهاماً أو جزاء وحقهما السكون؛ لأن أصل البناء على السكون، وإنما حركت (منذ) لكون النون قبلها ساكنة، وضمت إتباعاً لضم الميم، إذ النون خفية، لأنَّها غنة في الخيشوم ساكنة، فكانت حاجزًا غير حصين، ولو بنوها على الكسر بمقتضى التقاء الساكنين

(١) انظر، المقتضب، ٣/ ٣١.

(٢) انظر، شرح عيون الإعراب: المجاشعي، ص ٢٠٥، وتوجيه اللمع: ابن الخباز، ص ٢٤٠.

(٣) التخمير: الخوارزمي، ٢/ ٢٧٣-٢٧٤.

لخرجوا من ضم إلى كسر، وذلك قليل في كلامهم، ومثله في الإتباع قولهم مُنتُن، فمنهم من يضم التاء إتباعاً لضمة الميم ومنهم من يقول مِنتِن بكسر الميم إتباعاً لكسرة التاء، إذ النون لخفائها وكونها غنة في الخيشوم حاجز غير حصين. وأما مذ فساكنة؛ لأنّه لم يلتق في آخرها ما يوجب لها الحركة، فإن لقيها ساكن بعدها، ضُمّتْ لالتقاء الساكنين، نحو: مذْ اليوم ومذْ الليلة، ومنهم من يكسرها، فيقول: مذِ اليوم ومذِ الليلة، فمن ضم فإنه أتبع الضم الضم، وإذا كانوا أتبعوا في منذ مع الحاجز، فأن يتبعوه مع عدم الحاجز أولى، ويجوز أن يكون لما وجب التحريك لالتقاء الساكنين، حرّكوه بالحركة التي كانت له كما قالوا: رب، فحركوها في حال التخفيف بالحركة التي كانت لها قبل التخفيف فاعرفه"[1]. والدرس الحديث يرى أن (منذ) حركت تخلصًا من المقطع الثقيل (ص ح ص ص) في (منْذْ).

وهكذا نرى ابن يعيش يستفيد من قوانين علم الأصوات ويوظفها في تعليل الأحكام النحوية، وهذا واضح في تفسيره ضمة (منذ) التي جعلها راجعة لقانون المماثلة الصوتية (الإتباع)، إذ ضُمَّ آخرها لضمة أوّلها مع وجود حاجز ضعيف هو النون. ثم استفاد من القانون ذاته في تفسير تحريك (مذ) بالضم -وهي في الأصل ساكنة- عند التقائها بساكن بعدها.

وفي علّة بناء (منذ) جعل ابن الحاجب ذلك في أمرين؛ أحدهما: يعتمد على أنها اسم أشبه الحرف، والآخر، أنها مقطوعة عن الإضافة، وإليك نصه ليقابل نص ابن يعيش، يقول: "إمّا أن يقال هي في أحد وجهيها حرف، وفي جهة الاسمية لفظها مثله، وأصل معناها مثل معناه فهي أشبه شيء بالحرف، وهذا المعنى هو الذي يقال في بناء (عَنْ) وشبهها إذا وقعت اسمًا وإلاّ وجب الإعراب،

(١) شرح المفصل، ٤/ ٢٦٥.

والوجه الآخر: أن يقال إنَّها مقطوعة عن إضافة مرادة في المعنى، ألا ترى أنَّ قولك: منذ يوم الجمعة معناه: أول المدة، فالمضاف إليه متضمن لها كتضمن قبلُ وبعدُ عند الحذف إلاّ أنها لم تأتِ إلا مبنية، لأن المضاف إليه لا يُذكرُ أبدًا معها، ولم يصح تقديره محذوفًا[١].

فالوجه الأوَّل الذي ذكره ابن الحاجب تعرَّض له ابن يعيش بالتحليل موفيًا فيه القول، أمَّا الوجه الثاني، فقد استأثر به ابن الحاجب، ولفت الانتباه إلى احتمال آخر في بناء (منذ) قياسًا على بقية الظروف المقطوعة عن الإضافة.

وقد جعل سيبويه علَّة ضمّ "منذ" أنَّها للغاية، قال: "أمَّا منذ فضمت؛ لأنَّها للغاية"[٢]. أما (مذ) فقد جعل المجاشعي[٣] وابن الخباز[٤] والسخاوي[٥] (ت٦٤٣هـ) علّة إسكانها أنها على حرفين، وكل ما كان على حرفين فهو ساكن الآخر، ومَنْ جعلها اسماً أسكنها لمشابهتها الحرف وتضمن معناه.

إذ وإذا:

إذ وإذا ظرفان من ظروف الأزمنة، فـ(إذ) ظرف لما مضى منها، و(إذا) لما يستقبل، وهما مبنيان، فـ (إذ) مبنية على السكون و(إذا) مبنية على الفتح الطويل. وقد علل ابن يعيش بناءهما بأنهما أشبها الموصولات، وأنَّهما بمنزلة بعض الاسم، فالعلَّة عنده علَّة الشبه بالموصولات، يقول: "والذي أوجب لهما البناء شبههما بالموصولات، وتنزُّل كل واحد منهما منزلة بعض الاسم، فأمّا (إذ) فإنَّها تقع على

(١) الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٥٠٩-٥١٠.
(٢) كتاب سيبويه، ٣/ ٢٨٧.
(٣) انظر، شرح عيون الإعراب، ص ٢٠٥.
(٤) انظر، توجيه اللمع، ص ٢٤١.
(٥) انظر، سفر السعادة، ٢/ ٨٤٩.

الأزمنة الماضية، كلّها مبهمة فيها لا اختصاص لها ببعضها دون بعض، فاحتاجت لذلك إلى ما يوضحها ويكشف عن معناها، وإيضاحها يكون بجملة بعدها، فصارت بمنزلة بعض الاسم .... وبعض الاسم مبني، لأنَّ بعض الاسم لا يوضع للدلالة على المعنى، وبنيت على السكون على أصل البناء .... أمَّا (إذا) فهي اسم من أسماء الزمان أيضًا، ومعناها المستقبل، وهي مبنية؛ لإبهامها في المستقبل، وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها وتبينها، كما كانت الموصولات كذلك على ما ذكرنا في (إذ) مضافًا ذلك إلى ما فيها من معنى الشرط، فبنيت كبناء أدوات الشرط وسكن آخرها؛ لأنَّه لم يلتق فيها ساكنان"[١].

وقد أجمع النحاة[٢] على أنَّ إذ وإذا مبنيان لتضمنهما معنى الحرف، أو افتقارهما إلى جملة يضافان إليها لتبيِّن معناهما.

الآن:

هو ظرف من ظروف الزمان، يدل على الزمن الحاضر، وهو مبني على الفتح، وفي بنائه يرى ابن يعيش[٣] أنَّ جماعة ممن تنتمي إلى التحقيق والحذق، ذهبت إلى أنَّ (الآن) مبني، وعلَّلت ذلك بتضمنه لام التعريف، وهي غير اللام الظاهرة فيه، وتلك اللام المقدرة هي المعرفة، وذلك لأنه معرفة، فتعريفه إمَّا من اللام الظاهرة وإمَّا أنَّه من قبيل سائر المعارف، وأنَّه لا يجوز أن يكون تعريفه بما فيه

---

(١) شرح المفصل، ٤/ ٢٦٦-٢٦٧.

(٢) انظر، شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، ص ١٨٢، والمقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ١/ ١٣٠-١٣١، وسفر السعادة: السخاوي، ٢/ ٨٥٤-٨٥٥، والإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٥١٠، وشرح التسهيل، ابن مالك، ٢/ ١٣٥.

(٣) انظر، شرح المفصل، ٤/ ٢٧٨، وانظر من تلك الجماعة ابن بابشاذ في كتابه شرح المقدمة المحسبة،١/ ١٨٣.

من اللام، وقد علَّلت ذلك بأنَّ كل ما فيه لام التعريف يجوز إسقاطه منه، فيقال: الغلام وغلام، ولم يقولوا: افعل آن، فدلّ على أن اللام ليست للتعريف.

والذي يراه ابن يعيش أن تعريفه بما فيه من اللام الظاهرة، ولزومها حسب إرادة معنى التعريف فيها، وقد علَّل عدم لزومها بخلاف الرجل والغلام بقوله: "إنَّه لم تلزمهما اللام؛ لأنَّهما يستعملان معرفة ونكرة، فإذا أريد النكرة لم يأتوا باللام، وإذا أرادوا المعرفة ألحقوهما اللام، وكذلك نظائرهما، وأمَّا (الآن) فلما أريد به المعرفة البتة لزمت أداته، وأمّا علة بنائه فلإبهامه ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة، فإذا انقضى لم يصلح له، ولزمه حرف التعريف فجرى مجرى الذي والتي فاعرفه"[(١)].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ (الآن) مبني؛ لأنَّ الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم: آن يَئينُ، أي: حان، وبقي الفعل على فتحته.

واحتجوا لذلك بأنَّ الألف واللام فيه بمعنى الذي، فإن قلت: الآن كذا وكذا، كان معناه: الوقت الذي آن كان كذا وكذا، وذهب البصريون إلى أنَّه مبني لأنَّه شابه اسم الإشارة، فدخوله يكون على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر، أي: هذا الوقت، فكان مبنياً كاسم الإشارة[(٢)]. والرأي أن علة بناء (الآن) على الحركة هو سبب صوتي، وذلك للتخلص من المقطع (ص ح ح ص) في (الآنْ).

متى:

هو سؤال عن زمان مبهم يتضمن جميع الأزمنة، فإذا قيل: متى الخروج؟ فتقول: اليوم أو الساعة أو غدًا، والمراد بها الاختصار، وهو مبني على السكون

(١) شرح المفصل، ٤/ ٢٧٩.

(٢) انظر، الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري، ١/ ٥٢٠-٥٢٢، مسألة (٧١).

وقد أجمع النحاة[١] على تعليل ذلك، لوقوعه موقع حرف الاستفهام، وبني على السكون على أصل البناء، فلم يلتق فيه ساكنان ليحرك آخره.

أمس:

هو ظرف من ظروف الزمان، دالٌ على اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، وهو مبني لتضمنه لام التعريف، وقد ذكر ابن يعيش ذلك بقوله: "إنَّما بني لتضمنه لام المعرفة، وبها صار معرفة والاسم إذا تضمن معنى الحرف بني وكان حقه تسكين الآخر على ما يقتضيه البناء، وإنَّما التقى في آخره ساكنان، وهما السين والميم قبلها. فكسرت السين لالتقاء الساكنين"[٢]. والظاهر أن العلة في بنائه على الحركة هي علة صوتية مفادها التخلص من المقطع الثقيل (ص ح ص ص) في (أمْسْ).

إذًا هو (أمس) والعلَّة في بنائه على السكون، وهو الأصل، تضمنه معنى الحرف، وحرّك بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين، قاله الأنباري[٣]. وأشار السخاوي[٤] إلى أنَّه اختير الكسر؛ لأنَّ الكسرة إذا كانت إعرابًا كان معها التنوين، وليس كذلك غيرها، فاختيرت الكسرة لحصول العلم بأنَّها غير حركة الإعراب لمفارقتها التنوين.

ثم علَّل ابن يعيش عدم وجود اللام في (أمس) بعلة المعنى، ذلك أنَّها دون اللام دال على اليوم الذي يسبق الذي أنت فيه، وبوجوده دال على الزمن المتقدم،

---

(١) انظر، شرح المفصل: ابن يعيش، ٢/ ٢٧٩، وأسرار العربية: الأنباري، ص ٣٣٤، والتخمير: الخوارزمي، ٢/ ٢٨٤، والبسيط في شرح الجمل: ابن أبي ربيع، ١/ ٤٨٧.

(٢) شرح المفصل، ٤/ ٢٨٢.

(٣) انظر، أسرار العربية، ص ٥١.

(٤) انظر، سفر السعادة، ٢/ ٨٥٣.

أوضح ذلك باستحضار (الآن) يقول: "فإن قيل: فلم حذفت اللام من (أمس) وضمن معناها، وألزمت (الآن)، وهما سواء في التعريف والظرفية، قيل: لأنَّ (أمس) يقع على اليوم المتقدم ليومك من أوله إلى آخره، فأمره واضح، فاستغنى بوضوحه عن علامة التعريف، وليس كذلك (الآن)؛ لأنَّه الحد الفاصل بين الزمانين وهو ألطف ما يدرك، فلم يستغن لذلك عن علامة تكون فيه"(١).

وهذا يدل على أنَّ ابن يعيش يعد (أمس) علمًا لليوم الذي يسبق اليوم الحالي، وبما أنَّه علم فإنَّه لا يحتاج إلى أداة تعريف.

ثم علل تعريف (أمس) دون (غد) بطبيعة السؤال الافتراضي، وهو تعليل يقوم على المعنى أيضًا، فيما يدل عليه من زمن انقضى، يقول: "فإن قيل: ولم وجب تعريف (أمس)، ولم يجب تعريف (غد)، وهما سواء، فـ (أمس) اسم لليوم الذي قبل اليوم الذي أنت فيه، و(غد) اسم لليوم الذي يلي اليوم الذي أنت فيه؟ فالجواب؛ أنَّ (أمس) قد حضر وشوهد فحصلت معرفته بالمشاهدة، فأغنى ذلك عن علامة، وليس كذلك (غد). فأقاموا المشاهدة في (أمس) مقام أداة التعريف، ولم يكن في (غد) مثل ذلك ما يقوم مقام علامة التعريف، فهو نكرة حتى تدخل عليه العلامة المعرفة"(٢).

فعلَّة المعنى هنا ذات أثر في فهم الحكم النحوي لتعريف (أمس)، وامتناع التعريف من (غد)، فالذي عُرِفَ لا يحتاج إلى أداة تعرِّفه، بينما المجهول بحاجة إلى ما يعرِّفه، وهي حجة دلالية تؤثر في إقناع الدارس.

---

(١) شرح المفصل، ٤/ ٢٨٢.

(٢) شرح المفصل، ٤/ ٢٨٢-٢٨٣.

كـــيف:

ينص الزمخشري على أن (كيف) اسم له معنى هيئة الظرف، بقوله: "و(كيف) جار مجرى الظروف، ومعناه السؤال عن الحال"[(١)]، لكنَّ ابن يعيش يرى أنها اسم لا ظرف، والذي يؤكد ذلك أنَّها لو كانت ظرفًا أو في تقدير الظرف لم يمتنع دخول حروف الجر عليها، كما لم يمتنع دخولها على أين ومتى. ثم أبدى ابن يعيش تعليلاً ينفي فيه حرفية (كيف) وفعليتها، فنفى الحرفية عنها بعلة أنَّها تفيد معنى الاسم الواحد، ولا يفيد الحرف ذلك، ونفى الفعلية عنها بعلَّة أنَّها لا تفيد مع الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يلتقي مع الفعل، إضافة إلى انعدام هذا الوزن للفعل (فَعل)، يقول: "فإن قيل ومن أين زعمتم أنَّ (كيف) اسم، وهلا قلتم إنَّها حرف لامتناع خواص الأسماء، والأفعال منها، قيل: إنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّها لا تخلو، إمَّا أن تكون اسمًا أو فعلاً أو حرفًا، فلا تكون حرفًا؛ لأنَّها تفيد مع الاسم الواحد، ويكون كلامًا، نحو: كيف أنت؟ والحرف لا يفيد مع الاسم إلا في باب النداء، وليس هذا بنداء، ولا تكون فعلاً؛ لأنَّها تفيد مع الفعل، نحو كيف أصبحت؟ والفعل لا يفيد الفعل، ولا يكون منهما كلام، وأيضًا فإنَّه على زنة (فَعْل) بسكون العين، وليس في الأفعال ما هو على هذه الزنة"[(٢)].

ونلحظ أنَّ ابن يعيش قد لجأ إلى القياس الاستدلالي لإثبات اسمية (كيف)، وذلك بدفع فعليتها وحرفيتها، على النحو الآتي:

الكلمة ← اسم أو فعل أو حرف

كيف ← ليس فعلاً، ولا حرفاً

---

(١) السابق، ٤/ ٢٨٦.

(٢) شرح المفصل، ٤/ ٢٨٧.

إذن كيف ← اسم

فهذه حجة منطقية في الإقناع تعتمد على التعليل النحوي في إثباتها[١].

ولَمَّا أثبت ابن يعيش اسمية كيف بالتعليل المنطقي، أراد إزالة ما يشوب تلك الحقيقة التي أقرها، فوضع سؤالاً افتراضيًا آخر وأجاب عنه معللاً حتى يذهب الشك عما يقول، وهذا السؤال هو: "فإن قيل: فإذا كان اسمًا على ما ذكرتم. فلم امتنعت منه حروف الجر، ولم تدخل عليه كما دخلت على أين؟"[٢].

وكان جوابه: "أنَّ (أين) لَمَّا كانت سؤالاً عن الأمكنة ونائبة عن اللفظ بها، وكانت الأمكنة المنوب عنها مما تدخلها حروف الجر فتقول: من السوق، ومن الجامع، وإلى السوق، وإلى الجامع، جاز أن تدخل على ما ناب عنها، وقام مقامها، وأمَّا (كيف) فإنَّما هي سؤال عن الأحوال، والأحوال لا تدخل عليها حروف الجر، ألا تراك لا تقول: أمن صحيح، ولا أمن سقيم، فكذلك سائر الأحوال، فلم تدخل على كيف كما لم تدخل على ما ناب عنه"[٣].

فلأنَّ حروف الجر لم تدخل على الأحوال، كان الأَوْلى ألاّ تدخل على ما ينوب عن تلك الأحوال. فدخولها على الأصل أحق من دخولها على الفرع، فلما لم تدخل على الأصل، امتنع -بالطبع- دخولها على الفرع.

وقد أشار صاحب المقتصد إلى امتناع حرفية (كيف)، وإثبات الاسمية لها بقوله: "إذا حصل له الإعراب، وتعرى من الدلالة على الزمان، لم يكن إلاّ اسماً، ويجوز أن يقال في كيف: إنَّ الدليل على اسميته أنَّه يكون مع اسم آخر كلامًا تامًا،

---

(١) انظر، اللباب: العكبري، ٢/ ٨٧، حيث ذكر أوجهًا ثلاثة لاسميتها.

(٢) شرح المفصل، ٤/ ٢٨٧.

(٣) السابق، ٤/ ٢٨٧.

فلو كان حرفًا لم يتم الكلام بقولك: كيف زيد؟ كما لا يتم إذا قلت: هل زيد؟"[١].

المركبـــات:

تحدث ابن يعيش عن المركب من جهة اللفظ والمعنى، نحو: معد يكرب وحضرموت، حيث مزج الاسمان، وصارا اسمًا واحدًا، فذكر أنَّ الاسم الثاني لم ينفرد بشيء من معناه، فكان كالمفرد غير المركب، وقد علَّل بناء الجزء الأوَّل وإعراب الجزء الثاني، بعلَّة الجزء في الأوَّل، وعلَّة عدم تضمن معنى الحرف في الثاني، وذلك بقوله: "فبني الاسم الأوَّل، لأنَّه كالصدر من عجز الكلمة وجزء الكلمة لا يعرب؛ لأنَّه كالصوت وأعرب الثاني؛ لأنَّه لم يتضمن معنى الحرف إذ لم يكن المعنى على إرادته؛ لأنَّ العَلم إنَّما هو وضع لفظ بإزاء مسمى من غير إفادة معنى من اللفظ"[٢].

وذكر سيبويه[٣] أنَّ (معد يكرب) واحد كطلحة، وإنَّما بني ليلحق بالواحد الأوَّل المتمكن، فثقل في المعرفة. وأشار المبرد[٤] إلى أنَّ الياء في (معد يكرب) تسكن؛ لأنَّها في حشو الكلام. وقد علَّل ابن يعيش إسكانها -مع أنَّ القياس الفتح على حد نظائرها من الصحيح، نحو حضرموت وبعلبك -بأمرين: "أحدهما: أنَّهما لمَّا ركِّبا وصارا كلمة واحدة وقعت الياء حشوًا أشبهت ما هو من نفس الكلمة، نحو: ياء دردبيس وعيطموس، فأسكنت على حد سكونهما، والوجه الثاني: أن الاسمين إذا جعلا اسمًا واحدًا. وكان آخر الأوَّل منهما صحيحًا بني

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ١/ ١٥٠.
(٢) شرح المفصل، ٤/ ٢٩١.
(٣)انظر، كتاب سيبويه، ٣/ ٢٩٧.
(٤) انظر، المقتضب، ٤/ ٢١.

على الفتح، والفتح أخفّ الحركات، والياء المكسورة ما قبلها أثقل من الحروف الصحيحة، فوجب أن تعطى أخف مما أعطي الحرف الصحيح، ولا أخفّ من الفتحة إلا السكون"[(١)].

يتضح أنَّ تعليل ابن يعيش هنا يقوم على علَّتين، الأولى أنَّ الياء وقعت حشوًا، والثانية: أنَّ السكون أخفُّ من الفتح، وهي علَّة صوتية. فذكر علَّتين لبناء الياء على السكون، تأكيدًا لرأيه في ذلك، وإدراكًا لما ذهب إليه؛ لأنَّ الشيء يدرك برده إلى أسبابه وعلله.

ثم افترض ابن يعيش سؤالاً أجاب عنه بتعليله المعتاد، وهو: لِمَ أعرب (معد يكرب) ونظائره من نحو: حضرموت وبعلبك مع أنَّه مركب، ولِمَ لم يُبْنَ على حدّ (خمسة عشر)؟ وقد اعتمد في إجابته على التعليل المفضي إلى رسم الصورة الجلَّية للمسألة، إذ يقول: "التركيب هنا ليس كالتركيب في (خمسة عشر)، وذلك أنَّ معد يكرب، وحضرموت وشبهها من المركبات مشبهة بما في هاء التأنيث من نحو: طلحة، حمزة، فأعرب كإعرابه؛ لأنَّ اتصال الاسم الثاني بالاسم الأوَّل كاتصال هاء التأنيث من جهة أنَّه زيادة فيه، بها تمامه من غير أنَّ يكون له معنى ينفرد به ولو كان للثاني معنى ينفرد به لكان كخمسة عشر في البناء، ألا ترى أن العشرة عدة معلومة كما أن الخمسة كذلك فلما اجتمعا انتهيا إلى مقدار آخر من العدد، ليس لكل واحد منهما كما لو جمعتهما بحرف العطف، فمعنى العطف بعد التركيب مراد، والتركيب إنما كان من جهة اللفظ لا غير، وليس كذلك (معد

(١) شرح المفصل، ٤/ ٣٠٧.

يكرب)، لأنَّ (كرب) لا ينفرد بمعنى من الجملة، فصار كتاء طلحة وحمزة، وهما من الأسماء المفردة مما في آخره تاء التأنيث"[١].

فالتركيب إذًا في (معد يكرب) تركيب بمعنى، وانفراد بالمعنى نفسه، والعلة في ذلك علة اتصال بزيادة لا معنى فيها، فكان الإعراب، وهذا يعني أن الجزء الثاني من المركب أصبح كالجزء الذي لا يمكن أن ينفصل عن الكلمة، فهو كتاء التأنيث التي تغيّر معنى الكلمة وتعطيها دلالتها الجديدة. أما التركيب في (خمسة عشر)، فهو تركيب بمعنى، وانفراد بمعنيين، فكان البناء، فلهذا الاختلاف في معنى التركيب كان الاختلاف في البناء والإعراب.

وذكر ابن يعيش أنَّ (خمسة عشر) بني على حركة لعلَّة، وهي: "أنَّ له أصلاً في التمكن، فعوض من تمكنه، بأن بني على حركة تمييزًا له على ما بني ولا أصل له في التمكن، نحو: مَنْ وكَمْ، وفُتِحَ طلبًا للخفة، إذ ليس الغرض في تحريكه إلا تمييزه على ما بني على السكون، وبالفتحة نصِل إلى هذا الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منها"[٢].

فأبان ابن يعيش علّة بنائه، وعلة بنائه على حركة، وعلَّة فتحه، فعلَّة بنائه قائمة على التركيب، وعلَّة بنائه على حركة قائمة على أصل التمكن، وعلَّة فتحه قائمة على الخفة. والانسجام بين العلل الثلاث قائم على الأوّلية والتتابعية المنطقية.

---

(١) السابق، ٤/ ٣٠٧-٣٠٨.

(٢) شرح المفصل، ٤/ ٢٩١-٢٩٢.

أما سيبويه[١] فكان قد جعل البناء في (خمسة عشر)؛ لأنَّهما جعلا شيئًا واحدًا. وكان ابن الورَّاق[٢] قد فصَّل القول في ما جُعل من الأسماء اسمًا واحدًا، وذكر أنَّ فيه وجهين: أحدهما، أن تجعل الإعراب في آخر الاسم الثاني وتبني الأول على الفتح، إلاّ أن يكون في آخره ياء فتبنيه على السكون، نحو: معدي كرب، وثانيهما، أن تضيف وتجعل الإعراب في آخر الاسم الأول، إذ وضَّح القول فيهما، وذكر تعليلاتهما تفصيلاً.

فيبدو أن تعليلات ابن الورَّاق قد أثرت في ابن يعيش، فجعلته يوظفها في شرحه الذي يعتمد في كثير من مواضعه على التعليل، وجعلت غيره من النحاة[٣] يتأثر بها أيضًا.

(١) انظر، كتاب سيبويه، ٣/ ٢٩٧.

(٢) انظر، علل النحو، ص ٤٦٥-٤٦٦.

(٣) انظر، شرح اللمع: ابن برهان، ٢/ ٥١٤، ٤٦٥، وشرح ابن الحاجب: الموصلي، ١/ ٣٨٠، وتوجيه اللمع: ابن الخباز، ص ٤٣٠، والأشباه والنظائر: السيوطي، ٢/ ٢١٩.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثاني

تعليل أحكام الجملة الفعلية

المبحث الأول- تعليل أحكام الأفعال التامة:

من خصائص الأفعال:

ذكر النحاة أنّ (قد والسين وحروف الجزاء) من علامات الفعل فنقول: قد قام وقد يقوم، وقد قعد وقد يقعد، وسيقوم، وسيقعد. وقد لجأ ابن يعيش في توضيح هذا الحكم النحوي إلى (علّة المعنى)، إذ معاني هذه الحروف تستكنُّ في معاني الأفعال الداخلة عليها، يقول: "إنما اختصت هذه الأشياء بالأفعال؛ لأنَّ معانيها في الأفعال، فـ (قد) لتقريب الماضي من الحال، والسين وسوف لتخليص الفعل للمستقبل بعينه، فهي في الأفعال بمنزلة الألف واللام في الأسماء، وكذلك حروف الجزاء. نحو: إن تقم أقم؛ لأنَّ معنى تعليق الشيء على شرط إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود، والأسماء ثابتة موجودة، فلا يصح هذا المعنى فيها؛ لأنها موجودة، ولذلك لا يكون الشرط إلاَّ بالمستقبل من الأفعال. ولا يكون بالماضي ولا الحاضر؛ لأنّهما موجودان"[(١)].

وقد وضح ذلك بالقياس على الألف واللام في الأسماء. فمحاولة ابن يعيش في قياسها محاولة في زيادة إحكام تعليلها، فدخول (قد) على الماضي يقربه من الحال، أمّا اختصاص السين بالأفعال فلأنَّ معناها جواب لن يفعل[(٢)]، وكذلك سوف وقد اختصا بالمستقبل، "لأنّهما يخلّصان الفعل للاستقبال"[(٣)].

---

(١) شرح المفصل، ٧/ ٢٢٢.

(٢) انظر، اللباب: العكبري، ١/ ٤٩.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب: الموصلي، ٢/ ٤٨٨.

الفعل الماضي:

تقسم الأفعال أقسامًا ثلاثة بالنسبة لدلالتها على الزمان؛ ماضٍ وحاضر ومستقبل، فمنها ما هو مبني ومنها ما هو معرب، وذلك بدرجة مماثلة الفعل للاسم، فالمضارع يماثل الاسم مماثلة تامة، لذلك أعرب مثله، والماضي يماثله مماثلة ناقصة، أمّا الأمر فهو مغاير للاسم مغايرة تامة، لذلك التزم حركة الأصل في الأفعال، وهي السكون، وضح ذلك ابن يعيش بقوله: "إنَّ أصل الأفعال كلّها أن تكون ساكنة الآخر، وذلك من قبل أن العلَّة التي من أجلها وجب إعراب الأسماء غير موجودة فيها؛ لأنَّ العلَّة الموجبة لإعراب الأسماء الفصل بين فاعلها ومفعولها، وليس ذلك في الأفعال، إلاّ أنَّ الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام، قسم ضارع الأسماء مضارعة تامة فاستحق به أن يكون معربًا، وهو الفعل المضارع الذي في أوله الزوائد الأربع، وسيوضح أمر ذلك، والضرب الثاني من الأفعال ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهو الفعل الماضي، والضرب الثالث: ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه، وهو فعل الأمر"[(١)].

وفي تفسير مضارعة الأفعال للأسماء، يتضح أن الفعل الماضي وقع بين المضارع والأمر في مضارعته للأسماء[(٢)]، فلا هو يضارع الأسماء كل المضارعة كالفعل المضارع، ولا هو ممتنع المضارعة كالأمر، فهو يقع موقع الاسم فيكون خبرًا، نحو: زيدٌ قام، فالفعل يقع موقع (قائم)، ويكون صفة، نحو: مررت برجل قام، ويأتي الماضي في موضع المضارع في الجزاء، نحو: إن قمت قمت، أي: إن تقم أقم، لذلك حرِّك مخالفة لفعل الأمر؛ لأنّه متمكن أكثر من الأمر، ولم يعرب

(١) شرح المفصل، ٧/ ٢٢٤-٢٢٥.

(٢) انظر، المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ٢/ ١٠٤٣.

لقصوره عن المضارع، يقول ابن يعيش موضحًا حال الفعل الماضي في البناء: "نقص عن درجة الفعل المضارع، وزاد على فعل الأمر؛ لأنَّ فيه بعض ما في المضارع، وذلك أنه يقع موقع الاسم، فيكون خبرًا، نحو قولك: زيد قام، فيقع موقع قائم، ويكون صفة، نحو: مررت برجل قام، فيقع موقع: مررت برجل قائم، وقد وقع أيضًا موقع الفعل المضارع في الجزاء، نحو: قولك: إنْ قمت قمت، والمراد إن تقم أقم، فلما كان فيه ما ذكرنا من المضارعة للأسماء والأفعال المضارعة ميِّز بالحركة على فعل الأمر؛ لفضله عليه إذ كان المتحرك أمكن من الساكن، ولم يعرب كالمضارع لقصوره عن رتبته، فصار له حكم المضارع وحكم الأمر"[١].

وقد أشار سيبويه[٢] والمبرِّد (ت ٢٨٥هـ)[٣] إلى أنَّ الأفعال الماضية لم تسكَّن، لأنَّ فيها بعض ما في المضارعة، ولعلَّ ابن السراج(ت ٣١٦هـ)[٤] قد تنبه إلى تلك المضارعة من الفعل الماضي، مما جعله يقع وسطًا بين المضارع والأمر، والسبب في ذلك يعود إلى درجة مضارعته للاسم، فالمضارعة الجزئية تقع وسطًا بين الكلية والامتناع.

وبعد ذلك لجأ ابن يعيش إلى العلة الثانية، ليوضح سبب بناء الماضي على الفتح، فقد كانت رؤيته تعتمد على أمرين، الأول: أن يكون له ميزة على فعل الأمر، أي علة مخالفة لفعل الأمر، والثاني: لجأ فيه إلى العلَّة الثالثة، وهي لِمَ الفتح؟ إذ جعل الأمر في ذلك يقوم على علة صوتية هي الخفة؛ لأنَّ الفتح أخف الحركات، وعلى أنَّ الجر لا يدخل الفعل، يقول: "إنَّ الغرض بتحركه أن يجعل له

(١) شرح المفصل، ٧/ ٢٢٥.
(٢) انظر، كتاب سيبويه، ١/ ١٦.
(٣) انظر، المقتضب، ٢/ ٢.
(٤) انظر، الأصول في النحو، ٢/ ١٤٥.

مزيَّة على فعل الأمر، وبالفتح تصل إلى هذا الغرض، كما تصل بالضم والكسر، والفتح أخف فوجب استعماله. ووجه ثان، وهو أنَّ الجرَّ لمَّا منع من الفعل، وهو كسر عارض، فالكسر اللازم أولى أنْ يمنع، فلهذا لم يجز أنْ يبنى على الكسر، ولم يجز أنْ يبنى على الضم؛ لأنَّ بعض العرب يجتزئ بالضمة عن الواو"[(١)].

وعندما ينظر في كلام ابن يعيش السابق، يتبدَّى للدارس أنَّه جعل علَّة بناء الماضي على الفتح علَّة صوتية، تقوم على الخفة والثقل، معتمدًا في ذلك على المعيار المنطقي، الذي يظهر بصورة البرهان القياسي، وذلك على النحو الآتي:

الفعل الماضي ← يكون مضمومًا أو مفتوحًا أو مكسورًا.

الفعل الماضي ← لا يكون مضمومًا، لأنَّه قد يلتبس بالجمع في بعض اللغات التي تستعمل الضمة بدلاً من الواو. ولا يكون مكسورًا، لأنَّه لا يكسر عرضًا، فكيف يكسر لزامًا؟

النتيجة ← الفعل الماضي يكون مفتوحًا.

الفعل المبني للمجهول:

الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله يخالف في صيغته الفعل الذي يسمّى فاعله، وقد وجب ذلك عند ابن يعيش بعلَّة دلالية، إذ دلالة الفعل على الفاعل تلتبس بدلالته على المفعول إذا لم يتم التغيير، "لأنَّ المفعول يصح أن يكون فاعلاً للفعل، فلو لم

(١) شرح المفصل، ٧/ ٢٢٥، وانظر، شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، ١/ ١٩٥، فقد جعل علَّة الفتح هي الخفة. وانظر كذلك، أسرار العربية، ص ٢٧٨، والوافية في شرح الكافية، الأستراباذي، ص ٢٥٥.

يغيَّر الفعل لم يعلم هل هو فاعل حقيقي أو مفعول أقيم مقام الفاعل، ولهذا وجب التغيير"[١].

فمنع الالتباس بين الفاعل والمفعول هو الدافع إلى تغيير صيغة الفعل المبني للمجهول، ولعلَّ ذلك يقودنا إلى القول بحقيقة الفاعل عن طريق الصورة النطقية للفعل، فالعلة إذن علة تعتمد على المدلول، في ما يشير إليه الدال، فشكلٌ معلومٌ يعني فاعلاً حقيقيًا، وشكلٌ مجهولٌ يعني مفعولاً سد مسد الفاعل.

وقد صرَّح ابن السراج بذلك، يقول: "فخولف بينه وبين بناء الفعل الذي بني للفاعل، لئلا يلتبس المفعول بالفاعل"[٢].

وعلى ذلك يكون تغيير لفظ الفعل دالاً على حذف الفاعل، وقيام المفعول[٣] مكانه.

ثم بيَّن ابن يعيش اختيار شكل الصيغة، وهو ضم الأول وكسر ما قبل الآخر، والدافع إلى ذلك هو جعل الفعل على لفظ مختلف، مخالفًا في بنائه أبنية الفعل المعلوم. وتعليله في ضم الأول يقوم على المعنى الوظيفي للحركة (الضمة)، إذ هي دالة على الفاعلية، فالضم علامة من علامات الفاعل، يقول: "وجب التغيير إلى هذا البناء المضموم الأول المكسور ما قبل الآخر؛ لأنَّ الفعل لَمَّا حذف فاعله الذي لا يخلو منه جعل لفظ الفعل على بناء لا يشركه فيه بناء آخر من أبنية الأسماء والأفعال التي سمِّي فاعلوها خوف الإشكال، وقيل: إنَّما ضم أوله؛ لأنَّ

(١) شرح المفصل، ٧/ ٣٢٣.
(٢) الأصول في النحو، ١/ ٧٧.
(٣) انظر، اللباب: العكبري، ١/ ١٥٧.

الضم من علامات الفاعل، فكان هذا الفعل دالاً على فاعله، فوجب أن يحرك بحركة ما يدل عليه"[١].

ويبدو أنَّ ابن يعيش اعتمد على تعليل ابن الوراق في ضم أول الفعل المبني للمجهول فاستحضر نصه حرفياً. إذ يقول الأخير: "وإنَّما غُيِّر أوَّله بالضم؛ لأنَّ الضم من علامات الفاعل، وكان هذا الفعل دالاً على فاعله، فوجب أن يُحرَّك بحركة ما يدل عليه"[٢].

فالملاحظ أنَّ ابن يعيش يلجأ إلى تعليلات سابقيه فيستحضرها في شرحه، إن وافقت ذوقه، خدمة في توضيح الأحكام النحوية، لا شهوة تكثيرية لا فائدة فيها، فالقصد من ذكره للتعليلات هو محاورة القاعدة النحوية وتشكيل أساس يتم استيعابها من خلاله.

ويفسِّر ابن يعيش امتناع كسر الأول وضم الثاني بتركيب افتراضي ستخدمًا عبارة: (فإن قيل)، معتمدًا في ذلك على علَّة صوتية، تقوم على الخفة والثقل، وهما يقاسان بالمجهود المبذول، وبما أنَّ عملية النطق تسهل بضم الأول وكسر ما قبل الآخر دون كسر الأول وضم الثاني، كان النطق بهذه الطريقة، وامتنعت الطريقة الثانية "لأنَّه أخفّ عندهم؛ لأنَّ الخروج من ضم إلى كسر أخف من الخروج من كسر إلى ضم؛ لأنَّه إذا بدئ بالأخف وثنى بالأثقل كانت الكلفة فيه أثقل من الابتداء بالأثقل، ثم يؤتى بالأخف، فلذلك بني على هذه الصيغة، ألا ترى أنَّه لو فتح ثانيه أو سكِّن أو ضم لم يخرج عن الأمثلة التي تقع في

(١) شرح المفصل، ٧/ ٣٢٣.
(٢) علل النحو، ص ٢٧٧-٢٧٨.

الاستعمال"[١]. وهو بهذا الرأي يخالف ابن الوراق الذي يرى بناءه على هذه الصيغة ليخالف الأبنية التي عليها الأسماء، يقول: "بني على هذه الصيغة لهذه العلَّة، ولو فتح ثانيه أو حرِّك بالضم لم تخرج عن الأمثلة التي في الأسماء"[٢].

أمَّا الأنباري فقد كانت علَّة ضم الأوّل عنده، أنَّ الضمة دالة على الفاعل، وفي كسر الثاني عدم اشتراك الفعل في البنية مع غيره، إذ لو ضمّوه لكان على وزن (طُنُب) و(جُمُل)، ولو فتحوه لكان على وزن (نُغَر) و(صُرَد)، ولو أسكنوه لكان على وزن (قُفْل)، فلم يبق إلاّ الكسر فحركوه به[٣].

ولم يقتصر النحاة على ضم أول الماضي الذي لم يُسمَّ فاعله حتى لا يلتبس بمضارع ما لم يسمَّ فاعله[٤].

ويظهر أنَّ التغيير الطارئ على الفعل المبني للمجهول، تغيير بغرض يخالف فيه الأبنية الأخرى، وأنَّ الحركات التي تظهر جاءت أيضًا بغرض المخالفة من ناحية وبغرض الإشارة إلى الفاعل أو المفعول من جهة أخرى، أمَّا اختيار حركة دون غيرها فكان لغرض صوتي، وذلك في ضم الأوّل وكسر ما قبل الآخر.

وفي هذا الفعل أُقيم المفعول مقام الفاعل؛ لأنَّ الفعل لا يكون دون فاعل، فتعليل ذلك يعود إلى وجود الفعل وطبيعته، إذ لا يكون دون فاعل، فالعلة إذن علة وجود، فلا وجود لفعل دون فاعل؛ لأنّه لا وجود لحدث دون محدِث، يقول

(١) شرح المفصل، ٧/ ٣٢٣.

(٢) علل النحو، ص ٢٧٨.

(٣) انظر، أسرار العربية، ص ٩٨، طُنُب: حبل طويل يشد به البيت أو الوتد، جُمُل: جمع جَمَل، نُغَر: صغار العصافير، صُرَد: طائر ضخم يصطاد العصافير.

(٤) انظر، الوافية في شرح الكافية: الأستراباذي، ص ٢٧٥.

ابن يعيش: "أمّا إقامة المفعول مقام الفاعل في هذا الباب فلأنْ لا يبقى الفعل حديثًا عن غير محدث عنه"[١].

وقد صرَّح بذلك ابن الورَّاق فقال: "إن الفعل لا يخلو من فاعل، فلما حُذف فاعله على الحقيقة استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل، فلهذا وجب أن يقيم مقام اسم الفاعل اسمًا مرفوعًا، ألا ترى أنَّهم قالوا: مات زيد، وسقط الحائط، فرفعوا هذه الأسماء، وإنْ لم تكن فاعلة في الحقيقة"[٢].

ويذهب ابن الحاجب إلى أنَّ الفاعل إذا حذف وجب أن يسد مكانه ما كان أقرب إلى الفعل، و"ليس أقرب إلى الفعل من الفاعل من المفاعيل إلاّ المفعول به؛ لأنَّه من معقوليته كما أنّ الفاعل من معقوليته، وإذا حذف أحدهما وجب إقامة الآخر مقامه"[٣].

وهذا يعني أن الفعل يرتبط بالفاعل أولاً وبالمفعول ثانيًا، فإذا سقط الأول سد الآخر مكانه، وذلك لأنَّ الفعل يلزمه الفاعل لتحققه، ويحتاج إلى المفعول لإتمام معناه.

حبذا:

لزم (حبذا) لفظ الماضي، وفاعله (ذا)، وهو من أسماء الإشارة يستعمل مجردًا من حرف التنبيه، ولعلَّ ذلك راجع إلى طول الكلام، إذ يصبح الفعل وحرف التنبيه والفاعل في مصطلح واحد، وفي ذلك ثقل تأباه النفس، لذلك كان حذف حرف التنبيه دون الفاعل؛ لأنّه لا يمكن الاستغناء عنه، يقول ابن يعيش:

---

(١) شرح المفصل، ٧/ ٣٢٤.

(٢) علل النحو، ص ٢٧٧، وانظر في المعنى نفسه: كشف المشكل في النحو، ص ٣٠٦.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل، ٢/ ٥٨.

"لأنّهم لما ركبوا الفعل والفاعل وجعلوهما شيئًا واحدًا لم يأتوا بحرف التنبيه، لئلا تصير ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد، وليس ذلك من كلامهم، وجعلوا ذلك الاسم مفردًا مذكرًا إذ كان المفرد أخف، والمذكر قبل المؤنث، فهو كالأصل له، فلذلك تقول حبذا زيد، وحبذا هند وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون"[١].

والكلام السابق يفسِّر لنا أمرين بطريقة التعليل، وكلاهما يعود إلى علّة الخفة؛ الأوّل يقوم على طول التركيب، والآخر على أنَّ المفرد أخفّ والمذكر قبل المؤنث.

يقول المبرد: "أما (حبذا) فإنَّما كانت في الأصل: حبذا الشيء؛ لأنَّ (ذا) اسم مبهم يقع على كل شيء فإنَّما هو (حبَّ هذا)، مثل قولك: كَرُمَ هذا، ثم جعلت (حبّ) و(ذا) اسمًا واحدًا، فصار مبتدأ ولزم طريقة واحدة"[٢].

فجعلوا (حبذا) بمنزلة كلمة واحدة طلبًا للتخفيف، وكان مع المفرد المذكر؛ لأنّه الأصل، والتأنيث والتثنية والجمع كلّها فرع عليه، وهي أثقل منه، فلما أرادوا التركيب كان تركيبه مع الأصل الذي هو الأخفّ أولى من تركيبه مع الفرع الذي هو الأثقل[٣].

ويجوز في (حبذا) أن لا تأتي بالمفسِّر، فتقول: حبذا رجلاً زيدٌ، وتقول: حبذا زيدٌ، ولا يجوز ذلك في نعم، فلا تقول: نعم زيد "لأنَّ (ذا) اسم ظاهر يجري مجرى ما فيه الألف واللام من أسماء الأجناس على ما ذكرنا، فاستغني عن المفسِّر لذلك، فكما تقول: نعم الرجل زيد، ولا تأتي بمفسِّر، كذلك تقول: حبذا زيد،

(١) شرح المفصل، ٧/ ٤٢٥.
(٢) المقتضب، ٢/ ٣.
(٣) انظر، أسرار العربية: الأنباري، ص ١١٢.

ولا تقول: نعم زيد، وأيضًا فإنّه ربما أُلبس في (نعم) لو فعل، ولا يلبس في (حبذا)، وذلك أن (حبَّ) فعل عمل في (ذا) واستوفى ما يقتضيه، فإذا وقع بعده المخصوص بالمدح مرفوعًا لا يشكل بأن يُتوهم أنّه فاعل؛ لأنَّ الفعل لا يكون له فاعلان، وليست (نِعْم) كذلك؛ لأنَّ فاعلها مستتر لا يظهر فافتقر إلى تفسير. فلو لم تأت بالمفسِّر وأوليته المخصوص بالمدح مرفوعًا لجاز أنّه يظنَّ ظانٌّ أنّه فاعل (نعم) وأنّه ليس في (نعم) فاعل"[(١)].

وفي تحليل ابن يعيش السابق ما يوضح علَّة غياب المفسِّر مع (حبذا) وامتناع ذلك مع (نعم)، فتحليله يعتمد على أمرين؛ الأول: أنَّ (ذا) اسم ظاهر مفسَّر، ولا يحتاج إلى ما يفسِّره، والثاني: أنَّ (ذا) فاعل للفعل حبَّ فلا يتوهم فاعلية المخصوص بالمدح إذا وقع مرفوعًا، أمّا (نِعْم) ففاعلها ضمير مستتر، وإذا وقع المخصوص بالمدح مرفوعًا توهم بأنّه فاعل.

صيغة التعجب كالأمثال لا يُتصرف فيها:

لمّا كان التعجب يحصل عند مشاهدة ما يجهل سببه، كانت صيغة التعجب القياسية تجري على منهاج واحد لا تغيير فيه، يقول الزمخشري: "ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير، ولا فصل، فلا يقال: عبد الله ما أحسن، ولا ما عبد الله أحسن، ولا بزيد أكرم"[(٢)].

وقد فسّر ابن يعيش الاستثناء بالفصل بالظرف في قولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق، لوقوع (أن يصدق) في موضع المفعول المتعجب منه، بعلَّة المعنى. إذ التعجب في معناه يعود إلى الرجل، لأنّ المصدر واقع من فاعله وهو الرجل،

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٧/ ٤٢٨.
(٢) السابق، ٧/ ٤٤٢.

والمدح والذم يلحقان الفاعل. يقول: "وذلك أن التعجب وإن كان واقعًا في اللفظ على (أنْ) وصلتها، فيرجع التعجب في المعنى إلى الرجل المجرور، وذلك أنَّ أن وصلتها مصدر، والمصادر واقعة من فاعليها، والمدح والذم إنَّما يلحقان الفاعلين، فلما كان يرجع التعجب إلى الرجل لم يقبح الفصل به إذ كان المستحق أن يلي فعل التعجب في الحقيقة"[١].

وقد نص المبرد على منع الفصل بالظرف[٢]، بيد أنّه أجاز الفصل؛ لأنَّ التعجب لا يقع على الظرف، بقوله: "وتقول: ما أحسنَ إنسانًا قام إليه زيد. وما أقبح بالرجل أن يفعل كذا، فالرجل الآن شائع، وليس التعجب منه، وإنَّما التعجب من قولك: أن يفعل كذا، كنحو: ما أقبح بالرجل أن يشتم الناس. تقديره: ما أقبح شتم الناس بمن فعله من الرجال"[٣].

فتعليل ابن يعيش يقوم على إدراك كنه المعنى، إذ هو المجوِّز للفصل بالظرف في هذه الحالة، والملاحظ أنَّك لا تجد فصلاً إذا نظرت إلى المعنى في هذا التركيب، لأنَّه يمثِّل حلقات متتابعة من ناحية المعنى، لا خلل فيها. ثم استخدم العلَّة نفسها في تسويغ اختصاص فعل التعجب بالماضي، إذ التعجب يكون لِما وقع وتمَّ. والفعل الماضي خاص بها، يقول: "وإنَّما اختص التعجب بلفظ الماضي؛ لأنَّ التعجب مدح، ولا يمدح الإنسان إلاّ بما ثبت فيه وعُرِف به فاعرفه"[٤].

(١) شرح المفصل: ابن يعيش، ٧/ ٤٤٣.
(٢) انظر، المقتضب، ٤/ ١٧٨.
(٣) السابق، ٤/ ١٨٧.
(٤) شرح المفصل، ٧/ ٤٤٣.

وقد ذكر الصيمري[١] ذلك بقوله: "ولا يجوز أن يستعمل الفعل المستقبل في التعجب؛ لأنه إنَّما يتعجب مما قد ثبت ووقع، ولم يعلم سببه؛ فلذلك لم يُستعمل فيه إلا الماضي"[٢].

فعل الأمر:

الأمر طلب الفعل بصيغة مخصوصة. يقول الزمخشري: "وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب، لا يخالف بصيغته صيغته، إلاَّ أن تنزع الزائدة، فتقول في تَضَعُ: ضَعْ، وفي تُضارِبُ: ضَارِبْ"[٣].

وقد جعل ابن يعيش حذف حرف المضارعة من أمر الحاضر عائدًا إلى التخلص من وقوع الالتباس بالخبر، وإلى كثرة الاستعمال. وعِلَل الاستعمال، "هي العلل التي يعلل بها لاستعمالات العرب، وهي تتجه إلى الاستعمال مباشرة، فتعلّله بما يناسبه مما أُلِف عند الناطقين للغة، كفرارهم من الثقل وطلبهم للخفة"[٤].

فتعليل ابن يعيش يعتمد على أمرين، هما: كثرة الاستعمال، ومنع الالتباس، يقول: "فإن قيل، ولم حذفت حرف المضارعة من أمر الحاضر؟ قيل: لكثرته في كلامهم. فآثروا تخفيفه؛ لأن الغرض من حرف المضارعة الدلالة على الخطاب. وحضور المأمور وحاضر الحال يدلان على أنَّ المأمور هو المخاطب، ولأنَّه ربما التبس الأمر بالخبر لو ترك حرف الخطاب على حاله"[٥].

---

(١) من نحاة القرن الرابع الهجري، ولم يذكر تاريخ ولادته، ولا وفاته.

(٢) التبصرة والتذكرة، ١/ ٢٧١.

(٣) شرح المفصل: ابن يعيش، ٧/ ٣٠٢.

(٤) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: شعبان العبيدي، ص ٢٤٧.

(٥) شرح المفصل، ٧/ ٣٠٣.

وقد أكد الموصلي (ت ٦٩٦هـ) علَّة منع الالتباس بقوله: "وإنّما وجب حذف حرف المضارعة لئلا يلتبس الأمر بالخبر في الوقف"[١].

ويذهب ابن يعيش في تفسير جعل الأمر من لفظ المضارع إلى تصاحبهما زمنًا، فهما يقعان في زمن واحد هو المستقبل، يقول: "لَمَّا كان زمن الأمر المستقبل أُخِذ من اللفظ الذي يدل عليه، وهو المضارع"[٢]. وذكر أنَّ الأصل في الأمر أن يدخل عليه اللام؛ لإفادة معنى الأمر، إذ الحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني، نحو: (لا) في النهي، و(لم) في النفي، وعلل حذف حرف المضارعة في أمر المخاطب بكثرة الاستعمال أيضًا، يقول في استغنائه عن حرف المضارعة: "والغنية عنه بدلالة الحال، وتخفيفًا لكثرة الاستعمال"[٣].

ويذهب ابن يعيش في تعليله مسألة أنَّ أمر الحاضر أكثر من أمر الغائب، بالإشارة إلى أن للبعد والقرب أثرًا في تكوين الخطاب، فما تخاطبه بالأمر هو الحاضر لا الغائب، حتى أنّ أمر الغائب يتم عن طريق الحاضر، وذهب إلى تأكيد رأيه باعتماد أنَّ الخطاب لا يقع على الغائب بأسماء الأفعال، فإذا كان ذلك كذلك، كان أمر الحاضر أكثر من أمر الغائب. يقول: "ولم زعمتم أنَّ أمر الحاضر أكثر من أمر الغائب حتى دعت الحال إلى تخفيفه؟ قيل: لأنّ الغائب لبعده عنك إذا أردت أن تأمره أمرت الحاضر أن يؤدي إليه أنَّك تأمره، نحو قولك: يا زيد قل لعمرو قُمْ، ولا تحتاج في أمر الحاضر إلى مثل ذلك، فكان أكثر، لأنّك تحتاج في أمر الغائب إلى أمر الحاضر، ولا يلزم من أمر الحاضر أمر الغائب، ومما يؤكد عندك قوة الحاضر، وغَلَبَتَهُ الغائبَ أنَّك لا تأمر الغائب بالأسماء المسمى بها الفعل في

(١) شرح كافية ابن الحاجب، ٢/ ٥٤١.
(٢) شرح المفصل، ٧/ ٣٠٣.
(٣) السابق، ٧/ ٣٠٤.

الأمر، نحو: صه ومه وإيهِ وإيهًا ودونك وعندك، لا تقول دونه زيدًا ولا عنده بكرًا، ولهذا المعنى غلب ضمير الحاضر ضمير الغائب، فتقول أنت وهو فعلتها ولا تقول فعلا، وإذا صاغوا لهما اسمًا كالتثنية صار على لفظ الحضور، نحو قولك أنتما فعلتما، ولا تقول هما فعلا فاعرفه"[(١)].

وقد أشار ابن الحاجب إلى أنَّ صيغة الأمر تكون للمخاطب دون الغائب والمتكلم؛ "لأنهم لو جعلوها لهما معه لأدّى إلى اللَّبس، فلم يُعْرَف هل المأمور مخاطب أو غائب؟ فإن قيل فَلِمَ خصوها بالمخاطب دون الغائب والمتكلم، قلت: لأنهم لو جعلوها للغائب أو المتكلم لقلَّ استعمالها؛ لأنَّ المأمور المخاطب هو الواقع كثيرًا"[(٢)].

والملاحظ من نصِّ ابن يعيش أنَّه يعتمد على الغياب والحضور في توضيح أمر الحاضر دون الغائب، إذ لا يتم أمر الغائب؛ لأنَّه غائب، إضافة إلى أنَّنا لا نأمر الغائب بأسماء الأفعال التي يؤمر بها الحاضر، أمَّا اعتماد ابن الحاجب فقد وقع على إزالة اللبس، وهي علَّة يلجأ إليها النحوي عندما يتداخل فهم القاعدة النحوية، وهي مؤثرة في تسويغ فهم هذه المسألة. فإذا جُمع رأي ابن الحاجب ورأي ابن يعيش ازدادت المسألة وضوحًا وفهمًا، وعضد التفسيرُ التفسيرَ.

(١) السابق، ٧/ ٣٠٥.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل، ٢/ ٤٦-٤٧.

(أكرم بزيد) وأصل هذا التركيب:

إنَّ المجرور في (أكرم بزيد) هو الفاعل؛ لأنَّ الفعل يحتاج إلى فاعل، ولا يصح أن يكون فاعلاً إلا المجرور لفظًا بالباء، وقد لزمته لتؤذن بمعنى التعجب.

ويجيب ابن يعيش عمّا افترضه من تساؤل بأنّ المجرور لفظًا -هنا- فاعل، وهو نفسه مفعول في (ما أكرمَ زيدًا)؛ لأنَّ المعنى فيهما واحد، ولا يقوم الفعلان إلاّ بهما، يقول: "إنَّ الفاعل -هنا- ليس شيئًا غير المفعول، ألا ترى أنَّك إذا قلت: ما أحسن زيدًا، فتقديره: شيء حسَّن زيدًا، وذلك الشيء ليس غير زيد، فإنَّ الحسن لو حلَّ في غيره لم يحسن هو، فكان ذلك الشيء مثلاً عينه أو وجهه وليسا غيره، فلذلك جاز أن يكون مفعولاً في ذلك اللفظ، وفاعلاً في هذا اللفظ، إذ المعنى واحد"[(١)].

فتحليل ابن يعيش يقوم على إدراك ماهية الأشياء، إذ زيدٌ في قولنا: (أكرم بزيد) فاعل؛ لأنّ حقيقة التركيب تعني: صار زيد ذا كرم بشكل لافت يستدعي التعجب، وهو -أيضًا- فاعل في قولنا: (ما أكرمَ زيدًا)؛ لأنّ حقيقة التركيب تعني: شيء في زيد ذو كرم جعله يتصف بالكرم، أي: أنَّ الشيء الذي حسَّنه هو نفسه أو منه أو مما تعلق به كاليد أو العين مثلاً، فالناظر في المثالين -بعد ذلك- يتضح له أنَّ الفاعل فيهما واحد.

ثم يعلِّل ابن يعيش إدخال الباء مع فعل التعجب على لفظ الأمر، بعلَّة التوسع في العبارة، والمبالغة في المعنى؛ "لأنَّ تأدية المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظ واحد، وأمّا دخول الباء فلما ذكرنا من إرادة الدلالة على التعجب، إذ

---

(١) شرح المفصل، ٧/ ٤٣٨.

لو أريد الأمر لكان الأمر كسائر الأفعال[١]، ويتعدى بما تتعدى تلك الأفعال، فكنت تقول في أحسن بزيد: أحسن إلى زيد"[٢]. ويذكر الصيمري أنّه "لا بد من الباء في هذا للفرق بين ما يراد به الأمر على الحقيقة وبين ما يراد به التعجب"[٣].

ويبدو أنَّ اعتماد ابن يعيش على علَّة التوسع بزيادة التركيب يغاير ما ذهب إليه العرب من اللجوء إلى تقصير التركيب بدلاً من طوله، وإلى أنّ التركيب الذي يتم بالأقل هو الأجدر بالأخذ؛ لاعتماده مبدأ الخفة بدلاً من الثقل. لكنَّ الدارس يرى أنّ إدخال الباء مع الأمر يقع لإثبات أنَّ الفاعل في صيغتي التعجب واحد. أي: أنَّ الغاية وظيفيَّة، يتم بها تحقق معنى الفاعليَّة، فبغير الباء في قولنا: أكرم زيدًا، لا تقع الفاعليّة لزيد.

وكان ابن السرَّاج[٤] قد أشار إلى أنّ الاسم المجرور في (أكرم بزيد) مثلاً في موضع رفع فاعل، وقد دخلت الباء بمعنى التعجب، وأكد الفارسي ذلك بقوله: "والضرب الآخر من لفظي التعجب، نحو: أكرِمْ بزيد، وأعلِمْ به وأطْيبْ به. فاللفظ في هذا لفظ الأمر، والمعنى معنى الإخبار، المعنى: صار زيدٌ ذا علمٍ وذا كرمٍ، والجار والمجرور في موضع رفعٍ بأنّه فاعل"[٥].

---

(١) يقصد بقوله: "لكان الأمر كسائر الأفعال": أي مباشرًا بلا باء.

(٢) شرح المفصل، ٧/ ٤٣٨.

(٣) التبصرة والتذكرة، ١/ ٢٦٨.

(٤) الأصول في النحو، ١/ ١٠١.

(٥) الإيضاح في علل النحو: أبو علي الفارسي، ص ١١٥، وانظر المعنى ذاته في: شرح اللمع، ابن برهان، ٢/ ٤١٥، والمقتصد: الجرجاني، ١/ ٣٧٦، وأسرار العربية: الأنباري، ص ١٢٣، وهمع الهوامع: السيوطي، ٥/ ٥٧.

وعدَّ ابن الورَّاق[١] جعل فعل التعجب على لفظ الأمر، وإدخال الباء معه لأمرين يوضحان ذلك، الأول: إرادة المبالغة في المدح، إذ أدخلوا الباء لأنهم قدَّروه بأَحْسِنْ: أثبتْ بزيد[٢]، فلما أرادوا معنى (أثبتْ) أدخلوا الباء؛ لأنَّ (أثبتْ) يتعدى بحرف الجر، فصار معناه: حسُنَ جدًا. الثاني: أدخلوا الباء ليفصلوا بين لفظ الأمر في الحقيقة، وبينه إذا كان للتعجب.

ونلحظ أنّ ابن يعيش اعتمد في تعليله دخول الباء مع الأمر على الدلالة التي توضح سبب التركيب، إلاّ أن غيره لجأ إلى التركيب نفسه في التوضيح، كابن الوراق مثلاً، علاوة على أنَّ ابن يعيش استقى فكرته من سابقيه، إلاّ أنَّه أراد المعنى دون التركيب. وإذا نظرنا في التفسيرات كلها وجدناها تخدم المسألة باعتبارها تداخلات تفسيرية.

الفعل المضارع:

يندرج تحت هذه المسألة: إسناد الفعل المضارع إلى المثنى والجمع، وإعراب الأسماء الخمسة بالحروف، وكسر نون الأفعال الخمسة وفتحها، وامتناع الفعل من الجر، وعلة عمل أدوات النصب، وعلة جزم الأفعال المضارعة.

الفعل المضارع هو الدال على الزمن الحاضر أو المستمر إلى الاستقبال. يذهب ابن يعيش في إسناده إلى المثنى والجمع أنَّ (يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون) ليست تثنية للفعل. ولا جمعًا له في الحقيقة؛ لأنَّ لفظ الفعل دالٌ على الكثير كما يدل على القليل، يقول: "إنَّ الأفعال لا تثنى ولا تجمع؛ لأنَّ الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة، ولفظ الفعل يعبر به عن القليل والكثير،

(١) انظر، علل النحو، ص ٣٣٠-٣٣١، وانظر، التعليل ذاته في: أسرار العربية، ص ١٢٣-١٢٤.
(٢) وأرى أنَّ ما قصده هو: (أحسِنْ بزيدٍ، يعني: أثبتْ بزيد الحسنَ).

فلم تكن حاجة إلى التثنية والجمع، وذلك نحو قولك: قام زيد، وضرب زيدٌ عمرًا، فيجوز أن يكون قد قام مرة، ويجوز أن يكون قد قام مرارًا"[١].

وعلَّل الأنباري[٢] امتناع تثنية الفعل وجمعه بأربعة أوجه، أولها: أنّ الفعل يدل على المصدر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع، وآخَرُها: أنَّ الفعل لا يجوز تثنيته مع الاثنين، ولا جمعه مع الجماعة، ولو جاز ذلك لجاز تثنيته وجمعه مع الواحد، فيقال: زيد قاما وقاموا، وثالثها: أنّ الفعل ليس بذات يقصد إليها، بأن يُضم إليها غيرها، كما يكون ذلك في الأسماء، فلذلك لم يثنَّ ولم يجمع، وآخِرُها: أنَّ الفعل يدل على مصدر وزمان، فصار في المعنى كأنه اثنان. فكما لا يجوز تثنية الاسم المثنى فكذلك لا يجوز تثنية الفعل.

فالفعل دالٌ على الكثرة والقلة ولا حاجة إلى تثنية أو جمع، وإنَّما الذي يثنى ويجمع هو الفاعل. "فإذا كان الفعل نفسه لا يثنى ولا يجمع، فالتثنية في قولك: يفعلان، والجمع في قولك: يفعلون، إنما هي للفاعل لا للفعل، والألف في قولك: يضربان (اسم)، وهي ضمير الفاعل، وليست كالألف في الزيدان، لأنّ الألف في الزيدان حرف"[٣].

نلحظ أنّ ابن يعيش نظر إلى الفعل بعمق عندما وجده دالاً على القلَّة، وفي الوقت نفسه وجده دالاً على الكثرة، إذ استطاع أن يدرك ماهيته، فبنى تعليله في امتناع تثنية الفعل وجمعه على ذلك، لكنّا نقف عند حدود تعليله متسائلين عن الفصل بين القلة والكثرة، إذ تبدو الصعوبة في تحديد أفق القلة أو الكثرة في قولنا:

---

(١) شرح المفصل، ٧/ ٢٢٩.

(٢) انظر، أسرار العربية، ص ٢٨٦.

(٣) شرح المفصل: ابن يعيش، ٧/ ٢٢٩.

قام زيد، ويقوم زيد، فلا نعرف قيامه أكان مرة أم مرارًا؟ فكان عليه أن يحدد لنا ذلك ويبينه قطعًا للمسألة، ولأنَّ المسألة كذلك فإنّا محتاجون إلى تعليلات الأنباري وغيره إن وجدت تسويغًا للأخذ بها.

أمّا إعراب تلك الأفعال؛ الأفعال الخمسة، فكان بالحروف لا الحركات على أواخرها؛ لأنَّ حروف الإعراب فيها لا تتحمل حركات إعراب؛ لأنَّ حركاتها مهيئة لنطق الضمائر التي تليها، وإن دخلت بحالات الإعراب أحدثت خللاً بنطقها مع الضمائر التي تليها، يقول ابن يعيش: "كان حرف الإعراب من هذه الأفعال قد تعذر تحمله حركات الإعراب لاشتغاله بالحركات التي يقتضيها ما بعده، ألا ترى أنَّ الألف في نحو: يضربان لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا؟ فلا يمكن إعرابه لأنَّك لو أعربته، ومن جملة الإعراب الجزم الذي هو سكون، فكان يلتقي ساكنان، فكان يؤدي إلى حذف الألف التي هي ضمير الفاعل، فكانت الألف أيضًا تنقلب واوًا في حال الرفع لانضمام ما قبلها، وكذلك الواو، وكان يلزم أن تسقط في الجزم، فلما نبا حرف الإعراب عن تحمل حركات الإعراب، ولا يمكن أن تكون في هذه الحروف التي هي ضمائر؛ لأنَّها أجنبية في الحقيقة من الفعل، فجعل ما بعدها وهو النون"[(١)] علامة للإعراب.

وكان الأنباري[(٢)] قد ذكر هذه العلَّة في توضحيه لحالات إعراب الأفعال الخمسة، كما أكدّه الموصلي[(٣)] في شرحه.

---

(١) شرح المفصل: ابن يعيش، ٧/ ٢٣١.

(٢) انظر، أسرار العربية، ص ٢٨٤.

(٣) انظر، شرح كافية ابن الحاجب، ٢/ ٤٩٧-٤٩٨.

ثم عاد ابن يعيش مستحضرًا تعليلات المتقدمين، عند توضيحه لسبب اختيار النون علامة للإعراب، وكانت العلَّة في ذلك علّة صوتية، وهي قرب النون من الحركات، يقول: "إنَّما خصت النون بذلك؛ لأنّها أقرب الحروف إلى حروف المد واللين"[(١)].

وقد أنهى ابن يعيش تفسيره للمسألة بتوضيحه علَّة كسر النون وفتحها حتى يغلق الباب أمام أي تساؤل عنها، يقول: "كانت مكسورة مع ضمير الاثنين، نحو: يضربان وتضربان، وذلك لالتقاء الساكنين، كما كان كذلك في تثنية الأسماء لا فرق بينهما، وكانت مع الواو والياء في مثل يضربون وتضربين مفتوحة، لثقل الكسر بعد الياء والواو كما كان كذلك في الجمع، نحو: الزيدون والعمرين، فإذا قلت: يضربان وتضربان ويضربون وتضربين، كان مرفوعًا لامحالة"[(٢)]. والعلة في تحريك النون في يضربان وتضربان ويضربون.... هي التخلص من المقطع الثقيل (ص ح ح ص).

وذكر ذلك الصيمري بقوله: "كسرت النون في فعل الاثنين؛ لسكونها وسكون الألف قبلها على أصل التقاء الساكنين، وفتحت في فعل الجماعة وفعل المؤنث؛ لأنَّها وقعت بعد واو مضموم ما قبلها وياء مكسور ما قبلها، فوجب بها الفتح استخفافًا"[(٣)].

والملاحظ أن ابن يعيش في تفسيره المضارع أدخل تعليلات غيره -معجبًا بها- لأنَّها تكشف التساؤل، وتوضح الملبس.

---

(١) شرح المفصل، ٧/ ٢٣١، وانظر المعنى نفسه في التبصرة والتذكرة، ١/ ٩٣.

(٢) شرح المفصل، ٧/ ٢٣١.

(٣) التبصرة والتذكرة، ١/ ٩٣.

ولمَّا شابهت الأفعال الأسماء كان حقها أن تكون معربة رفعًا ونصبًا وجرًّا مثلها، إلاّ أنَّ الأفعال امتنعت من الجر لسببين ذكرهما ابن يعيش، "أحدهما: أن الجر يكون بأدوات يستحيل دخولها على الفعل، وهي حروف الجر والإضافة، فحروف الجر لها معان من التبعيض والغاية والملك وغير ذلك مما لا معنى له في الأفعال، وأمّا الإضافة فالغرض بها التعريف أو التخصيص، والأفعال في غاية الإبهام والتنكير. فلا يحصل بالإضافة إليها تعريف ولا تخصيص، فلم يكن في الإضافة إليها فائدة. الأمر الثاني: أن الفعل يلزمه الفاعل ولا يفارقه، والمضاف إليه داخل في المضاف ومن تمامه، وواقع موقع التنوين منه، ولا يبلغ من قوة التنوين أن يقوم مقامه شيئان قويان"[1].

فاحتجاج ابن يعيش يقوم على أمرين، وضّح الأول منهما بعلَّتين، الأولى هي غياب معاني الأفعال، فهي تخالف الأسماء من هذه الناحية، فامتنع دخول حروف الجر عليها. والثانية تعتمد على الإضافة، إذ المضاف إليه موضِّح أو مخصِّص، والفعل لا يوضِّح ولا يخصِّص بسبب إبهامه وتنكيره، والأمر الآخر الذي لجأ إليه ابن يعيش في توضيحه هو الإضافة أيضًا، إذ عالج الموقف تفسيرًا من ناحية مغايرة للأولى، وهي أنّ الفعل والفاعل وحدة، وهما يقعان موقع التنوين في المضاف إليه، وليس من قوة التنوين أن يقع شيئان في موقعه.

هذه التعليلات المتتابعة هدفها تثبيت حكم امتناع الفعل من الجر في ذهن الدارس، وقد كان سيبويه قد أشار إليها بقوله: "وليس في الأفعال المضارعة جرّ،

(١) شرح المفصل، ٧/ ٢٣٥.

كما أنّه ليس في الأسماء جزم؛ لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال"[١].

وقد فصّل العكبري (ت ٦١٦هـ) القول في امتناع الفعل من الجر بعلل ست[٢]، هي: أنَّ الجر في الأسماء ليس أصلاً، إذ كان الأصل الرفع للفاعل، وما حمل عليه، والنصب للمفعول وما حمل عليه. أما الجر فبالحرف وما قام مقامه. والثانية: أنَّ الفعل محمول على الاسم في الإعراب. والثالثة: أنَّ إعراب الفعل فرع على إعراب الاسم، ولو أعرب الفعل بالجر لكان مساويًا للأصل. والرابعة: أنَّ الأفعال لو جرت لزادت على الأسماء في الإعراب. والخامسة: أنَّ الجرّ يكون بالإضافة، ولا يقع الفعل وفاعله مكان التنوين. والسادسة: أنَّ الجرّ يكون بعامل لا يصح معناه في الفعل.

فالدارس تتبدَّى له صورة اعتماد ابن يعيش على غيره في تفسيره لامتناع جرّ الأفعال المضارعة، مما يعني أنّه يبحث عن الأفكار التي تخدم ما يذهب إليه في توضيحه للقاعدة النحوية، كما يعني أن غايته تفسير الحكم النحوي، وإقناع الدارس به، سواء كانت الأفكار له أو لغيره.

وقد افترض ابن يعيش تساؤلاً، بتجويز أن يدخل الجر على الأفعال على غير ما يدخل في الأسماء، وبأدوات غير أدواته في الأسماء، حتى يدفع احتمالية السؤال عن ذلك، وقد أجاب بامتناع ذلك، وعلَّته أنَّ الجرَّ لا يكون إلا بحرف الجرِّ أو الإضافة، يقول عن الجر: "إنَّ أدَواته في الأسماء على منهاج واحد لا تختلف، فلمّا لم يتسعوا فيه اتساعهم في الرفع والنصب، امتنع دخوله في الأفعال، ولم يجعل

(١) كتاب سيبويه، ١/ ١٤.

(٢) انظر، اللباب، ١/ ٦٨-٦٩.

له أدوات غير تلك الأدوات، فجعل الجزم فيها مكانه، وساغ دخوله عليه، إذ كان حذفًا وتخفيفًا، إذ الأفعال ثقيلة، فلذلك صار إعراب الأفعال ثلاثة رفعًا ونصبًا وجزمًا"[١].

فوقوع الجر حصرًا على أدواته والإضافة، وامتناع قياسه توسعًا على المرفوع والمنصوب- إذ يقعان للفاعل والمفعول ولغيرهما في الأسماء، كالمبتدأ والخبر وكان وأخواتها وإنَّ وأخواتها، مما جعل الفعل يقع مرفوعًا، ومنصوبًا بغير أدواته في الأسماء -امتنع أن تجرَّ الأفعال؛ لامتناع دخول أدوات الجر والإضافة عليها.

وينصب الفعل المضارع بدخول عوامل لفظية عليه، وهي أن ولن وكي وإذن، وهي تنصبه بنفسها، وما عداها بإضمار أن معها. وقد كانت علَّة الاختصاص هي التي جعلت هذه الألفاظ عاملة في الفعل المضارع. يقول ابن يعيش: "وإنَّما عملت لاختصاصها بالأفعال كما عملت حروف الجر في الأسماء لاختصاصها بها"[٢]. وقد جعل ذلك بالقياس على حروف الجر التي تعمل في الأسماء لاختصاصها بها، ثم بيّن نصب (أنْ) الخفيفة للفعل بالقياس على الثقيلة، مستوحيًا ذلك من كلام ابن الوراق، حيث يقول: "إنَّما وجب النصب بـ (أنْ) وأخواتها، لأنَّ (أنْ) الخفيفة مشابهة لـ (أنَّ) الثقيلة في الصورة والمعنى، فمن حيث وجب أن تنصب تلك الاسم، نصبت هذه الفعل، وما ذكرناه من أخواتها محمول عليها"[٣]. وقد بيَّن ابن يعيش وجهي المشابهة؛ اللفظ والمعنى، بقوله: "وأما عمل النصب خاصة فلشبه (أنْ) الخفيفة بـ (أنَّ) الثقيلة الناصبة للاسم، ووجه المشابهة من وجهين؛ من جهة اللفظ والمعنى، فأمّا اللفظ فهما مثلان، وإن كان لفظ هذه

(١) شرح المفصل، ٧/ ٢٣٦.
(٢) شرح المفصل، ٧/ ٢٤١.
(٣) علل النحو، ص ١٩٠.

أنقص من تلك، ولذلك يستقبحون الجمع بينهما كما يستقبحون الجمع بين الثقيلتين، فلا يحسن عندهم إنَّ أنْ تقوم خيرٌ لك، كما يستقبحون أنْ أنَّ زيدًا قائم يعجبني، في معنى: إنَّ قيام زيد يعجبني، وأمَّا المعنى فمن قبل أنَّ (أنْ) وما بعدها من الفعل في تأويل المصدر، كما أنَّ (أنَّ) المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد، فكما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبة للفعل"[١].

فالعلة التي اعتمدها ابن يعيش هي علَّة القياس والشَبَه التي تقوم على تعليل مزدوج؛ الشكل الخارجي للفظ، والمضمون الداخلي له، فالحروف نفسها من ناحية، وتشكُّل الاثنتين وما بعدهما باسم واحد من ناحية أخرى جعل قياس الخفيفة على الثقيلة.

ولمَّا كانت (لن وكي وإذن) محمولة على (أنْ) في عمل النصب بيَّن ابن الوراق[٢] علَّة الحمل، فجعلها في ما تكون له، إذ هنَّ جميعًا يشتركن بالإشارة إلى المستقبل.

ويرى ابن الحاجب أنّ اختصاص (أنْ) بنصب الفعل المضارع دون أخواتها عائد إلى اتفاق النحاة على (أنْ) واختلافهم في غيرها، يقول: "خُصَّ (أنْ)؛ لأنّه متفق عليها، وفي غيرها خلاف، فـ (لن) منهم من يقول: أصلها لا أن، و(إذن) من إذْ وأن، و(كي) ناصبة بتقدير (أنْ) فيها، وهؤلاء لا ناصب عندهم إلاّ (أنْ) وليس بمستقيم؛ لأنّ (أن وإذن) لهما معنى مستقل، ولو وضع موضعهما ما ذكروه لم

(١) شرح المفصل، ٧/ ٢٤١.

(٢) انظر، علل النحو، ص ١٩٠، وانظر العلَّة نفسها في: أسرار العربية: الأنباري، ص ٢٨٨.

يستقم"[١]. فـ (أنْ) ناصبة وحدها، وغيرها ناصب باشتراك (أنْ) معه. وقد أفصح ابن يعيش عن الفرق بين أن ولن، من حيث تقدم المفعول على لن في قولنا: زيدًا لن أضرب، وامتناع ذلك في (أنْ) بعلَّة المصدرية. فأن وما بعدها مصدر، ولا يتقدم ما هو في مكانه عليه، يقول: "لأنَّ (أنْ) وما بعدها مصدر، فلا يتقدم عليه ما كان في حيِّزه، وليس كذلك (لن)؛ لأنّها إنّما تنصب لشبهها بأنْ، ووجه الشبه بينهما اختصاصها بالأفعال ونقلها إياها إلى المستقبل كما كانت (أن) كذلك، وكان الخليل يذهب في إحدى الروايتين عنه إلى أنَّ الأصل في (لن): لا أن، ثم خففت لكثرة الاستعمال، كما قالوا: أيشٍ، والأصل: أيُّ شيء فخففت"[٢].

فابن يعيش في تفريقه بين (أنْ ولن) يذهب إلى أنَّ (أنْ) هي أصل اختصاصها بالأفعال، واشتراكها مع أخواتها حتى تنصب، إضافة إلى أنّها مصدرية، فتتكون بصورة اسم، مما يجعلها تتشابه هي و(أن) الثقيلة في صورتي الشكل والمعنى. وهو بهذا يميل إلى الرأي القائل بأنّها أصل الاختصاص، وأنَّ أخواتها تعمل بوجودها، ظاهرة أو مضمرة.

وينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد حتى واللام وأو بمعنى إلى، وواو الجمع (المعية)، نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، والفاء في جواب الأمر والنهي، والنفي والاستفهام والتمني والعرض. ويمتنع إظهار (أنْ) مع هذه الأحرف إلاّ اللام إذا كانت لام كي (لام التعليل)، فالإظهار معها جائز؛ لأنَّ (أنْ) والفعل مصدر، واللام يحق لها أن تدخل على المصادر، ولأنّها تقع في جواب السؤال عن الأفعال، يقول ابن يعيش: "وإنّما جاز ظهور (أن) بعد اللام في

(١) الإيضاح في شرح المفصل، ٢/ ١٣.
(٢) شرح المفصل، ٧/ ٢٤٢.

الموجب؛ لأن (أنْ) والفعل مصدر، واللام تدخل على المصادر، التي هي أغراض الفاعلين، وهي قابلة أن يسأل بها عن كل فعل، فيقال: لِمَ فعلت؟ فتقول: لكذا، لأنَّ لكل فاعل غرضًا في فعله، وباللام يتوصل إلى ذلك. ولذلك كنت مخيرًا بين حذفها وإظهارها"[١].

فالعلة في ذلك علَّة القابلية، إذ اللام تقبل الدخول على المصادر: لذلك جاز إضمارها كما جاز إظهارها. لكن وجب إظهارها مع النفي حتى لا يدخل الحرف على الحرف، حرف الجر على حرف النفي، يقول ابن الحاجب: "وإنّما وجب الإظهار في مثل: لئلا يعلم، كراهة دخول حرف الجر على حرف النفي، ولا يلزم صحة دخوله على الحرف في مثل: لَمَّا ولأنَّ؛ لأنّ ذلك مع ما بعده في تأويل الاسم فكأنه لم يدخل إلا على الاسم وجاز مع اللام؛ ليحصل الفرق بينهما، وبين لام الجحود إذا قصد من أول الأمر"[٢].

أمّا ابن يعيش فقد ذهب في هذه المسألة إلى التصريح بعلَّة الثقل والخفة، توضيحًا لامتناع دخول اللام على حرف النفي، فتظهر (أن)، يقول: "إنّهم كرهوا أن يباشروا باللام لفظ (لا) فيتوالى لامان، وذلك مستثقل، فأظهروا أن؛ ليزول ذلك الثقل؛ لأنَّ حذف (أنْ) إنّما كان لضرب من التخفيف، فلما أدى إلى ثقل من جهة أخرى عادوا إلى الأصل، وكان احتمال الثقل مع موافقة الأصل أولى من احتمال الثقل مع مخالفة الأصل بحذف (أنْ) الناصبة"[٣].

---

(١) شرح المفصل، ٧/ ٢٥٧.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل، ٢/ ١٧.

(٣) شرح المفصل، ٧/ ٢٥٨.

والأفعال المضارعة تنصب بحروف وتجزم بأخرى، وكان جزمها عند ابن يعيش بعلَّة النقل (نقل المعنى)، إذ هي تنقل الأفعال المضارعة إلى معنى آخر، ولا يجوز ذلك في الاسم. فالقياس بالمخالفة على الاسم دعا إلى إدخال الجزم عليها، وهو إعراب مغاير لإعراب الأسماء، يقول: "إنَّ ما نقله إلى معنى لا يكون في الاسم عمل فيه إعرابًا لا يكون في الاسم، ولّما كان الشرط والأمر والنهي لا يكون إلا في الأفعال عملت أدواته فيها الجزم الذي لا يكون إلاّ في الأفعال، وأمّا (لم ولّما) فإنّهما ينقلان الفعل الحاضر إلى الماضي على حدٍّ لا يكون في الاسم؛ لأنّ الحّد الذي يكون في الاسم إنّما يكون بقرينة الوقت، كقولك: زيد ضارب أمس، ولا يجوز زيد يضرب أمس، فتنقل الفعل المضارع إلى الماضي بقرينة كما فعلت في الاسم، ويجوز لم يضرب أمس، فلما نقلته على حدٍّ لا يجوز في الاسم عملت فيه إعرابًا لا يكون في الاسم، فلذلك كانت جازمة"[١]. فالجزم لا بد من دخوله على الفعل، فيحدث نقلاً له، يشير ابن الوراق إلى ذلك بقوله: "وجب أن تكون هذه العوامل عاملة؛ لأنَّها قد لزمت الفعل وأحدثت فيه معنى"[٢].

وعلى رغم أنّ الحروف الناصبة تعمل في الأفعال عملاً لا يكون في الأسماء، إلاّ أنّها لا تكون جازمة، وذلك لعلَّة الشبه بأنَّ الثقيلة، فهي التي حَرَفت الحروف الناصبة عن الجزم، يقول ابن يعيش: "فإن قيل: فالحروف الناصبة نحو: أن ولن وإذن وكي، قد أحدثت في الفعل ما لا يكون في الأسماء، فهلا كانت جازمة؟ قيل: لعمري لقد كان القياس فيها ما ذكرت، غير أنَّه عرض فيها شبه من (أنَّ) الثقيلة، فعملت عملها"[٣].

---

(١) شرح المفصل، ٧/ ٢٧٧.

(٢) علل النحو، ص ١٩٨.

(٣) شرح المفصّل، ٧/ ٢٧٧-٢٧٨.

ولا تبدو هذه مؤثرة في فهم الدارس، أي مقنعة لـه؛ لأنَّ حـروف النـصب تشابه حروف الجزم وتشابه (أنَّ) الثقيلة، فلا بد من تعليـل يجعلـها تميـل إلى (أنَّ) الثقيلة دون حروف الجزم. وإنْ أبديتُ الرأي في ذلك؛ وجـدتُ حـروف النـصب خاصة بالمستقبل، الأمر الذي يجعل الحدث يكون أو لا يكون، أي مشكوك بقطعه وثبوته، فيخالف بذلك حروف الجزم، فتخالف عملها، وتميل إلى (أنّ) الثقيلة.

وذهب الأنباري إلى علّة النقل في توضيح الجزم بحروف الجزم، يقول: "إنَّما وجب أن تعمل الجزم، وذلك لأنَّ (لم) لَمّا كانت تدخل على الفعل المضارع، فتنقله إلى معنى الماضي، كما أنّ (إنْ) التي للشرط والجـزاء تـدخل علـى الفعـل الماضـي فتنقله إلى معنى المستقبل، فقد أشبهت حرف الشرط، وحرف الشرط يعمل الجزم، فكذلك ما أشبهه"[١].

فقد جعل عمل حروف الجزم قياسًا على حرف الشرط الذي يعمـل الجـزم في الأفعال، يقول: "وإنّما وجب لحـرف الـشرط أن يعمـل الجـزم؛ لأنّـه يقتـضي جملتين، فلطول ما يقتضيه حرف الشرط اختير له الجزم؛ لأنّه حذف وتخفيف"[٢].

ولا أرى إقناعًا قويًا في علّة الأنباري، إذ سقوط الحركة بالجزم لا يغير كثيرًا في طول الجملتين، وأميل إلى القول بعلّة المعنـى، إذ معنـى الـشرط يـوازي معنـى الأمر، فإذا نظرنا إلى دلالة الشرط نجده في النهاية يـؤدي إلى الأمـر، فـإن قلنـا: إن تدرسْ تنجحْ، هذا يعني أنّا نأمره بالدراسة، ولأنَّ الأمر يقودنا إلى إسقاط الحركـة، كان إسقاط الحركة من الشرط أيضًا.

(١) أسرار العربية، ص٢٩٢.

(٢) أسرار العربية، ص ٢٩٢.

ويبدو لي أيضًا أنَّ العلَّة قد تكون صوتية في جملة الشرط، وذلك أنَّ جملة الشرط تتكون من جملتين (الشرط وجوابه)، فالشرط ينتهي بنغمة صاعدة، وهذه النغمة الصاعدة، هي التي تسلب حركة فعل الشرط فيصبح مجزومًا، وهي نفسها التي تسلب حركة جواب الشرط؛ ليبقى صعود النغمة من جهة ولتكون المماثلة الصوتية مع فعل الشرط من جهة أخرى.

والمشترك بين ابن يعيش والأنباري أنَّ العلّة في عمل حروف الجزم هي انتقال معنى الفعل، إلاّ أنّ الأول قاسها بالمخالفة مع الأسماء، والآخر قاسها بالمشابهة لحرف الشرط. وإذا نظرنا في الرأيين وجدنا ابن يعيش أكثر تسويغًا في تعليله من الآخر، إذ القياس على المخالف، وهو الاسم، أكثر إقناعًا من القياس على المماثل، وهو حرف الشرط؛ لأنَّ اللبس يكون في تعليل عمل حرف الشرط (وهو الجزم).

ويجزم الفعل إذا كان جوابًا للأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، لأنَّه جواب الشرط المحذوف في البنية العميقة، يقول ابن يعيش في علَّة جزمها: "لأنَّ هذه الأشياء غير مفتقرة إلى الجواب. والكلام بها تام، ألا ترى أنك إذا أمرت فإنما تطلب من المأمور فعلاً، وكذلك النهي، وهذا لا يقتضي جوابًا؛ لأنّك لا تريد وقوف وجود غيره على وجوده، ولكن متى أتيت بجواب كان على هذا الطريق، فإذا قلت في الأمر إيتني أكرمْك، وأَحْسِنْ إليّ أشكرْك، فتقديره بعد قولك ايتني: (إن تأتني) أكرمك، كأنَّك ضمَّنت الإكرام عند وجود الإتيان، ووعدت بإيجاد الإكرام عند وجود الإتيان، وليس ذلك ضمانًا مطلقًا، ولا وعدًا

واجبًا، إنّما معناه: إن لم يوجد لم يجب، وهذه طريقة الشرط، والجزاء، والنهي قولك: لا تزر زيدًا يُهنْك، على تقدير: إنْ لا تزره يهنك"[١].

وهذا التفسير الذي ذكره ابن يعيش، كان ابن الوراق[٢] قد أشار إليه، وذكره ابن الحاجب[٣] في شرحه، إلاّ أنَّ ابن يعيش فصَّل الأمر فيه، ووضَّحه بما لا يدع مجالاً للغموض.

(١) شرح المفصل، ٧/ ٢٨٦.

(٢) انظر، علل النحو، ص ٤٤١.

(٣) انظر، الإيضاح في شرح المفصل، ٢/ ٣٦.

المبحث الثاني- تعليل أحكام المنصوبات:

المفعول المطلق:

يرى الزمخشري أنَّ المفعول المطلق هو المصدر؛ لأنّ الفعل يصدر عنه. وذهب ابن يعيش إلى أنّ المصدر هو المفعول الحقيقي، معلّلاً ذلك بعلّة الإحداث والصدور، إذ الفاعل يوجده ويخرجه دون أن يكون موجودًا؛ ولأنّ الأفعال تحتاج إليه ويلزمها مفعولاً، يقول: "اعلم أنَّ المصدر هو المفعول الحقيقي؛ لأنّ الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل عليه، والأفعال كلها متعدية إليه، سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعده، نحو: ضربت زيدًا ضربًا، وقام زيد قيامًا"[(١)].

والملاحظ أن ابن يعيش -في تعليله أنَّ المصدر هو المفعول الحقيقي- اعتمد على أمرين، أولهما: صدوره من الفاعل، وثانيهما: دلالة الأفعال عليه ولزومها له. وكلا الأمرين يثبت أحقية وقوع المصدر مفعولاً.

وقد أشار إلى ذلك الموصلي، بقوله: "إنَّ الفعل لّما كان مدلوله المصدر، والمصدر مدلوله الفعل الحقيقي، سمى به لكونه مدلول مدلوله"[(٢)].

ثم نفى الموصلي أن يكون الفعل زمانًا رغم أنّه يدل على الزمان، معتمدًا على علّة جوهر اللفظ، إذ دلالة لفظ الفعل بجوهره دالة على المصدر، بينما الفعل يدل على الزمان بحركة أو حرف، يقول: "فإن قيل: فالفعل يدل أيضًا على الزمان فهلا سمي زمانًا، قيل: لأنَّ دلالته على المصدر بجوهر لفظه، لأنّه مشتق منه

(١) شرح المفصل، ١/ ٢١٤.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، ٢/ ٤٨٨.

على الأصح لما مرَّ، ودلالته على الزمان إمَّا بحركة، أو حرف في أوله، ودلالة جوهر اللفظ أقوى"[١].

فالفعل متضمن للمصدر وللزمان، وقد جاء المفعول المطلق مصدرًا لدلالة الفعل عليه بلفظة ولاحتياجه له مفعولاً. فكان مفعولاً في الحقيقة كما يرى ابن يعيش.

النـــداء:

تطرح مسألة النداء: عدم إظهار فعل النداء، والمنادى العلم معرفة بالعلمية أو بفعل النداء، وبناء المنادى، وحالة إعراب وصف المنادى، ونداء ما فيه (الـ) التعريف.

المنادى أحد المفعولات، ينصب بفعل محذوف مقدَّر بـ (أنادي)[٢]، ولا يجوز إظهار فعل النداء، ولعلَّ ذلك يعود -كما يرى ابن يعيش- إلى علة النيابة. فقد ناب حرف النداء عن فعله، وظهور الفعل يعني بالواجب غياب حرف النداء لاستحالة اجتماع النائب والمنوب عنه، كما يعني الإخبار عن المتكلم، والنداء تغيب فيه نفس المتكلم، لأنَّ الكلام يقع على غيره.

فلغة التخاطب -هنا- تقع على المخاطَب لا المخاطِب، لذلك كان المخاطَب مفعولاً بغياب المخاطِب. والفارق بين النداء، نحو: يا زيدُ، والإخبار، نحو: ناديتُ زيدًا، حضور نفس المخاطِب وغيابها. يقول ابن يعيش في علَّة عدم اجتماع حرف

---

(١) السابق، ٢/ ٤٨٨.

(٢) على خلاف بين البصريين والكوفيين. فالبصريون يرون أنّ المنادى المفرد العلم مبني على الضم، وموضعه النصب؛ لأنّه مفعول، أما الكوفيون فيرون أنّه معرب مرفوع بغير تنوين. انظر، الإنصاف، ١/ ٣٢٣، مسألة رقم (٤٥).

النداء مع الفعل. "لأنّ (يا) قد نابت عنه، ولأنّك إذا صرّحت بالفعل وقلت: أنادي أو أريد كان إخبارًا عن نفسك، والنداء ليس بإخبار، وإنّما هو نفس التصويت بالمنادى، ثم يقع الإخبار عنه فيما بعد، فتقول: ناديتُ زيدًا"[١].

ولمّا قامت (يا) مقام الفعل امتنع اجتماعهما في المقام نفسه، وعلّل ذلك الأستراباذي (ت ٧١٥هـ) فقال: "وإنّما وجب حذف الفعل؛ لأنّ حرف النداء قائم مقام الفعل ونائب منابه، فلم يجز الجمع بين النائب والمنوب، هذا إذا كان حرف النداء ملفوظًا، ولم يجز أيضًا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء، لئلا يلتبس بالإخبار"[٢]. وقد ذهب الموصلي[٣] إلى أنّ النداء إنشاء، والحروف تدل عليه، وصيغة الفعل مشتركة بين الإخبار والإنشاء. فلو ظهر الفعل لحصل اللبس. وقد اختلف النحاة في المنادى العلم أهو معرف بالعلمية أم بفعل النداء؟

يذهب ابن يعيش إلى: "أنّ المعارف كلها إذا نوديت تنكّرت، ثم تكون معارف بالنداء"[٤]. قال ذلك المبرد[٥]، وأكّده ابن يعيش بقياسه على الأعلام المضافة حيث أبطلت تعريفها الأول، وجعلت تعريفها بالإضافة، يقول: "إذا ناديت العلم تنكّر، ثم جعل فيه تعريف آخر، قصدي غير التعريف الذي كان فيه، وصار ذلك كإضافة الأعلام، ومن المعلوم أنّك لمّا أضفتها فقد ابتززتها تعريفها،

(١) شرح المفصل، ١/ ٢٥٠.
(٢) الوافية في شرح الكافية، ص ٨٩.
(٣) انظر، شرح الكافية ابن الحاجب، ١/ ١٨٨.
(٤) شرح المفصل، ١/ ٢٥٢.
(٥) انظر، المقتضب، ٤/ ٢٠٥.

وحصل فيها تعريف الإضافة، وذلك نحو: زيدكم وعمركم، فكذلك هاهنا في النداء"[١].

إلا أن ابن السراج[٢] ذكر أنّ (زيدًا) في قولنا: يا زيد، معرَّف قبل النداء، وهو في النداء معرَّف، ولو كان تعريفه بالنداء، لكان نكرة قبل أنْ يعرَّف، وذلك أنّه قد وقع في الأسماء المفردة ما لا يشاركه في غيره، نحو: فرزدق، وزعم أنّ معنى تنكير اللفظ، أن يُجعل تكثيرًا له في الأُمَّة، ولذلك استقبح أنْ يكون الاسم معرفة بالنداء، والتعريف الذي كان فيه زال، وحدث بالنداء تعريف آخر.

وقد دفع ابن يعيش هذا الرأي بعلَّة القوة والاستعداد قياسًا على الشمس والقمر. إذ يتعرفان بالألف واللام، وبحذفهما ينكران، وإنْ لم يكن لهما شريك، وفرزدق كذلك، إذ قد يُسمى أكثر من شخص بهذا الاسم، يقول: "لأنّه ليس ممتنعًا أن يسمي الرجل ابنه أو عبده الساعة فرزدقًا، فتحصل الشركة بالقوة والاستعداد، ونظير ذلك أنّ الشمس والقمر من أسماء الأجناس، فتعرفهما بالألف واللام، إذا نزعناهما منهما صارا نكرتين، وإنْ لم يكن لهما شريك في الوجود فإنّما ذلك بالاستعداد؛ لأنّه ليس مستحيلاً أن يخلق الله مثلهما، وإذا جاز ذلك في أسماء الأجناس كان في الأعلام أسوغ"[٣].

فابن يعيش يميل إلى رأي المبَّرد، وكان ابن الورَّاق قد مال إليه أيضًا "لأنَّ الاسم العلم تعريفه من جهة القصد، وإذا اجتمع القصد إلى النداء تعرَّف المنادى، ألا ترى أنَّ قولك: يا رجل، معرفة بالقصد و(يا)، فوجب إذا نادينا زيدًا وما

(١) شرح المفصل، ١/ ٢٥٣.
(٢) انظر، الأصول في النحو، ١/ ٣٣٠.
(٣) شرح المفصل، ١/ ٢٥٣.

أشبهه أن يبطل تعريفه من جهة النية، ويصير ما حصل له من التعريف و(يا)، إذا كان هذا التأويل ممكنًا في (زيد)، وما أشبهه، فحَمْل الشي. على معناه، وما هو حاصل له في الحال أولى"[١].

ثم علَّق ابن يعيش على تعليل بناء المنادى في قولنا: يا زيدُ، وجعل ذلك بعلّة التمكن، إذ بيّن أن المنادى يقع موقع غير المتمكن، لأنّه يقع موقع المضمر، فنقول: يا أنت، لأنّ المنادى مخاطَب، ولَّما وقع موقع غير المتمكن كان حقّه البناء، يقول: "فإن قيل: فلم بني وحقُّ الأسماء أن تكون معربة، فالجواب: أنّه إنّما بني لوقوعه موقع غير المتمكن ألا ترى أنّه وقع موقع المضمر. والمتمكنة من الأسماء إنَّما جعلت للغيبة، فلا تقول: قام زيد، وأنت تحدِّثه عن نفسه، إنّما إذا أردت أن تحدثه عن نفسه فتأتي بضميره، فتقول: قمتَ، والنداء حال خطاب، والمنادى مخاطب، فالقياس في قولك: (يا زيد) أن تقول: يا أنت، والدليل على ذلك أنَّ من العرب من ينادي صاحبه إذا كان مقبلاً عليه، ومما لا يلتبس نداؤه بالمكنّى، فيُناديه بالمكنَّى على الأصل، فيقول: يا أنت"[٢].

وذهب أبو علي[٣] الفارسي إلى أنّ سبب بنائه هو وقوعه موقع الحروف وشبه الحروف. كما ذهب ابن برهان(ت ٤٥٦هـ)[٤] إلى أنّ الأصل في بنائه أنّه لا

(١) علل النحو، ص ٣٣٧، وانظر هذا الرأي في أسرار العربية، ص ٢٠٩، والإنصاف، ١/ ٣٣٨، مسألة رقم (٥٦).

(٢) شرح المفصل، ١/ ٢٥٤.

(٣) انظر، الإيضاح في علل النحو، ص ١٨٨.

(٤) انظر، شرح اللمع، ١/ ٢٧٣، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، ١/ ٢٦٢.

تعليل لذلك؛ واستحسن بناءه لشبهه الكاف في: أدعوك. ويذهب الخوازمي[١] إلى أنَّه مبني لشبهه بالمضمر.

وأبدى ابن يعيش إجابة عن تساؤل افترضه بوقوع المنكور (النكرة غير المقصودة)، والمضاف موقع غير المتمكن. ومع ذلك فإنَّهما يعربان، فتقول: يا زيدَ الحق، ويا رجلاً، وذلك بالإشارة إلى علَّة المخالفة، إذ يخالف المنكور المعرفة الواقع موقع الضمير المعرفة (أنت) من ناحية التنكير، لأنه معرفة، ولأنَّه لا يضاف، وإلى علَّة التأثير، إذ النداء مؤثر في المفرد ما لم يؤثر في المضاف والنكرة، يقول: "فإن قيل فالمنادى المنكور والمضاف قد وقعا الموقع الذي ذكرته من حيث إنَّهما مخاطبان، فالجواب عنه من جهتين، أحدهما: أنَّ المنادى المفرد المعرفة إنَّما بني مع وقوعه الموقع الذي وصفناه؛ لأنَّه في التقدير بمنزلة (أنت)، و(أنت) لا يكون إلا معرفة غير مضاف، فخرج المنكور إذ كان مخالفًا لأنت من جهة التنكير، والمضاف؛ لأنَّ أنت غير مضاف، فلم يبن لذلك مع تمكُّنه بالإضافة، والوجه الثاني أنَّ المفرد يؤثِّر فيه النداء ما لم يؤثِّر في المضاف والنكرة، فالمضاف معرفة بالمضاف إليه كما كان قبل النداء، والنكرة في حال النداء كما كانت قبل ذلك، و(زيد) وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة والإقبال عليه منتقل عنه ما كان فيه قبل ذلك من التعريف، فلما لم يؤثر النداء في معناه لم يؤثر في بنائه"[٢].

أما الأنباري فقد جعل علَّة بناء المنادى العلم المفرد بأمرين، أحدهما: أنَّه أشبه كاف الخطاب، من ناحية الخطاب والتعريف والإفراد، والآخر: أنَّه أشبه

(١) انظر، التخمير، ١/ ٣٣٠.

(٢) شرح المفصل، ١/ ٢٥٤.

الأصوات، لأنّه صار غاية ينقطع عندها الصوت والأصوات مبنية، فكذلك ما أشبهها[١].

ويلجأ ابن يعيش بعد ذلك إلى العلل الثواني في توضيح بناء المنادى على الحركة، إذ العلَّة الأولى عن بنائه، والثانية عن بنائه على حركة. مستخدمًا في ذلك عبارة: (فإن قيل)، وهي سؤال يتوقعه من الدارس، يقطع به تساؤلاً قد يقع، يقول: "فإن قيل: فلم بني على حركة ولم كانت حركته ضمة؟"[٢]، يجيب عن هذا التساؤل بعلَّة الأصل، أصل التمكين هو أن يكون له الحركة، يقول: "أمّا تحريكه فلأنَّ له أصلاً في التمكن، فوجب أنْ يميز عما بني ولا أصل له في التمكن، فبني على حركة تمييزًا له عن مثل (مَنْ وكَمْ) وغيرهما مما لم يكن له سابقة إعراب"[٣].

وذكر ابن السراج[٤] وابن الورَّاق[٥] علَّة المخالفة بين ماله أصل في التمكن وما لا أصل له، فما بني على حركة له أصل في التمكن، وما لا يبنى على حركة لا أصل له في التمكن، فغاير المنادى بذلك غيره مما لا أصل له.

ثم يلجأ إلى العلل الثوالث، وهي علَّة علَّة العلَّة، لتوضيح سبب بناء المنادى العلم على الضم، حيث ظهرت فيها علَّة الشبه، تشبيهًا للمنادى بالغايات، وعلَّة المخالفة للحركات، فيكون منصوبًا، ويكون محركًا بالكسر إذا أضيف إلى ياء

---

(١) أسرار العربية، ص ٢٠٤، وانظر الأمرين في شرح كافية ابن الحاجب: الموصلي، ١/ ١٨٨، والأمر الأول هو رأي ابن النحاس في التعليقة، ص ٢٧٣، والسيوطي في همع الهوامع، ٣/ ٣٨.

(٢) شرح المفصل، ١/ ٢٥٥.

(٣) شرح المفصل، ١/ ٢٥٥.

(٤) انظر، الأصول في النحو، ١/ ٣٣٣.

(٥) انظر، علل النحو، ص ٢٣٤، وانظر المعنى ذاته في التعليقة: ابن النحاس، ص ٢٧٣، وأسرار العربية، ص ٢٠٤.

المنادي، يقول: "وخُصَّ بضم لوجهين، أحدهما: شبهه بالغايات، نحو: قبل وبعد، ووجه الشبه بينهما أنَّ المنادى إذا أضيف أو نكر أعرب، وإذا أفرد بني كما أنَّ (قبل وبعد) تعربان مضافتين ومنكورتين، وتبنيان في غير ذلك، فكما بني (قبل وبعد) على الضم كذلك المنادى المفرد يبني على الضم. والثاني: أنَّ المنادى إذا كان مضافًا إلى مناديه كان الاختيار حذف ياء الإضافة، والاكتفاء بالكسر منها، وإذا كان مضافًا إلى غائب كان منصوبًا، وكذلك إذا كان منكورًا، فلما كان الفتح والكسر في غير حال البناء وبني، جعل له في حال البناء من الحركات ما لم يكن له في غير حال بنائه، وهو الضم، فذلك علَّة بنائه على الضم"[١].

وذكر ابن السرَّاج[٢] وابن الوَّراق[٣] تلك العلة، أما المبرد فقد ذهب إلى أنَّ علَّة بناء المنادى المفرد على الضم خروجه عن الباب المعرب، ومضارعته ما لا يكون معربًا، نحو: الضمائر، يقول: "إنْ كان المنادى واحدًا مفردًا معرفة بني على الضم، ولم يلحقه تنوين، وإنَّما فُعِل ذلك به لخروجه عن الباب، ومضارعته ما لا يكون معربًا، وذلك أنَّك إذا قلت: يا زيدُ. ويا عمرو، فقد أخرجته من بابه، لأنَّ حدَّ الأسماء الظاهرة أن تخبر بها واحدًا عن واحد غائب، والمخبر عنه غيرها، فتقول: قال زيد، فزيد غيرك، وغير المخاطب، ولا تقول: قال زيد، وأنت تعنيه، أعني المخاطب، فلما قلت: يا زيدُ خاطبته بهذا الاسم. فأدخلته في باب ما لا يكون إلاّ مبنيًا، نحو: أنت وإياك والتاء في قمت، والكاف في (ضربتك، ومررت

(١) شرح المفصل، ١/ ٢٥٥.
(٢) انظر، الأصول، ١/ ٣٣٣.
(٣) انظر، علل النحو، ص ٣٣٥.

بك)، فلما أخرج من باب المعرفة، وأدخل في باب المبنية لزم مثل حكمها، وبنيته عليها لتخالف به جهة ما كان عليه معربًا، لأنَّه دخل في باب الغايات"[١].

ويجوز في وصف المنادى، نحو: يا زيد الطويل، أن ترفعه حملاً على اللفظ، وتنصبه حملاً على الموضع، ويبدي ابن يعيش تساؤلاً عن ذلك، بالإشارة إلى أنَّ المنادى لا يكون بمنزلة أمس، أي أنَّه لا يجوز حمل الصفة على اللفظ، نحو: (رأيتُ زيدًا أمس الدابرِ) بالخفض على النعت، وقد أوضح تلك المسألة بعلَّة أصالة الحركة في البناء، إذ ضمة المفرد المنادى حركة مشابهة لحركة الإعراب، أمَّا حركة (أمس)، فهي متوغلة في البناء، فكل منادى مفرد مضموم، وليس كل ظرف مكسورًا. يقول ابن يعيش: "الفصل بينهما أنَّ ضمة النداء في (يا زيدُ) ضمة بناء مشابهة لحركة الإعراب، وذلك لأنَّه لَمَّا اطرد البناء في كل اسم منادى مفرد صار كالعلَّة لرفعه، وليس كذلك (أمس)، فإنَّ حركته متوغلة في البناء، ألا ترى أنَّ كل اسم مفرد معرفة يقع منادى فإنَّه يكون مضمومًا، وليس كل ظرف يقع موقع (أمس) يكون مكسورًا، ألا تراك تقول: فعلت ذلك اليوم وأضرب عمرًا غدًا، فلم يجب فيه من البناء ما وجب في (أمس)"[٢].

وذكر سيبويه هذا وقال: "من قبل أنَّ كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدًا، وليس كلُّ اسم في موضع أمس يكون مجرورًا، فلمَّا اطَّرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفردًا بمنزلته"[٣].

---

(١) المقتضب، ٤/ ٢٠٤-٢٠٥، وانظر العلة نفسها في الوافية في شرح الكافية، ص ٩٠، واللمع ١/ ٢٧٤ وأسرار العربية، ص ٢٠٥، والإنصاف، ١/ ٣٢٦، مسألة رقم (٤٥).

(٢) شرح المفصل، ٢/ ٢٦١ - ٢٦٢.

(٣) كتاب سيبويه، ٢/ ١٨٣، وانظر ذلك التعليل في التعليقة، ابن النحاس، ص ٢٧٦.

وقد أوضح ابن الورَّاق كلام سيبويه، بقوله: "إنَّما جاز حمل النعت على اللفظ في المنادى؛ لأنَّ الضم قد اطَّرد في كل مفرد، فصار اطِّراده يجري مجرى عامل أوجب له ذلك، فشبِّهت الضمة في المنادى بحركة الفاعل، لما ذكرناه من الاطِّراد[١]، وإنَّما يجب ذلك في عامل الرفع، وإنَّما قبح في ما لا ينصرف في حال الجر، فليس ذلك بمطَّرد في اسمٍ، فصارت الفتحة عارضة، فلم تبلغ من قوَّتها أن تشبَّه بالحركة التي تَجِبُ من أجل عاملٍ، فإذا كان كذلك، فإنَّ حمل النعت على الموضع[٢] الذي قد عمل فيه عامل واحد، ولم يجز حمل النعت على حركةٍ عارضة لما ذكرناه"[٣].

والمبهم في النداء شيئان، أيٌّ واسم الإشارة، وأيٌّ أشد إبهامًا من أسماء الإشارة، ذهب ابن يعيش إلى تفسير ذلك بعلَّة التركيب، فـ (أيٌّ) تبقى على حالها دون تثنية أو جمع، يقول: "وهي أشد إبهامًا من أسماء الإشارة ألا ترى أنَّها لا تثنى ولا تجمع، فتقول: يا أيُّها الرجل، ويا أيُّها الرجلان، ويا أيُّها الرجال، ولذلك لزمها النعت"[٤] وهي أشدُّ إبهامًا، لأنَّها لا معنى لها في نفسها[٥].

ولَّما لم يستطع النحاة نداء ما فيه (ال) التعريف توصلوا إلى ندائه بوساطة أيّ، مع أنَّها موغلة في الإبهام، وجرى التغيير في الإفراد والتثنية والجمع على المنادى الحقيقي. وقد أظهر ابن يعيش علَّة امتناع اجتماع حرف النداء مع الألف واللام، لامتناع اجتماع تعريفين من ناحية، ولاختلاف الدلالة بينهما من ناحية

---

(١) أي اطراد الرفع في كل اسم مفرد في النداء.

(٢) هو موضع النصب.

(٣) علل النحو، ص ٣٣٨.

(٤) شرح المفصل، ٢/ ٢٧١.

(٥) انظر: علل النحو: ابن الوراق، ص ٣٤٥.

أخرى، إذ الألف واللام يقعان للغائب، لأنهما تعريف العهد، بينما النداء يكون للحاضر، يقول: "العلّة في ذلك أمران، أحدهما: أنَّ الألف واللام تفيدان التعريف، والنداء يفيد تخصيصًا، وإذا قصدت واحدًا بعينه صار معرفة كأنَّك أشرت إليه، والتخصيص ضرب من التعريف، فلم يجمع بينهما لذلك، لأنَّ أحدهما كاف، وصار حرف النداء بدلاً من الألف واللام في المنادى، فاستغنى به عنهما، وصارت كالأسماء التي هي للإشارة، نحو: هذا وشبهه، الثاني: أنَّ الألف واللام تفيدان تعريف العهد، وهو معنى الغيبة، وذلك أنَّ العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء خطاب الحاضر، فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين"[(١)].

وكان سيبويه قد منع نداء ما فيه الألف واللام بقوله: "لا يجوز أن تنادي اسمًا فيه الألف واللام البتة"[(٢)].

ويبدي ابن يعيش تساؤلاً عن امتناع نداء ما فيه الألف واللام حتى لا يجمع تعريفان بأنَّه إذا كان ذلك كذلك، فلماذا يجتمع حرف النداء مع اسم الإشارة، مع أنَّ الاثنين معرفان؟ يجيب عن التساؤل بغرض الحديث عن المسألة من جوانبها المختلفة، تفسيرًا وتعليلاً وتسويغًا لها، ونشرًا لفهمها، بوجهين: أحدهما رواه عن المازني، وهو أنَّ اسم الإشارة لَمَّا دعوته "نزعت منه الإشارة التي كانت فيه، وألزمته إشارة النداء، فصارت (يا) عوضًا من نزع الإشارة"[(٣)]. أمَّا الوجه الثاني، فهو يعتمد على التقريب في الدلالة بين المعرفتين، إذ الإشارة تعريف لحاضر بوساطة حاسة البصر، والنداء تعريف لحاضر أيضًا، يقول: "إنَّ تعريف الإشارة

(١) شرح المفصل، ٢/ ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٢) كتاب سيبويه، ٢/ ١٩٥، وانظر هذا المنع في الأصول ١/ ٣٣١، واللباب ص ٩١، والإنصاف ١/ ٣٣٧، مسألة رقم (٤٦).

(٣) شرح المفصل، ٢/ ٢٧٥.

إيماء وقصد إلى حاضر لتعرفة لحاسة النظر، وتعريف النداء خطاب لحاضر، وقصدٌ لواحد بعينه، فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد"[١].

وقد علل محمود عبيدات[٢] امتناع (يا) النداء مع ما فيه لام التعريف بعلّة صوتية مفادها أن نداء المعرف بأل يفترض تقصير الحركة الطويلة في (يا)، وذلك بسبب تشكل مقطع صوتي من نوع (ص ح ح ص)، إذ تميل اللغة في كثير من الأحيان إلى تقصير الحركة الطويلة لتصبح (ص ح ص). ولأنَّ (يا) النداء تستخدم لنداء القريب والبعيد، فإنَّ تقصير الحركة الطويلة لا يتناسب وغرضها الدلالي في نداء البعيد، الذي يحتاج إلى زيادة في الإطلاق، فتوضع الواسطة (أيّ) للمحافظة على الإطلاق الذي تحققه الفتحة الطويلة في نداء البعيد، أما ما نودي مباشرة من ذوات الألف واللام، فيمكن تفسيره بأن القرب الحاصل بين المنادي والمنادى قد يفسر دخول (يا) مباشرة.

المنـــدوب:

ذُكر المندوب مع النداء؛ لأنَّه مدعو على سبيل التفجع، وأكثر ما يقع في كلام النساء، فهنَّ أكثر تفجعًا من الرجال وأكثر شكوى، فالندبة بكاء ونواح، وإظهار ضعف، لذا ظهر في كلامهنَّ. علَّل هذا ابن يعيش بقوله: "أكثر ما يقع في كلام النساء؛ لضعف احتمالهن، وقلَّة صبرهن"[٣].

ولا يقع المندوب إلاّ بأشهر الأسماء حتى يكون الكلام مفهومًا لدى السامع، ومثيرًا لإدراكه، وعاذرًا للنادب، يقول ابن يعيش: "وجب أن لا يندب

(١) شرح المفصل، ٢/ ٢٧٥.

(٢) الرجز والتقعيد اللغوي، ص ٧٧، رسالة دكتوراه في اللغة والنحو في جامعة اليرموك، ٢٠٠٥م.

(٣) شرح المفصل، ٢/ ٢٨٧.

إلاّ بأشهر أسماء المندوب وأعرفها، لكي يعرفه السامعون فيكون عذرًا له عندهم، ويعلم أنّه قد وقع في أمر عظيم لا يملك التصبُّر عند مثله"[١].

وقد صرَّح سيبويه -نقلاً عن الخليل- بذلك، فقال: " إذا ندبت فإنَّما ينبغي لك أن تَفَجَّعَ بأعرف الأسماء، وأن تخصَّ ولا تبهم؛ لأنَّ الندبة على البيان.... لأنَّك إذا ندبت تخبر أنَّك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيم من الأمر، فلا ينبغي لك أنْ تبهم"[٢].

وقد أكَّد النحاة قول سيبويه فقال المبرد: "اعلم أنَّك لا تندب نكرة ولا مبهمًا ولا نعتًا. لا تقول: يا هذاه، ولا: يا رجلاه، إذا جعلت رجلاً نكرة، ولا يا زيد الظريفاه، لأنَّ الندبة عُذر للتفجُّع، وبها يُخبر المتكلِّم أنَّه قد نالـه أمر عظيم، ووقع في خطب جسيم"[٣].

وتندب المعرفة لا النكرة، ووضح الأنباري ذلك عن البصريين، فقال: "أمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّه لا يجوز ذلك؛ لأنَّ الاسم النكرة مبهم لا يخص واحدًا بعينه، والمقصود بالندبة أن يُظهر النادب عذره في تفجّعه على المندوب ليسَاعد في تفجعه، فيحصل التأسي بذلك فيخفُّ ما به من المصيبة، وذلك إنَّما يحصل بندبة المعرفة لا بندبة النكرة"[٤].

---

(١) السابق، ٢/ ٢٨٩.

(٢) كتاب سيبويه، ٢/ ٢٢٧.

(٣) المقتضب، ٤/ ٢٦٨، وانظر المعنى نفسه في الجمل في النحو: الزجاجي، ص ١٧٦ واللمع في العربية: ابن جنى ص ١٢٠، وأسرار العربية: الأنباري ص ٢٢٠.

(٤) الإنصاف ١/ ٣٦٣، المسألة رقم (٥١).

الترخيـــم:

الترخيم من خصائص النداء؛ لكثرة النـداء في كـلام العـرب، لأنَّ الترخـيم تخفيف؛ وَهُمْ خففوا ما كثر استعماله، وقد اختصَّ بالمنادى؛ لأنَّ النداء قد كثر فيه التغيير، لأنَّه موضع تخفيف وتنبيه بالأسماء المشهورة[١].

وقد جُعل من شروط الترخيم أن يكون مفردًا غـير مـضاف، إذْ علَّـه ابـن يعيش بقوله: "لأنَّ الاسم المفرد قد أثَّر فيه النداء، وأوجب له البنـاء بعـد أن كـان معربًا، والمضاف والمضاف إليه لم يؤثِّر فيه النداء، بل حالهما بعد النداء في الإعراب كحالهما قبل النداء، فلمَّا كان حكم المفرد في النداء مخالفَ حكمه في غـير النـداء، وكان الترخيم إنَّما يسوغه النداء جاز، ولَمَّا كان المضاف والمضاف إليه جاريين على الإعراب في النداء كجريهما في غير النداء، وكان غير النداء لا يجوز فيه الترخيم لم يجز فيهما هذا مع عدم السماع، والذي ورد من الترخيم عن العـرب إنَّمـا هـو في المفرد، نحو: يا حار، ويا عام"[٢].

فالعلَّة في ترخيم المفرد المنادى علَّة تأثير، فالاسم المفرد قـد أثَّـر فيـه النـداء فجعله مبنيًا، بينما لم يؤثِّر في المضاف في ما دخله الترخيم. تلك العلَّة التي أودعهـا ابن يعيش شرحه، كان الأنباري [٣] قد ذهب إليها.

وساغ ترخيم ما فيه تاء التأنيث، وإنْ لم يكن علمًا، نحو: يا ثُبَ، ويا عِضَ في ثبة وعضة لعدة أسباب ذكرها ابن يعيش، هي: كثرة ترخيم ما فيـه هـاء التأنيـث، وأنَّ التاء تُغيَّر إلى هاء في الوقف، وتدخل في الكلام كـثيرًا، فحـذفت تخفيفًـا دون

(١) انظر، اللباب، العكبري، ١/ ٣٤٥.
(٢) شرح المفصل، ٢/ ٣٠٠.
(٣) انظر، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٣٥٠، مسألة رقم (٤٨).

إحداث خلل ببنية الكلمة، يقول: "لكثرة ترخيم ما فيه هاء التأنيث، فإنَّه لم يكثر في شيء ككثرته لما تقدم من أنَّه كاسم ضم إلى اسم، لأنَّ تاء التأنيث تبدل هاء في الوقف أبدًا مطردًا، ودخولها الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث؛ لأنَّها قد تدخل في الأفعال الماضية للتأنيث، نحو: قامت هند، وتدخل المذكر توكيدًا ومبالغة، نحو: علامة ونسابة، فلما كانت الهاء كذلك ساغ حذفها، وكان أولى لما يحصل بذلك من الخفة مع عدم الإخلال ببنية الكلمة؛ لأنَّ التغيير اللازم لها من نقلها من التاء يسهل تغييرها بالحذف؛ لأنَّ التغيير مؤنس بالتغيير، فإذا كانت في الكلمة لم يحذفوا غيرها، قلَّتْ حروفها أو كثرت شائعًا كان أو خاصًا"[(١)].

وقد أبدى النحاة تعليلاً في حذف الهاء، فابن الورَّاق يرى أنَّ العلَّة في حذفها أنَّها ليست من أصل الاسم، يقول: "أمَّا ما كان ثالثه الهاء، فإنَّما جاز ترخيمها، لأنَّ الهاء ليست من بناء الاسم، وإنَّما هي بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم، فلمَّا كانت في المعنى منفصلة جاز حذفها"[(٢)].

وجعل الجرجاني علَّة حذفها أنَّها أكثر الحروف زيادة، يقول: "ومما يختص بتاء التأنيث أنَّك تقول في (ثُبَة): يا ثُبَ، فتحذف التاء، وإن كان الاسم يبقى على حرفين، وذاك لأجل أنَّهما أقعد الحروف في الزيادة، لإتيانها منفصلة في الغالب، نحو: ضارب وضاربة"[(٣)].

نخلص من هذه الأقوال إلى الإشارة أنّ حذفها يكون لعلَّة الزيادة، إذ هي زائدة على الاسم، والداخل على الشيء يسهل حذفه، لأنّه ليس أصلاً فيه. ويبدو

(١) شرح المفصل، ٢/ ٣٠١.
(٢) علل النحو، ص ٣٥٠-٣٥١، وانظر، أسرار العربية، ص ٢١٥، وانظر، شرح اللمع، ١/ ٢٩٠.
(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، ٢/ ٧٩٨.

لي أنَّ لحذفها بعدًا اجتماعيًا، إذ إنَّ الترخيم إنَّما يكون في مواضع التدليل والتحبب لذلك يكثر في شعر الغزل، وفي حالات التدليل والتحبب يقلل الإنسان من بنية الكلمة فيسقط بعضًا من حروفها، فالترخيم إنَّما هو حذف من أجل تحقيق غرض التدليل والتحبب.

التحذيـــر :

التحذير واحد من المنصوبات بإضمار الفعل، يقول الزمخشري: "ومن المنصوبات باللازم إضماره قولك في التحذير: إياك والأسد، أي: اتق نفسك أنْ تتعرض للأسد"(١).

يوضح ابن يعيش المثال المذكور مع أنَّ الأسد معطوف على (إياك) بالواو، وهو يعني الشركة في الفعل والمعنى، أي: الأمر لنفس المخاطب بالمباعدة على سبيل التحذير وللأسد كذلك، فيكون الاثنان محذورًا مخوفًا. يقوم توضيحه على أن البعد والقرب باشتراكٍ، أي: أنَّك إذا بعدت عن الأسد، بَعُدَ الأسد عنك بالضرورة، وهو لا يمنع أن يعمل العامل في معمولين، إذ أوضح ذلك بقول: أعطيت زيدًا درهمًا. إذ العامل وهو الفعل، قد تعدى إلى الآخذ والمأخوذ، يقول: "إنَّ البعد والقرب بالإضافة، فقد يكون الشيء بعيدًا بالإضافة إلى شيء، وقريبًا بالإضافة إلى شيء آخر غيره، وههنا إذا تباعد عن الأسد، فقد تباعد الأسد عنه فاشتركا في البعد. أما اختلاف معنييهما فلا يمنع من عطف الأسد عليه، لأنَّ العامل قد يعمل في المفعولين، وإنْ اختلف معناهما ألا تراك تقول: أعطيت زيدًا درهمًا، فيتعدى الفعل إليهما تعديًا واحدًا، وإن كان زيد آخذًا والدرهم مأخوذًا، فهما مختلفان من جهة المعنى، فكذلك ههنا إذا عطفت الأسد على إياك شاركه في

(١) شرح المفصل: ابن يعيش، ٢/ ٣١٢.

عمل الفعل المحذوف، وإن اختلف معناهما، فالمخاطب حذر خائف، والأسد محذور منه مخوف، وإن كان الفعل قد تعدى إليهما إلاّ أنَّ تعديه إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف"[١].

وبهذا قال الموصلي[٢]، إذ وجود البعد للمخاطب ملزم لبعد الأسد.

يذكر ابن يعيش أنَّ الفعل المقدَّر لا يعمل في مفعولين، لذلك لا يجوز حذف الواو من الأسد، فنقول: إياك الأسد، وتعليل هذا الأمر عنده يقوم على قوة العامل، حيث لا يقوى الفعل المضمر على أن يتعدى بنفسه إلى مفعولين، وإنَّما يحتاج إلى ما يسانده في المفعول الثاني، يقول: "لأنَّ الفعل المقدر لا يتعدى إلى مفعولين، فلم يكن بد من حرف العطف أو حرف الجر، نحو: إياك والأسد، وإياك من الأسد، فتكون قد عديته إلى الأول بنفسه، ثم عديته إلى الثاني بحرف جر"[٣].

تقوم تعليلات ابن يعيش في هذه المسألة على نظر ذي إمعان في معاني الأشياء، ودلالات التركيب، مما يفصح عن قدرة عالية في تفسير المسائل النحوية، في ضوء تفسيره البيِّن، إذ حقيقة المخاطب البعد عن الأسد، وإذا كان ذلك، فقد كان بعد الأسد أيضًا عن المخاطب، مع أنَّ الأول خائف حاذر، والآخر مخوف ومحذور منه، إلاّ أنهما يشتركان في الابتعاد؛ لأنَّ وقوع البعد من الأول يستدعي باللزوم وقوعه من الآخر.

أما علَّة القوة فهي علَّة معنوية لجأ إليها- هنا- تفسيرًا لامتناع إسقاط حرف العطف، وهي تعتمد على تعدي المحذوف (الفعل) بنفسه، حيث أثبت بها امتناع

(١) شرح المفصل: ابن يعيش، ٢/ ٣١٢ - ٣١٣.
(٢) انظر، شرح كافية ابن الحاجب، ١ / ٢١٤.
(٣) شرح المفصل، ٢/ ٣١٣.

حذف حرف العطف، فلا يكون الفعل محذوفًا ومتعدِّيًا إلى مفعولين في الآن نفسه، وهي علَّة في حقائق الأشياء، إذ الشيء ربَّما لا يحقق بحضوره مستلزماته وحاجاته، مما يعني أنَّ غيابه يستدعي بالطبع الشك في تحقق المستلزمات، فيوجب له مساعدًا في أثناء غيابه، وهذا ما يجري على الفعل المقدَّر بمساعدة (الواو) أو حرف الجر.

المفعول معه :

يقع المفعول معه بعد الواو وفعل لازم أو منته قي التعدي، نحو: ما صنعت وأباك، وما زلت أسير والنيل.

وقد علَّل ابن يعيش امتناع خفض ما بعد الواو مع أنَّها موصلة ما قبلها إلى ما بعدها كحروف الجر، ومع أنَّها تنوب عن (مع) وهي خافضة، بعلَّة المشابهة بحروف العطف، فلا تستعمل الواو بمعنى (مع) إلاّ في حين وقوعها عاطفة، يقول: "إنَّ الواو في المفعول معه من نحو: قمت وزيدًا، جارية - هنا- مجرى حروف العطف، والذي يدل على ذلك أنَّ العرب لم تستعملها قط بمعنى (مع) إلاّ في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز، ألا ترى أنَّك إذا قلت: قمت وزيدًا، لم يمتنع أن تقول: قمت وزيدٌ، فتعطفه على ضمير الفاعل، وكذلك إذا قلت: لو تركَتْ الناقةُ وفصيلُها لرضعها، لو رفعت الفصيل بالعطف على الناقة لجاز"[(١)].

وكان المجاشعي قد صرح بتلك العلَّة، يقول: "لا تستعمل الواو بمعنى (مع) إلاّ في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه عاطفة. فلمَّا كانت جارية مجرى حروف العطف، لم تعمل حروف العطف شيئًا سوى أن تُدْخِل ما بعدها في إعراب ما قبلها"[(٢)].

---

(١) شرح المفصل، ٢/ ٣٥٧.

(٢) شرح عيون الإعراب، ص ١٨٤.

فعلَّة المشابهة هي المعتمدة في تفسير هذه المسألة، إذ هي تشبه (مع)، لكنها لا تكون مكانه إلاّ في الموقع الذي يكون هو فيه في موقع حرف العطف، فأشبهت بذلك (مع) العاطفة، أي: أنَّها مشابهة في الأداء عمل حروف العطف. وهي ليست عاملة في ما بعدها، وقد علل ابن يعيش امتناع عملها بالإشارة إلى علَّة الأصل، أي أنَّ الأصل فيها هو العطف، يقول: "إنَّ الواو لا تعمل لما ذكرناه من أنَّها في مذهب العطف، وذلك لأنَّها في الأصل عاطفة والعاطفة فيها معنيان: العطف والجمع، فلما وضعت موضع (مع) خلعت عنها دلالة العطف، وبقيت دلالة الجمع فيها"[١].

فالواو في المفعول معه مختلفة عن الواو العاطفة، إذ العاطفة توجب الشركة في المعنى، وليست كذلك الواو التي في المفعول معه، لأنَّها للمصاحبة فقط، فهي جامعة غير عاطفة بينما واو العطف، جامعة عاطفة[٢].

المفعول له:

يشترط في المفعول له أن يكون مصدرًا، وأن يكون العامل فيه من غير لفظه، وهو الفعل الذي يسبقه، وقد سوَّغ ابن يعيش ذلك "لأنَّه علَّة وسبب لوقوع الفعل وداع له، والداعي إنَّما يكون حدثًا لا عينًا، وذلك من قبل أنَّ الفعل إمَّا أن يجتذب به فعل آخر كقولك: احتملتك لاستدامة مودتك، وزرتك لابتغاء معروفك، فاستدامة المودة معنى يجذب بالاحتمال، وابتغاء الرزق معنى يجذب بالزيارة، وإمَّا أن يُدفع بالفعل الأول معنى حاصلٌ كقولك: فعلت هذا حذر

(١) شرح المفصل، ٢/ ٣٥٨.

(٢) انظر، شرح عيون الإعراب: المجاشعي، ص ١٨٥، وانظر هذا الرأي في شرح المفصل: ابن يعيش ٢/ ٣٥٩ واللباب في علم الإعراب: الاسفرائيني، ص ٨٣.

شَرِّك، فالحذر معنى حاصل بما قبله من الفعل إلى دفعه، والمصادر معان تحدث وتنقضي، فلذلك كانت علَّة بخلاف العين الثابتة"[١].

فتعليل ابن يعيش يعتمد على معنى المفعول له، لأنَّه يلجأ إلى تعليل وقوع الفعل، وعليه لا بد أنْ يكون المفعول له مصدرًا؛ أي: حدثًا، لأنَّه يحدث تعليلاً لحدوث فعله، ففي (زرتك لابتغاء معروفك) يكون الابتغاء هو التعليل لفعل الزيارة، ولأنَّ المفعول له حدث ينقضي بانقضاء فعله كان مصدرًا.

ولا يقع المفعول له، إلاّ في المصدر، لأنَّ الفعل لا يقتضي أنْ يقع إلاّ لمعنى مصدَرٍ فيه عذر، ولا يقتضي أن يقع إلاّ في زمان أو مكان[٢].

وقد علَّل الخوارزمي اشتراط المصدرية في المفعول له، بأنَّ المصدر في ذلك يكون التقدير فيه قليلاً، فيكون المعنى واضحًا محددًا، يقول: "شُرط المصدر في المنصوب بمعنى اللَّام، لأنَّه متى كان مصدرًا كان الإدراج[٣] فيه أقل، ألا ترى أنَّك إذا قلت: جئتك إكرامًا لك، ثم رجعت بهذا الكلام إلى الحقيقة لم يحتج فيه إلى إضمار اللام، وذلك أن تقول: جئتك لإكرامك، ولو قلت: جئتك جاهًا لك، ثمَّ رجعت به عن حقيقته، فكما يُحتاج فيه إلى إضمار اللام يحتاج فيه إلى إضمار شيء آخر، وذلك أن تقول: جئتك ليحصل لي جاه"[٤].

أمَّا عن وقوع العامل في المفعول له من غير لفظه، نحو: زرتك طمعًا في برِّك، فكان تعليل ابن يعيش أنَّ المفعول له علَّة للفعل، أي: به يتم تعليل تحقق الفعل،

(١) شرح المفصل، ٢/ ٣٦٦.
(٢) انظر، شرح عيون الإعراب: المجاشعي، ص ١٦٥.
(٣) أظن الإدراج هو التقدير والتأويل.
(٤) التخمير، ١/ ٤١٩.

فلفظ الفعل لا يحقق وجوده، وإنَّما يحتاج إلى لفظ مختلف ليحقق وجوده، فلا نقول: زرتك لزيارة؛ "لأنَّ المفعول له علَّة لوجود الفعل، والشيء لا يكون علَّة لنفسه، إنَّما يتوصل به إلى غيره، وإنَّما قلنا إنَّه علَّة وعذر لوقوع الفعل؛ لأنَّه يقع في جواب: لِمَ فعلت؟ كما يقع الحال في جواب: كيف فعلت؟، وإنَّما كان أصله أن يكون باللام؛ لأنَّ اللام معناها العلة والغرض، نحو: جئتك لتكرمني"[(١)].

فحقيقة المفعول له أن يعلِّل وقوع غيره، لا أن يعلل ما كان من جنسه، وهو أصلاً يكون باللام، إلا أنها قد تحذف، وعلل ابن يعيش حذفها بعلّة قوة فعل المفعول له، حيث وازنه بواو المفعول معه، فاللام تحذف "لأنَّ دلالة الفعل على المفعول له أقوى من دلالته على المفعول معه، وذلك لأنَّه لا بد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته أو لم تذكره، إذ العاقل لا يفعل فعلاً إلاّ لغرض وعلَّة، وليس كل من فعل شيئًا يلزمه أن يكون له شريك أو مصاحب"[(٢)].

وذهب المجاشعي في توضيح تلك الصورة إلى أنَّ الفعل يقع لغرض ما، وليس ذلك في المفعول معه من جهة معنى الفعل، أمَّا ناحية اللفظ فالواو في المفعول معه نُقِلَت مِن العطف، فلا يكون نقل وحذف، فاختلف عن اللام في ذلك[(٣)].

وقد فسَّر ابن يعيش شرط كون المفعول له لفاعل الفعل المعلل، باعتماده على تعليل الفعل، إذ هو علَّة وجود فعله، فهو مرتبط بوجوده، متمم له، لذا فهو جزء منه في الحقيقة؛ لأنَّ العاقل يفعل الفعل ويعلِّله، يقول معلاً: "لأنَّه علَّة

(١) شرح المفصل: ابن يعيش، ٢/ ٣٦٦.
(٢) شرح المفصل: ابن يعيش، ٢/ ٣٦٧.
(٣) انظر، شرح عيون الإعراب، ص ١٦٤.

وعذر لوجود الفعل، والعلَّة معنى يتضمنه ذلك الفعل، وإذا كان متضمنًا له صار كالجزء منه يقتضي وجودُه وجودَه"[١].

وقد وقع هذا الشرط "لأنَّ المصدر علَّة للفعل وعذر له، والعلَّة تقوم مع المعلول وجودًا وعدمًا فإذا قلت: ضربت ابني تأديبًا، كان الضرب لك، وكذلك يكون التأديب لك؛ لأنَّه معنى داخل تحت الأول، ولو جاز أن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل، لخلا الفعل من علَّة، وذلك لا يجوز لأنَّ العاقل يفعل فعله لسبب منه لا من غيره"[٢].

أما اشتراط كون المفعول له مقارنًا لفعله في الوجود، فقد ذهب ابن يعيش في تعليل ذلك معتمدًا على علَّة المعنى، فالمفعول له علَّة للفعل، ولا يجوز أن يختلفا في الزمان، فهما ملتزمان بزمن واحد، يقول: "فلأنَّه علَّة الفعل، فلم يجز أن يخالفه في الزمان، فلو قلت: جئتك إكرامك الزائر أمس كان محالاً؛ لأنَّ فعلك لا يتضمن فعل غيرك"[٣]. وإذا فُقِد أحد من هذه الشروط لم يكن بد من اللام.

فابن يعيش وضح تلك الشروط بتعليلاته التي يرمي من ورائها إلى دفع غائلة الهوى عن أحكام المفعول له، حتى يبرز متطلبات الفهم لتلك الأحكام التي تمثل جزءًا من فهمنا للنحو العربي.

---

(١) شرح المفصل، ٢/ ٣٦٨.

(٢) شرح المقرب لابن عصفور: علي محمد فاخر، ٢/ ٧١٨.

(٣) شرح المفصل، ٢/ ٣٦٨.

تنكير الحال والتمييز:

يشترط في الحال أن تكون نكرة، يقول الزمخشري: "وحقُّها أن تكون نكرة[١]" وقد فسَّر ابن يعيش كون الحال نكرة باعتماده على المعنى، إذ هي في المعنى خبر ثان، وبالاعتماد على القياس المماثل، إذ قاسها على التمييز، يقول: "إنَّما استحقت الحال أنْ تكون نكرة؛ لأنَّها في المعنى خبر ثان ، ألا ترى أنَّ قولك: جاء زيد راكبًا، قد تضمن الإخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه، وأصل الخبر أن يكون نكرة؛ لأنَّها مستفادة، وأيضًا فإنَّها تشبه التمييز في الباب، فكانت نكرة مثله"[٢].

وذهب ابن الورَّاق[٣] إلى أنَّها تنكَّر لعلَّتين، الأولى: أنَّها زائدة لا فائدة فيها للمخاطب، فلو كانت معرفة لم يستفدْها المخاطب، والثانية: أنَّها مضارعة للتمييز، ووجه المضارعة أنَّك تبيِّن بها، كما تبيِّن بالتمييز نوع المميَّز.

وقد جُعلتْ الحال نكرة كذلك؛ لأنَّها تأتي نعتًا للفعل، والمراد بالفعل المصدر الذي يدلُّ عليه الفعل دون ذكره، ففي قولنا: جاء راكبًا، دلَّ الفعل (جاء) على المجيء، ودلَّ (راكبًا) على مجيء موصوف بركوب، فإذا كانت الحال تجري مجرى الصفة للفعل، وهو نكرة، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة[٤].

والملاحظ أنَّ الحال جاءت نكرة لمطابقة المصدر المتضمن للفعل النكرة، فالعلة في تنكير الحال علَّة مطابقة مع مصدر الفعل، فالحال والمصدر يستويان في التنكير، ولعلَّ هذا التعليل أكثر إمعانًا وعمقاً في تعليل تنكير الحال.

---

(١) شرح المفصَّل: ابن يعيش، ٢/ ٣٨٦.

(٢) السابق، ٢/ ٣٨٦.

(٣) انظر، علل النحو، ص ٣٧١.

(٤) انظر، أسرار العربية: الأنباري، ص ١٧٨.

أمَّا أن تكون الحال مضارعة للتمييز، فأمر يستحضر -في ذهن الدارس- سؤالاً معاكسًا يقوم على قياس التمييز على الحال. مع أنَّ كثيرًا من النحاة[١] فسَّر تنكيرها بوقوعها خبرًا، وبوقوعها مشابهة للتمييز.

أمَّا ابن الحاجب فقد علَّل تنكير الحال بعدم مشابهتها للصفة، وعلَّل تنكيرها بكونها حكمًا أيضًا، إذ الحُكْم يجب أن ينكَّر، لذا كانت نكرة؛ لأنَّها حُكْم، يقول: "ومن حقِّها أن تكون نكرة، وذلك من وجهين: **أحدهما**، ألاَّ تشبَّه بالصفة، **والثاني**: أنَّ الحال حكمٌ كالخبر، والأحكام يجب أن تكون نكرات؛ لأنَّ التعريف بالمعروف هذرٌ عليه، ولذلك قالوا في (زيدٌ القائمُ): إنَّه ليس بخبر على الحقيقة، وإنَّما الخبر مقدَّر به، بقولك: زيد محكوم عليه بالقائم"[٢].

وذهب في أماليه[٣] إلى أنها تنكَّر للفرق بينها وبين الصفة من جهة، نحو: ضربتُ زيدًا القائم، لاشتباهها بالصفة. ومن جهة ثانية يكون المقصود بالحال الهيئة، وهي تحصل بالمعرفة والنكرة. والنكرة أولى؛ لأنَّها أخفّ لفظًا وتقديرًا، أمَّا اللفظ: (فقائم) أخف من (القائم)، أمَّا تقديرًا: فلأنَّ أصل الأسماء التنكير، وما كان أصلاً أخفُّ.

أمَّا تنكير التمييز، فقد فسَّره ابن يعيش بأوجه ثلاثة، **الأول**: "لأنَّه واحد في معنى الجمع ألا تراك إذا قلت: عندي عشرون درهمًا، معناه: عشرون من الدراهم، فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك، فهو نكرة.

---

(١) انظر، شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، ٢/ ٣١٢، وكشف المشكل في النحو، حيدره اليمني، ص ٤٧٢ والتخمير: الخوارزمي، ١/ ٤٢٣، ٤٣٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٣٤١.

(٣) انظر، أمالي ابن الحاجب، ١/ ٤٠٠.

أمَّا تنكير التمييز، فقد فسَّره ابن يعيش بأوجه ثلاثة، **الأول**: "لأنَّه واحد في معنى الجمع ألا تراك إذا قلت: عندي عشرون درهمًا، معناه: عشرون من الدراهم، فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك، فهو نكرة.

ووجه ثان: أنَّ التمييز يشبه الحال، وذلك أنَّ كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الإبهام، ألا ترى أنَّك إذا قلت: عندي عشرون، احتمل أنواعًا من المعدودات، فإذا قلت: درهمًا أو دينارًا، فقد أزلت ذلك الإبهام، واتضح بذكره ما كان مترددا مبهما، كما أنَّك إذا قلت: جاء زيدٌ، احتمل أنْ يكون على صفات، فلما قلت: راكبًا، فقد أوضحت وأزلت ذلك الإبهام، فلما استويا في الإيضاح والبيان استويا في لفظ التنكير.

ووجه ثالث: أن المراد ما بيَّن النوع، فبيِّنٌ بالنكرة؛ لأنَّها أخفُّ الأسماء، كما تختار الفتحة إذا أريد تحريك حرف لمعنى، لأنَّ الفتحة أخفُّ الحركات، إلاّ أنْ يعرض ما يوجب العدول عنها إلى غيرها، وكانت جنسًا؛ لأنَّ الغرض تخليص الأجناس بعضها من بعض. وقدِّرت بـ(من)؛ لأنَّها لبيان الجنس، فأتى بها لذلك، وحذفت تخفيفًا وهي مرادة"[1].

فعلَّة تنكير التمييز عند ابن يعيش تعتمد على المعنى، إذ هو مفرد دالٌّ في معناه على الجمع، وعلى إزالة الإبهام، وهو يشبه بذلك الحال، وعلى علَّة الخفة، إذ التنكير أخفّ من التعريف في النطق، كلها مجتمعة جعلت التمييز عنده نكرة كما جعلت الحال كذلك نكرة.

---

(١) شرح المفصل، ٢/ ٤٠٤-٤٠٥.

وقد جعل كثير من النحاة[١] علَّة تنكير التمييز أنَّه يشبه الحال، أمَّا ابن مالك فقد جعل التنكير للتمييز حتى لا يختلط بـ (المشبه بالمفعول به)، نحو: حسن وجهَه، إذ الفرق بين التمييز والمنتصب على التشبيه بالمفعول به: أن التمييز نكرة والآخر معرفة، يقول: "وقيدتْ التمييز بنكرة احترازًا من المعرفة المنتصبة وجهًا إلاّ التنكير"[٢].

فتبدو تعليلات ابن يعيش أقرب إلى إفهام صورة تنكير التمييز أكثر من غيره، إذ علَّة إزالة الإبهام والخفة كفيلتان بتوضيح دواعي تنكير التمييز.

الاستثناء :

يندرج تحت هذه المسألة: عدم اختصاص (إلا)، ونصب المستثنى الموجب، وأصل أدوات الاستثناء.

الاستثناء هو صرف اللفظ عن عمومه، بإخراج المستثنى بوساطة أداة استثناء، أشهرها (إلاّ)، وأشار ابن يعيش إلى أنَّ (إلاَّ) لا تعمل في ما بعدها كما يعمل حرف الجر، وقد علل ذلك بعلَّة العموم (عدم الاختصاص)، إذ هي غير مخصَّصة للأسماء، فأنت تجعلها للأسماء كما تجعلها للأفعال والحروف، لذلك كانت قاصرة على أن تعمل في الأسماء؛ لأنَّها قاصرة على العمل في الأفعال، والعمل يحتاج إلى تخصيص، فلمَّا كانت غير مخصصة (شائعة) كانت غير عاملة بدخولها على الأسماء، نحو: حضر الطلابُ إلاّ عليًا، والأفعال، نحو: ما مررت بعليٍّ إلاّ يلعب، والحروف نحو: ما شاهدت الطالب إلاّ في الساحة. فهو يقول:

---

(١) انظر، شرح عيون الإعراب: المجاشعي، ص ١٦١، وأسرار العربية: الأنباري، ص ١٨٣، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٦.

(٢) شرح التسهيل، ٢/ ٢٩٣.

"إنَّ إلاّ إنَّما لم تعمل جرًا ولا غيره من قبل أنَّها لم تخلص للأسماء دون الأفعال والحروف، ألا تراك تقول: ما جاءني زيد قَطُّ إلاّ يقرأ، ولا مررتُ بمحمد قَطُّ إلاّ يصلّي. ولا لقيت بكرًا إلاّ في المسجد، ولا رأيت خالدًا إلاّ على الفرس، فلمَّا لم تخلص للأسماء، بل باشرتَ بها الأفعال والحروف كما باشرتَ بها الأسماء لم يجز لها أنْ تعمل جرًّا ولا غيره، وذلك لأنَّ العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه، فلمَّا لم يكن لـ(إلا) اختصاص بالاسم لم يجز لها أن تعمل فيه"[(١)].

وذهب ابن الوراق[(٢)] إلى أنَّ العامل هي المستثنى هو الفعل، ولا تكون أداة الاستثناء (إلاّ) هي العاملة؛ لأنَّها لو كانت عاملة ما كان الذي يليها مختلفًا، منصوبًا ومخفوضًا ومرفوعًا، ولو وضعنا مكانها (غير) لانتصب، نحو: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ.

فعلَّة عدم اختصاص (إلاّ) بالأسماء هو الدافع عند ابن يعيش إلى امتناع عملها في الاسم الذي يليها، إذ لا يشترك الاسم والفعل والحرف الذي يليها بحكم واحد، لاختلاف نوع كل واحد.

وعلل ابن يعيش نصب المستثنى الموجب بعلَّة الشبيه بالمفعول؛ لأنَّ موقعه من الجملة موقع المفعول، حيث يأتي بعد الكلام المفيد، يقول: "إنَّما كان منصوبًا لشبهه بالمفعول، ووجه الشبه بينهما أنَّه يأتي بعد الكلام التام فضلة، وموقعه من الجملة الآخر كموقعه[(٣)]، وإنَّما قلنا إنَّه مشبَّه بالمفعول، ولم نقل إنَّه مفعول؛ لأنَّ المستثنى أبدًا بعض المستثنى منه، والمفعول غير الفاعل، وكذلك قلنا في خبر (كان)

(١) شرح المفصل، ٢/ ٤١٥.

(٢) انظر، علل النحو، ص ٣٩٦.

(٣) أي أن موقع المستثنى الموجب كموقع المفعول به، فهما فضلة في الجملة.

إنَّه مشبَّه بالمفعول، ويؤيد ما قلناه أنَّه يعمل في المستثنى المعاني، نحو قولك: القوم في الدار إلاّ زيدًا، والمفعول الحقيقي لا يعمل فيه إلاّ لفظ الفعل إمَّا ظاهرًا، وإمَّا مضمرًا فاعرفه"[١].

فالعلَّة عند ابن يعيش في نصب المستثنى الموجب هي علَّة تشبيه، إذ شُبِّه بالمفعول، والسبب أنَّه يقع موقعه في الجملة، وقد صرَّح بذلك المجاشعي، يقول: "إنَّه جاء بعد تمام الكلام، فأشبه المفعول ....، وقد تقدم أنَّ كلَّ ما جاء بعد تمام الكلام فهو منصوب؛ لأنَّه فضلة، كما أنَّ المفعول كذلك، وكلُّ منصوب فهو مشبَّه بالمفعول"[٢].

بينما ذهب الموصلي إلى أنَّ النصب في الاستثناء الموجب واجب "لامتناع البدل فيه؛ لأنَّ البدل يحل محل المبدل منه، ولو قلت: قام إلاّ زيد، على البدل، لما صحَّ لخلو الكلام من مستثنى منه لفظًا أو معنى"[٣].

وقد تساءل ابن يعيش عن عدم جواز البدل في الإيجاب كما هو في النفي، فكانت إجابته عن تساؤله تقوم على المعنى الوظيفي للبدل، إذ الغرض منه أن يحلَّ البدل مكان المبدل منه. وذكر فروقًا بين الطرفين تمنع أن يتفقا في البدل، يقول: "لأنَّ عبرة البدل أن يحلَّ محلَّ المبدل منه، وفي المنفي يصحُّ حذف الاسم المبدل منه قبل إلاّ، ولا يصحُّ ذلك في الموجب، لا يقال: أتاني إلا زيد، وإنَّما كان كذلك من قبل أنَّ النفي الذي قبل (إلاّ) قد وقع على ما لا يجوز إثباته من الأشياء المتضادة، ألا ترى أنَّا إذا قلنا: ما أتاني أحدٌ، كنَّا قد نفينا إتيان كل واحد على سبيل

(١) شرح المفصل، ٢/ ٤١٦.
(٢) شرح عيون الإعراب، ص ١٧٦.
(٣) شرح كافية ابن الحاجب، ١/ ٢٤٣.

الاجتماع والافتراق، ولو أخذنا نثبت إتيانهم على هذا الحدّ لكان محالاً؛ لأنّك توجب لهم الإتيان على هذه الأحوال المتضادة، والذي يؤيد عندك ذلك أنّك تقول: ما زيد إلاّ قائم، نفيت عنه القعود والاضطجاع، وأثبت له القيام، ولا تقول: زيد إلاّ قائم، فتوجب له كل حال إلاّ القيام، إذ من المحال اجتماع القعود والاضطجاع، فلذلك ساغ البدل في المنفي، ولم يسغ في الموجب"[١].

وكان ابن الورّاق[٢] قد أشار إلى ذلك الامتناع، وعلّله الجرجاني[٣] بفساد المعنى، إذ المبدل منه يجب أنْ يكون في حكم الساقط، ففي قولنا: جاء القوم إلاّ زيدٌ، إذا أسقط (القوم) بقيت الجملة: جاءني إلاّ زيدٌ، وهذا محال؛ لأنَّ القصد أنْ تجعل زيدًا خارجًا عن جملة القوم، فإذا جعلته فاعل المجيء كنت قد أسقطت القوم وأثبته، وهذا عكس الغرض.

فإجماع النحاة على امتناع البدل في الإيجاب كما هو في النفي يقوم على علّة معنى البدل، أي: أن يقوم البدل مقام المبدل منه دون لَبْس، فإذا حدث لبس -كما في الموجب- امتنع البدل.

أمَّا أمُّ أدوات الاستثناء (إلاّ) فقد ذهب ابن يعيش إلى أنّها الأصل في الاستثناء، بحكم دورها الذي تقوم به، فهي تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص، يقول: "أصل الاستثناء أن يكون بإلاّ، وإنّما كانت (إلاّ) هي الأصل؛ لأنّها حرف، وإنّما ينقل الكلام من حدّ إلى حدّ بالحروف، كما نقلت (ما) في قولك: ما قام زيد، مِن الإيجاب إلى النفي، وكذلك حرف الاستفهام ينقل من

(١) شرح المفصل، ٢ / ٤٢٦.

(٢) انظر، علل النحو، ص ٣٩٥.

(٣) انظر، المقتصد في شرح الإيضاح، ٢/ ٧٠٢، وانظر المعنى ذاته في أسرار العربية: الأنباري، ص ١٨٩.

الخبر إلى الاستخبار في قولك: أقام زيد؟ وكذلك حرف التعريف ينقل من النكرة إلى المعرفة، فعلى هذا تكون (إلاّ) هي الأصل؛ لأنّها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص"[١].

ولكنَّ ابن الورَّاق[٢] ذهب إلى أنَّ معناها الثابت هو الذي جعلها أمّ الأدوات؛ لأنَّ الاستثناء لا يخرج عن معناه، ولا يفيد غيره، أمَّا غيرها فيخرج عن معناه، لذلك كان فرعًا على (إلاّ) لأنَّ معناه زائد على الاستثناء. فعلَّة ابن الورَّاق إذن تعتمد على غيرها من الأدوات بالمقارنة، إذ هي للاستثناء فقط، وغيرها من الأدوات للاستثناء وغير الاستثناء. وهو ما ذهب إليه الخوارزمي بقوله: "الأصل في كلمة الاستثناء (إلاّ)؛ لأنّها لا تخرج عن معناه، ولا تفيدُ غيره، وما سواها مما يستثنى به فيخرج عن الاستثناء، ويزيد على معناه"[٣].

فالظاهر أنَّ النحاة يرون أنَّ (إلاّ) أمّ أدوات الاستثناء؛ لأنّها حرف، والحرف ينقل الكلام من معنى إلى آخر، ولأنّها من جهة أخرى تفيد الاستثناء لا غير، الأمر الذي تفتقده أدوات الاستثناء الأخرى.

فالعلَّة عندهم علَّة وظيفة لـ (إلاّ)، وهي تشترك مع غيرها في هذه العلَّة، وعلَّة مخالفة مع الأدوات الأخرى تعتمد على الدور الاستثنائي الوحيد الذي تقوم به، فجعلت أمّ الأدوات لتميزها بهذه الناحية. لذا يبدو تعليل ابن الورَّاق أكثر خصوصية من تعليل ابن يعيش؛ لأنَّ تعليل الأول تنفرد به (إلاّ) دون أدوات الاستثناء، بينما تعليل الآخر تشترك فيه الأدوات جميعها.

---

(١) شرح المفصل، ٢/ ٤٢٧-٤٢٨.

(٢) انظر، علل النحو، ص٤٠٠.

(٣) التخمير، ١/ ٤٥٥.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثالث

تعليل أحكام الجملة الاسمية

المبحث الأول- تعليل أحكام المبتدأ والخبر:

المبتدأ والخبر:

للعامل في المبتدأ والخبر آراء عند النحاة، نجمل القول فيه بلا تفصيل؛ لأنّ المقام يخرج بذلك عن موضعه، إذ يقتصر المقام على تعليلات ابن يعيش فيهما. فيذهب جمهور البصريين[١] إلى أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنَّ الخبر مرفوع بالمبتدأ، وذهب بعض البصريين[٢] إلى أنَّ العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء، أمَّا مذهب الكوفيين[٣] فهو أنَّهما ترافعا، وذهب المبرِّد[٤] إلى أنَّ الابتداء رافعٌ المبتدأ، وأنَّ الابتداء والمبتدأ رافعان الخبر.

فالمبتدأ كل اسم ابتدأت به وجرّدته من العوامل اللفظية لتخبر عنه، وقد علل ابن يعيش تجرده من العوامل بعلَّة الحالة التي يكون عليها، إذ هو لا يكون إلا مرفوعًا، وحتى يبقى مرفوعًا فلا بد من تجرده من العوامل، فإنْ دخلت العوامل عليه غيَّرتْ حالته الإعرابية، لذلك امتنع دخول العوامل عليه. يقول: "إنَّما اشتُرط أنْ يكون مجردًا من العوامل اللفظية؛ لأنَّ المبتدأ شرطه أنْ يكون مرفوعًا، وإذا لم يتجرد من العوامل تلعَّبتَ به، فرفعته تارة ونصبته أخرى، نحو: كان زيد قائمًا، وإنَّ زيدًا قائم، وما زيد قائمًا، وظننتُ زيدًا قائمًا، وإذا كان كذلك خرج عن حكم المبتدأ والخبر إلى شبه الفعل والفاعل"[٥].

---

(١) انظر، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٤٦، مسألة رقم (٥).
(٢) السابق، ١/ ٤٦، مسألة رقم (٥).
(٣) السابق، ١/ ٤٤، مسألة رقم (٥).
(٤) انظر، المقتضب، ٤/ ١٢٦.
(٥) شرح المفصل، ١/ ١٦٢-١٦٣.

وأشار ابن الورَّاق إلى تلك العلَّة، بقوله: "فإن قال قائل: لِمَ استحق المبتدأ الرفع، وبأي شيء يرتفع؟ فالجواب في ذلك: أنَّ الرافع له التعرية من العوامل، وليس بلفظ"[١].

فدخول العوامل على المبتدأ سواء كانت أفعالاً أو حروفًا تجعله بحالة غير حالته التي يجب أن يكون عليها، وهي الرفع، مما دفع القول بانزياح العوامل اللفظية عن المبتدأ، حتى يكون بلا عوامل، فيكون مرفوعًا دائمًا. وعدم وجود العوامل يعني أنَّ العامل في المبتدأ هو عامل معنوي.

ولا يجيز ابن يعيش مذهب الكوفيين، القاضي بأنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، لأنَّ ذلك محتاج إلى ترتيب، فالأول يرفع الثاني، ولا يرفع الثاني الأول، فلا يكون الأول أوّلاً وثانيًا في الوقت نفسه، علاوة على أنَّ العوامل اللفظية تدخل عليهما، يقول: "إنَّ العامل حقُّه أنْ يتقدم على المعمول، وإذا قلنا إنَّهما يترافعان وجب أنْ يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال؛ لأنَّه يلزم أنْ يكون الاسم الواحد أوّلاً وآخرًا في حالة واحدة، ومما يؤيد فساد ما ذهبوا إليه جواز دخول العوامل اللفظية عليهما، نحو: كان زيد أخاك، وإنَّ زيدًا أخوك، وظننتُ زيدًا أخاك، فلو كان كل واحد منهما عاملاً في الآخر لما جاز أنْ يدخل عليه عامل غيره"[٢].

وأكد ابن مالك هذا الامتناع بقوله: "أمَّا كون المبتدأ والخبر مرفوعًا أحدهما بالآخر، فهو قول الكوفيين، وهو مردود أيضًا، إذ لو كان الخبر رافعًا للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعًا للخبر لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصليَّة؛ لأنَّ أصل كل

(١) علل النحو، ص ٢٦٣.
(٢) شرح المفصل، ١/ ١٦٣.

عامل أن يتقدم على معموله، فكان لا يمتنع: صاحبهما في الدار، كما لا يمتنع: في داره زيد، وامتناع الأول وجواز الثاني دليل على أنَّ التقدم لا أصلية للخبر فيه"[١].

والناظر في النصين السابقين يجد اتفاقًا حول انتفاء رأي الكوفيين بعلَّة الرتبة، إذ رتبة العامل قبل معموله، فإذا تمَّ مذهب الكوفيين، كانت رتبة العامل مرة قبل المعمول ومرة بعده، وهذا لا يكون؛ لأنَّ الشيء لا يكون أولاً وثانيًا في مقام واحد.

ولم يجوِّز ابن يعيش ما ذهب إليه بعض البصريين من أنَّ العامل هو التعري من العوامل اللفظية، والعلَّة في ذلك تقوم على أنَّ التعري من العوامل اللفظية ليس معرِّفًا ودالاً على العامل، عندما جعلوا العوامل أمارات ودلالات تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده، واتخذوا من صبغ الثوب وعدم صبغ الآخر دليلاً على التمييز بينهما، يقول: "... هذا فاسد؛ لأنَّه ليس الغرض من قولهم إنَّ التعري عامل أنَّه معرِّف للعامل، إذ لو زعم أنَّه معرِّف لكان اعترافًا بأنَّ العامل غير التعرِّي"[٢].

أمَّا عامل رفع الخبر فقد ذهب ابن يعيش إلى أنَّه الابتداء وحده، حيث علل ذلك بقياسه على (كأنّ) لأنَّها تعمل في الطَّرفين، يقول: "إنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّه قد ثبت أنَّه عامل في المبتدأ، فوجب أن يكون عاملاً في الخبر، لأنَّه يقتضيهما معًا، ألا

(١) شرح التسهيل، ١/ ٢٦٣.
(٢) شرح المفصل، ١/ ١٦٤.

ترى أنَّ (كأنَّ) لَمَّا اقتضت مشبهًا ومشبهًا به كانت عاملة في الجزءين، كذلك هاهنا"[١].

وينص على رأيه صراحة بقوله: "والذي أراه أنَّ العامل في الخبر هو الابتداء وحده، على ما ذكر كما كان عاملاً في المبتدأ، إلا أنَّ عمله في المبتدأ بلا واسطة، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ، يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، وإنْ لم يكن للمبتدأ أثر في العمل، إلاّ أنَّه كالشرط في عمله، كما لو وضعت ماء في قدرة ووضعتها على النار، فإنَّ النار تسخن الماء، فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك هنا"[٢].

وهذا الذي يذهب إليه ابن يعيش في رفع الخبر قاله بعض البصريين، حينما جعلوا المبتدأ واسطة بين الابتداء والخبر، لكنَّ قياس الابتداء وهو عامل معنوي على (كأنَّ) وهو عامل لفظي فيه شيء من الاختلاف، وأدخل المقيس في حكم المقيس عليه رغبة في تسويغ عمله، ليتم مَنْطَقة ما يذهب إليه.

تقسيم المبتدأ:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والخبر نكرة، يقول سيبويه: "إذا اجتمع نكرة ومعرفة يبتدأ بالأعرف، وهو أصل الكلام"[٣]. وقد علل ابن يعيش هذه المسألة بعلّة معنوية، مقتضاها أنَّ الخبر يعطي المتلقي فائدة جديدة، والإخبار عن نكرة أمرٌ صعب، لأنّ الفائدة فيه مغيَّبة، يقول: "اعلم أنَّ أصل المبتدأ أنْ يكون معرفة، وأصل الخبر أنْ يكون نكرة، وذلك لأنَّ الغرض في الإخبارات إفادة

(١) السابق، ١/ ١٦٥.

(٢) السابق، ١/ ١٦٥.

(٣) كتاب سيبويه، ١/ ٣٢٨.

المخاطب ما ليس عنده، وتنزله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، ألا ترى أنَّك لو قلت رجل قائم، أو رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنَّه لا يستنكر أن يكون رجل قائمًا وعالمًا في الوجود، ممن لا يعرفه المخاطب، وليس هذا الخبر الذي تنزل فيه المخاطب منزلتك في ما تعلم، فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ، وأن يكون الخبر النكرة؛ لأنَّك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فإنّما ينتظر الذي لا يعلمه، فإذا قلت: قائم أو حكيم، فقد أعلمته بمثل ما علمت مما لم يكن يعلمه حتى يشاركك في العلم، فلو عكست وقلت: قائم زيد، فقائم منكور لا يعرفه المخاطب، لم تجعله خبرًا مقدمًا يستفيده المخاطب، ولا يصح أن يكون زيد الخبر، لأنَّ الأسماء لا تستفاد، ولا يساوي المتكلم المخاطب؛ لأنَّ النكرة ما لا يعرفه المخاطب وإن كان المتكلم يعرفه ألا ترى أنَّك تقول: عندي رجل، فيكون منكورًا وإن كان المتكلم يعرفه"[(١)].

فابن يعيش ساق لنا هذه المسألة مستخدمًا العلَّة الأولى التي تعتمد على التحليل، فهو يفسِّر المسألة، ويعرض جوانبها بالشرح والتوضيح، علمًا بأنَّ مَن سبقه ذكر تلك العلَّة ولكن دون تحليل لها، يقول الأنباري: "فإنْ قيل: لماذا لا يكون المبتدأ في الأمر العام إلاّ معرفة؟ قيل: لأنَّ المبتدأ مخبر عنه، والإخبار عمَّن لا يعرف لا فائدة فيه"[(٢)].

وقد توصل الخوارزمي في شرحه للمفصَّل إلى هذه العلَّة بقوله: "الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لأنَّ تنكيره يخلُّ بالمعنى المطلوب منه، وهو الإفهام، فلا

(١) شرح المفصل، ١/ ١٦٦.
(٢) أسرار العربية، ص٨٠.

يجوز، ألا ترى أنَّ تنكيره تنفير عن استماع الحديث عنه، والتنفير عن استماع الحديث إخلال بالغرض المطلوب من الكلام، وهو الإفهام"[(١)].

فالدارس- لهذه المسألة وغيرها- هدفه إظهار المساحات النحوية التي يغطيها ابن يعيش بتعليلاته المختلفة، فهو يعالج مختلف موضوعات اللغة، ويضع لها العلل اللغوية حتى تبدو أحكامها النحوية أقرب ما تكون إلى الفهم والتجانس والاطراد، ومن الموضوعات التي قدمها ابن يعيش في باب المبتدأ والخبر تقدم الظرف أو الجار والمجرور على المبتدأ النكرة، وعلَّله معتمدًا على أمرين، الأول: يقوم ذكره على اللَّبس، إذ لو تقدم المبتدأ لألبس الظرف أو الجار والمجرور بالصفة، أي: يكون صفة للمبتدأ.

والثاني: التخلص من الابتداء بالنكرة، لأنَّ المبتدأ وقع موقع الخبر، فشابهَ في التنكير على الأصل، إذ أصل الخبر أن يكون نكرة، يقول: "إنَّما اشترط -ها هنا- أن يكون الخبر مقدَّمًا لوجهين، أحدهما: أنَّ الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها؛ لأنَّه في الحقيقة جملة من حيث كان متعلقًا بـ(استقر)، وهو فعل، ويدل أنَّه جملة: أنَّه يقع صلة، والصلات لا تكون إلاّ جملاً، وإذا كان كذلك فلو قلت: سرج تحت رأسي، أو: درع على أبيه، أو قال: درهم لي، لتوهم المخاطب أنَّه صفة، وينتظر الخبر، فيقع عنده لبس، والوجه الثاني: أنَّهم استقبحوا الابتداء بالنكرة في الواجب، فلما سمح ذلك عندهم في اللفظ أخَّروا المبتدأ، وقدَّموا الخبر، وإنَّما كان تأخيره أحسن من تقديمه؛ لأنَّه وقع موقع الخبر،

(١) التخمير، ١/ ٢٥٧، وانظر العلة نفسها في شرح التسهيل، ١/ ٢٧٩، والأشباه والنظائر، ٢/ ١٠٩.

ومن شرط الخبر أن يكون نكرة فصلح اللفظ، وإن كنا قد أحطنا علمًا أنه المبتدأ"[١].

والملاحظ أنَّ ابن يعيش في علَّته الأولى (أَمْن اللَّبْس) أمعن التفكير في تركيب الجملة الاسمية، فتوصل إلى ذلك التعليل الذي يظهر انطباعًا مقنعًا لتلك الحجة، فقد كانت هذه العلَّة في جوهر التركيب. أمَّا العلَّة الأخرى فهي تعود إلى الشكل، حيث اتخذت من الموقع مكانًا تبرز فيه.

والعلتان تظهران مدى التوافق الجوهري مع الشكل الخارجي للمسألة النحوية التي ذهب إلى تعليلها. إذن هو لا يقف عند الحدود الذهنية لهذه المسألة، وإنَّما يجمعها بالصورة الشكلية حتى يفسِّر المسألة شكلاً ومضمونًا.

والدارس يرى أن الحجة المقنعة لابن يعيش في العلَّة الأولى (أَمْن اللَّبْس)، وهي تقوم على الصورة الكتابية للجملة، لكنها لا تقوم على الصورة النطقية لها، فهي غير مقنعة نطقًا، لأنَّ ثمة أمرًا يمكن من خلاله أن نميِّز بين كون شبه الجملة خبرًا أو نعتًا، وهو التنغيم، فلو كانت شبه الجملة نعتًا لكان الكلام غير تام، لأننا نحتاج إلى خبر، وفي هذه الحالة تكون النغمة التي ننطق بها شبه الجملة صاعدة، مما يفهمنا أنَّ الكلام غير تام، وأنَّ شبه الجملة هذه نعت للنكرة قبلها، أمَّا إذا كانت شبه الجملة خبرًا فمعنى هذا أنَّ الجملة انتهت بالخبر، وأنَّ النغمة التي ننطق بها شبه الجملة تكون هابطة مما يشعرنا بأن الكلام قد انتهى.

---

(١) شرح المفصل، ١/ ١٦٧-١٦٨.

تقسيم الخبر :

الخبر هو الذي يفيد المخاطب معنىً، ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًا. وقد علل ابن يعيش هذا القول بعلَّة تضمُّن الخبر للصدق والكذب، إذ الخبر مدار الصدق والكذب، يقول: "إنَّ به يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنَّك إذا قلت: عبد الله منطلق، فالصدق والكذب إنَّما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله؛ لأنَّ الفائدة في انطلاقه، وإنَّما ذكرت عبد الله، وهو معروف عند السامع؛ لتسند إليه الخبر الذي هو الانطلاق"[(١)].

ويكون الخبر جملة كما يكون مفردًا، وقد جاز مجيء الجملة خبرًا، لأنَّها تنوب عن المفرد، إلاّ أنَّ المفرد هو الأصل، وقد ذهب ابن يعيش في تعليل أصالة المفرد إلى أمرين، اعتمد الأمر الأول على علَّة الإفراد والتركيب، إذ المركب مكوَّن من مفردين، أو أكثر، مما يعني أنَّ المفرد أصل للمركب. واعتمد الأمر الثاني على علَّة القياس بالشبه، إذ المبتدأ شبيه بالفاعل من جهة الإخبار. يوضح ابن يعيش هذا الكلام بقوله: "الذي يدل على أنَّ المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران، أحدهما: أنَّ المفرد بسيط والجملة مركب، والبسيط أوَّل والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه، فالاسم المفرد هو الأصل، والجملة فرع عليه.

والأمر الثاني: أنّ المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد، فكما أنَّ الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ مفرد"[(٢)].

---

(١) شرح المفصل، ١/ ١٦٩.

(٢) شرح المفصل، ١/ ١٧١.

يبدو لي أنَّ ابن يعيش استطاع أنْ يقدم تعليلاً لهذه المسألة في العلَّة الأولى التي ذهب فيها إلى الإفراد والتركيب، إذ لا تخفى على المتعلم هيئة المركب، ودور المفرد في تكوينه، مما يجعلنا نقف عند تلك العلَّة، من غير التفات إلى العلَّة الأخرى، إذ يبدو الأمر فيها بعيدًا. فالموضع الأول من كلامه قد جمع التعليل العقلي لَّما كان الحكم متصلاً بمعقولية الكلام. والثاني يعتمد على الحكم اللفظي، وهو إعطاء الشيء حكم ما ينافره[١].

وتقسم الجملة الواقعة خبرًا عند الزمخشري إلى أربعة أقسام بقوله: "والجملة على أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية"[٢]. لكنَّ ابن يعيش يراها ضربين؛ فعلية واسمية "لأنَّ الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين، الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر، وهو فعل وفاعل"[٣].

فتقسيم ابن يعيش يعتمد على إدراج الجملتين، الشرطية والظرفية تحت مظلة الجملة الفعلية، فلا يبقى لذلك إلاّ الجملة الاسمية والفعلية، وهما قسما الجملة الخبرية عنده، ويؤكد المبرِّد أنَّ الظرف يكون خبرًا بالإشارة إلى ظرف الزمان، يقول: "أمَّا الظروف من الزمان فإنَّها لا تتضمن الجثث، لأنَّ الاستقرار فيها لا معنى له، ألا ترى أنك تقول: زيد عندك يوم الجمعة؛ لأنَّ معناه زيد استقر

(١) انظر، القياس في النحو: منى الياس، ص ٥٦.
(٢) شرح المفصل، ١/ ١٧١.
(٣) السابق، ١/ ١٧١.

عندك في هذا اليوم. ولو قلت: زيد يوم الجمعة لم يستقم؛ لأنَّ يوم الجمعة لا يخلو منه زيد ولا غيره، فلا فائدة فيه"[(١)].

فالمبرِّد في هذا النص يجعل الظرف في حقيقته يعود إلى الخبر المتمثل في الفعل (استقر)؛ لأنَّه لا يتضمن الذات، وقد علل ابن يعيش جواز (الليلةُ الهلالُ). مع أنَّ الهلال ذات ، بتقدير حذف المضاف، يقول: "فإنْ قيل: فأنت تقول: (الليلةُ الهلالُ) والهلال جثَّه، فكيف جاز هاهنا ولم يجز في ما تقدم؟ فالجواب: أنَّه إنَّما جاز في مثل (الليلةُ الهلالُ) على تقدير حذف المضاف، والتقدير: الليلةُ حدوثُ الهلال، أو طلوعُ الهلال، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لدلالة قرينة الحال عليه؛ لأنَّك إنَّما تقول ذلك عند توقع طلوعه، فلو قلت الشمسُ اليومَ، أو القمرُ الليلةَ لم يجز إلاَّ أن يكونا متوقعين، وكذلك لو قلت: اليومَ زيدٌ، لمن يتوقع وصوله وحضوره جاز"[(٢)].

وقد ذهب النحاة[(٣)] في هذه المسألة إلى ما ذهب إليه ابن يعيش من حذفٍ للمضاف بدلالة قرينة الحال عليه.

وعلل ابن يعيش عودة الظرف على الخبر الذي هو الفعل (استقر)، بأنَّه ليس الظرف بالخبر حقيقةً في قولنا: زيد في الدار، أو: عمرو عندك "لأنَّ الدار ليست من زيد في شيء، وإنَّما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير: زيد

---

(١) المقتضب، ٤/ ٣٢٩، وانظر المعنى نفسه في الأصول في النحو، ١/ ٦٣، واللمع في العربية، ص ٢٨.

(٢) شرح المفصل، ١/ ١٧٣.

(٣) انظر، الأصول في النحو، ١/ ٦٣، واللمع ص ٢٨، وأسرار العربية، ص ٨٤، واللباب، ١/ ١٤١ والإيضاح في شرح المفصّل، ١/ ١٨٩، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، ص ٦٠٣، وشرح كافية ابن الحاجب،١/ ١٦٤.

استقر عندك، أو حدث أو وقع، ونحو ذلك، فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين، وإنَّما حذفتها، وأقمت الظرف مُقامها إيجازًا لما في الظرف من الدلالة عليها، إذ المراد بالاستقرار: استقرار مطلق لا استقرار خاص، على ما تقدم بيانه، فلو أردت بقولك: زيد عندك، أنَّه جالس أو قائم لم يجز الحذف؛ لأنَّ الظرف لا يدل عليه، لأنَّه ليس من ضرورة كونه في الدار أنْ يكون جالسًا أو قاعدًا"[1].

فقد وضع ابن يعيش هذا التفسير في شرحه الذي يعود بالخبر في حقيقته إلى الفعل لا إلى الظرف، فهو يستقصي العلَّة عند النحاة ليودعها شرحه، فيكون جامعًا ومفسِّرًا للأحكام النحوية المختلفة.

خبر إنَّ وأخواتها:

تُعدُّ إنَّ وأخواتها من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، وقد عملت ذلك عند ابن يعيش لشبهها بالأفعال من جوانب عدَّة، يقول: "إنَّما عملت لشبهها بالأفعال، وذلك من وجوه منها: اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء، والثاني: أنَّها على لفظ الأفعال، إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال، الثالث: أنَّها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية، الرابع: أنَّها يتصل بها المضمر المنصوب ويتعلق بها، كتعلقه بالفعل من نحو: ضربك وضربه وضربني، فلما كانت بينها وبين الأفعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلة على المبتدأ والخبر، وهي مقتضية لهما جميعًا، ألا ترى أنَّ (إنْ) لتأكيد الجملة، و(لكنَّ) للاستدراك، فلا بد من الخبر؛ لأنَّه المستدرك، لا بد من المبتدأ ليعلم خبر مَن قد استدرك، و(ليت) في قولك: ليت زيدًا قادم، تمنٍّ لقدوم زيد، و(لعلَّ) ترجٍّ،

(١) شرح المفصل، ١/ ١٧٣.

و(كأنَّ) تقتضي مشبَّهًا ومشبَّهًا به، فلمَّا اقتضتهما جميعًا جرت مجرى الفعل المتعدي، فلذلك نصبت الاسم، ورفعت الخبر، وشبهت من الأفعال بما قدم مفعوله على فاعله، فقولك: إنَّ زيدًا قائمٌ، بمنزلة: ضرب زيدًا رجل"[١].

فعلَّة عمل إنّ وأخواتها علَّة مشابهة للأفعال، ذكر ذلك بعض النحاة[٢]، وذهب بعض[٣] آخر إلى تحديد تلك الأفعال، فجعلها مشابهة لكان الناقصة، ووجه الشبه هو لزوم المبتدأ والخبر، حيث عملت عملها معكوسًا تنبيهًا على الفرعيَّة.

أمَّا ابن يعيش فجعل تقدم المنصوب فيها على المرفوع راجعًا إلى علَّة الفرق بينها وبين الفعل؛ لأنَّها محمولة عليه، إذ الفعل يكون فاعله مرفوعًا ثم مفعوله منصوبًا، وخالفت إنَّ وأخواتها الترتيب ليظهر الفرق، يقول: "إنَّما قُدِّم المنصوب فيها على المرفوع فرقًا بينها وبين الفعل، فالفعل من حيث كان الأصل في العمل جرى على سنن قياسية في تقديم المرفوع على المنصوب، إذ كانت رتبة الفاعل مقدمة على المفعول، وهذه الحروف لَّما كانت في العمل فروعًا على الأفعال ومحمولة عليها جعلت دونها، بأنْ قُدِّم المنصوب فيها على المرفوع، حطًّا لها عن درجة الأفعال، إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع، وتقديم الفاعل أصل"[٤].

---

(١) شرح المفصل، ١/ ١٩٨.

(٢) انظر، أسرار العربية: الأنباري، ص ١٤٣، وكشف المشكل: حيدره اليمني، ص ٨٠.

(٣) انظر، شرح التسهيل: ابن مالك، ١/ ٣٩٠، وشرح كافية ابن الحاجب: الموصلي، ١/ ١٧٣ وهمع الهوامع: السيوطي، ٢/ ١٥٥.

(٤) شرح المفصل، ١/ ١٩٨-١٩٩.

وذكر هذا الوجه من التفسير سيبويه[١]، وأضاف إليه الأنباري وجهًا آخر يعتمد على علّة أمن اللَّبس، يقول فيه: "إنَّ هذه الحروف تشبه الفعل لفظًا ومعنى، فلو قُدِّم المرفوع على المنصوب لم يعلم: هل هي حروف أو أفعال؟ فإن قيل: الأفعال تتصرف، والحروف لا تتصرف، قيل: عدم التصرف لا يدل على أنَّها حروف، لأنَّه قد يوجد أفعال لا تتصرف كـ (نعم وبئس وعسى وليس، وفعل التعجب، وحبذا) فلمَّا كان ذلك يؤدي إلى الالتباس بالأفعال وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعًا لهذا الالتباس"[٢].

نلحظ أنّ النحاة متفقون على علَّة شبه (إنَّ وأخواتها) بالأفعال، وعلى أوجه الشبه، ومتفقون أيضًا على علّة تقديم اسم (إنَّ وأخواتها) على خبرها، والملاحظ أنَّ الاتفاق الأول يسوق إلى الثاني، أي أنَّ علَّة المشابهة هي التي أوجدت علَّة المخالفة، حتى لا يختلط الأصل بالفرع، وإنّما أورد ابن يعيش المسألة تأكيدًا على تفسير الأحكام النحوية بصورة يقبلها عقل المتعلم.

خبر (لا) التي لنفي الجنس:

يذكر الزمخشري أنَّ خبر (لا) النافية للجنس محذوف عند الحجازيين والتميميين، بقوله: "ويحذفه الحجازيون كثيرًا فيقولون: لا أهل، ولا مال، ولا بأس، ولا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار، ومنه كلمة الشهادة، ومعناها: لا إله في الوجود إلا الله، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً"[٣].

(١) انظر، كتاب سيبويه ٢/ ١٣١.

(٢) أسرار العربية، ص ١٤٤.

(٣) شرح المفصل، ١/ ٢٠٧.

فسَّر شارح المفصل الخبر المحذوف في كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) بعلَّتين، الأولى: اعتمد فيها على علّة التعريف والتنكير، في معمولي (لا)، والأخرى على العام والخاص. يقول: "لا يصح أن يكون الخبر (الله) في قولك: لا إله إلا الله، وذلك لأمرين، أحدهما: أنَّه معرفة و(لا) لا تعمل في معرفة. والثاني: أنّ اسم (لا) هنا عام، وقولك: إلا الله، خاص، ولا يكون خبرًا عن العام"[١].

فتفسير ابن يعيش يقوم على أصول عمل (لا) التي لنفي الجنس، إذ هي لا تعمل في المعرفة كما أنَّ اسمها عام، لذلك وجب أن يكون خبرها عامًا كذلك، ولَّما كان لفظ الجلالة خاصًّا، لم يجز أن يكون خبرًا عن اسمها، وقد أكّد ذلك الموصلي[٢] بذكره هاتين العلَّتين.

(١) السابق، ١/ ٢٠٨.

(٢) انظر، شرح كافية ابن الحاجب، ١/ ١٧٥.

المبحث الثاني- تعليل أحكام الأفعال الناقصة:

الأفعال الناقصة:

يفسِّر ابن يعيش الأفعال الناقصة بشيء من التوضيح لمعنى المصطلح، ويجعل ذلك في تبيين معنى النقص فيها، إذ يوضح سبب التسمية وذلك من خلال موازنتها بالأفعال التامة، فالأفعال التامة دالة على حدث وزمان، أمّا هذه الأفعال، فإنّها دالة على زمان وحسب، لذا نقصت عن الأفعال التامة، فسميت ناقصة، ويشير إلى أنّها تسمى (أفعال عبارة) كذلك. وقد فسَّر المصطلح باللجوء إلى الأفعال اللفظية والحقيقية، فدلالة نقصها (الحدث) يعني أنّها أفعال لفظية (شكلية)، دون المعنى الكامل للفعل. يقول: "أمَّا كونها ناقصة فإنَّ الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، نحو قولك: ضرب، فإنّه يدل على ما مضى من زمان، وعلى معنى الضرب، و(كان) إنّما تدل على ما مضى من الزمان فقط، و(يكون) تدل على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدل على زمان فقط، فلمّا نقصت دلالتها كانت ناقصة، وقيل: أفعال عبارة، أي هي أفعال لفظية لا حقيقية؛ لأنّ الفعل في الحقيقة ما دل على حدث، والحدث الفعل الحقيقي، فكأنّه سمي باسم مدلوله، فلمَّا كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف، فلذلك قيل: أفعال عبارة، إلا أنّها لَمَّا دخلت على المبتدأ والخبر، وأفادت الزمان في الخبر، صار الخبر كالعوض عن الحدث، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب، وحيث كانت داخلة على المبتدأ والخبر، وكانت مشبهة للفعل من جهة اللفظ وجب لها أنْ ترفع المبتدأ وتنصب الخبر تشبيهًا بالفعل، إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول"[(١)].

(١) شرح المفصل، ٧/ ٣٥٣-٣٥٤.

والناظر في تفسير ابن يعيش يرى مستوى الوضوح الذي يقدمه شرحه للمصطلح النحوي، ثم ينطلق من توضيح المصطلح إلى توضيح حكم رفع اسم هذه الأفعال، ونصب خبرها. قياسًا بعلَّة الشبه بالفعل، فهو بذلك يبرز قضيتين، الأولى: إعطاء معنى التسمية (علَّة وجود المصطلح)، والأخرى: بيان علّة عملها. وقد حاول ابن يعيش أن يجمع رأيي علَّة نقصانها؛ لأنَّها لا تدل على الحدث، ولأنَّها لا تكتفي بالمرفوع لإتمام معناها. وقد أشار إلى الرأيين أبو حيان الأندلسي[١] من قبل.

وذكر حيدرة اليمني أنَّها تنقص عن الأفعال التامة من أوجه ثلاثة، أولها: "أنَّ الفعل الحقيقي يدل على الحدث وزمان الحدث، وهذه لا تدل إلا على الزمان فقط. الثاني: أنَّ مرفوعها في المعنى هو منصوبها، فإذا قلت: كان زيد قائمًا، فزيد هو القائم، والقائم هو زيد. ومرفوع الفعل غير منصوبه، فإذا قلت: ضرب زيد عمرًا، فزيد غير (عمراً)، وعمرو غير زيد. الثالث: أنَّها تكون حروفًا زائدة، معناها: الصلة، لا فاعل لها، ولا مفعول، نحو قولك: ما كان أحسن زيدًا"[٢].

ويذهب الخوارزمي في هذه المسألة مذهبًا مغايرًا، وهو أنَّ الأفعال الناقصة أفعال تحمل في مدلولاتها الزمان والحدث، ويعترض على مَن يقول بدلالتها على الزمان دون الحدث، ويسوِّغ هذه التسمية بانعدام انعقاد الخبر فيها، يقول: "هذا الكلام[٣] عندي معترض عليه، وذلك أنَّ سائر الأفعال الماضية إنّما كانت تامة من حيث إنَّ فيها خصوص زمانٍ وخصوص لفظٍ، فمن حيث خصوص الزمان يدل على المُضي، ومن حيث خصوص اللفظ يدل على خصوص معنى المصدر،

(١) انظر، ارتشاف الضرب، ٢/ ٧٥.

(٢) كشف المشكل في النحو، ص ٧١-٧٢.

(٣) وهو دلالة تلك الأفعال على الزمان دون الحدث.

وخصوص الزمان مع خصوص اللفظ موجود -هاهنا- فوجب أن يكون تامًا، ولعلَّهم عنوا: أنَّ الفعل الناقص، وإن كان يدل على معنى المصدر كما يدل على معنى الزمان، لكنَّ الخبر ما انعقد لتعريف معنى المصدر فيه؛ لأنَّه معلوم، فكان دلالته عليه وعدم دلالته بمنزلة واحدة"[١].

فالخوارزمي ينفي أن يكون الفعل الناقص بزمان بلا حدث، ويؤكد وجود الحدث، لكنّه يحيل مصطلح النقصان إلى عدم تحقق الفعل بعدم تحقق الخبر، وهو رأي ذهب إليه ابن الحاجب -أيضًا- في شرحه، يقول: "إنّه لو اقتصر على المرفوع لم يستقم فكانت ناقصة"[٢]. لكنَّ الجديد في رأي الخوارزمي أنْ يعترض على القول بأنَّ الأفعال الناقصة لا حدث فيها، ولعلَّه يغالي كثيرًا بذلك، أو أنَّ تصورًا ما لديه، لكنّه لم يفصح عنه بالشرح والتوضيح واكتفى بذكره، مع أنَّه يرى أنَّ الفعل الناقص لا يتحقق إلاّ بالخبر.

فإذا وازنَّا بين شرَّاح المفصَّل الثلاثة نرى أنَّ طريقة ابن يعيش أنجع في تفسير المسألة، إذ راوح بين الرأيين المنعقدين لتسمية (الأفعال الناقصة)، لكنَّها أقوى عند الخوارزمي الذي يرفض فيها فكرًا موجودًا، وهو عدم وجود الحدث في تلك الأفعال. والدارس يرى أنَّ فكر الخوارزمي الجديد يبدو عليه الوهن، إذ لا أحداث لتلك الأفعال، وإنَّما الأفعال تتم بأخبارها، فكيف يكون الحدث في قولنا: كانَ زيد قائمًا، إذا قارناه مع الأفعال التامة، نحو: لعبَ زيدٌ؟ إننا نرى حدثًا في الفعل التام لا نلحظه في الناقص.

---

(١) التخمير، ٣/ ٢٨٤.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل، ٢/ ٧٢.

وأشار الموصلي[١] إلى أنَّ التسمية أتت من عدم إتمام كلام هذه الأفعال بمرفوعها، أو لعدم دلالتها على الحذف (أي حذف خبر). وذكر السيوطي[٢] (ت٩١١هـ) الوجهين؛ عدم دلالتها على الحدث، وعدم اكتفائها بالمرفوع، لأنَّ فائدتها لا تتم به فقط.

والناظر في تعليلات هذه المسألة يجد أنَّ جماعة من النحاة تميل في تعليلها إلى عدم دلالة الأفعال الناقصة على الحدث، وجماعة أخرى تميل إلى أنَّها لا تكتفي بمرفوعها لإتمام المعنى. وقد حاول ابن يعيش أن يوفّق بين الرأيين، فبعد أنْ ذكر المعنى الأول للنقص، ذكر أنّها حين أفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث، فلهذا لا تتم الفائدة بالمرفوع حتى تأتي بالمنصوب.

وقد أكَّد ابن يعيش ما ذهب إليه سيبويه من رفع المعرفة لاسم كان دون النكرة إذا اجتمع معرفة ونكرة في مدخول الأفعال الناقصة، يقول سيبويه: "اعلم أنَّه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تَشْغَل به كان المعرفة، لأنَّه حدُّ الكلام، لأنّهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضربَ رجلٌ زيدًا؛ لأنَّهما شيئان مختلفان، وهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبدُ الله منطلق. تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيدٌ حليمًا"[٣].

والظاهر أنَّ ابن يعيش يذهب إلى ما يذهب إليه صاحب الكتاب باستخدامه العلَّة نفسها، فهو يقول: "اعلم أنَّه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة، فالذي يجعل اسم (كان) المعرفة، أنَّ المعنى على ذلك؛ لأنَّه بمنزلة الابتداء

(١) انظر، شرح الكافية ابن الحاجب، ٢/ ٥٥٩.
(٢) انظر، همع الهوامع، ٢/ ٨٢.
(٣) كتاب سيبويه، ١/ ٤٧.

والخبر ألا ترى أنّك إذا قلت: كان زيد قائمًا، فقائم -هنا- خبر عن الاسم الذي هو زيد. كما كان في الابتداء كذلك"[١].

فذكره تلك العلَّة يعني أنَّه يتمتع بثقافة واسعة مكنته من الاطلاع على الآراء النحوية منذ سيبويه، وهو يستخدمها في شرحه تسهيلاً للأحكام النحوية. فيثبت ما يراه مناسبًا من تلك الآراء التي تخدم الشرح.

ما زال وأخواتها:

يذهب ابن يعيش إلى أنَّ (ما زال، وما فتئ، وما برح، وما انفك) لا تستعمل إلا مع حرف النفي، وعلَّة ذلك أنَّها تثبت الخبر، وتثبت استمراره، وإذا سقط حرف النفي كان المعنى مغايرًا، يقول: "هذه الأفعال لا تستعمل إلا ومعها حرف الجحد، نحو: ما زال، ولم يزل، ولا يزال، وذلك من قبل أنَّ الغرض بها إثبات الخبر واستمراره، وذلك إنّما يكون مع مقارنة حرف النفي؛ لأنّ استعمالها مجردة من حرف النفي تنافي هذا الغرض؛ لأنَّها إذا عريت من حرف النفي لم تفد الإثبات، والغرض منها إثبات الخبر، ولا يكون الإيجاب إلا مع حرف النفي"[٢]. وهو يؤكد ما ذهب إليه الزمخشري بقوله: "والتي في أوائلها الحرف النافي في معنى واحد، وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه، ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى (كان) في كونها للإيجاب"[٣].

(١) شرح المفصل، ٧/ ٣٥٧.
(٢) السابق، ٧/ ٣٧٩.
(٣) شرح المفصل، ٧/ ٣٧٦.

وقد وضَّح الموصلي وابن أبي الربيع[١] (ت٦٨٨هـ) القول في هذه الأفعال بدخول حروف النفي: ما ولم ولا ولن، عليها، يقول الموصلي: "هذه الأفعال الأربعة وهي التي في أولها حرف النفي، وضعت لتدل على استمرار الخبر لذي الخبر لا مطلقًا، بل من الزمان الذي كان قابلاً لذلك الخبر، أي صالحًا له، وتستعمل ماضية لفظًا ومعنى بما، وماضية معنى لا لفظًا بلم، وغير ماضية بلا ولن"[٢].

أثبت ابن يعيش تلك العلّة التي ذهب إليها النحاة، لارتباط حرف النفي بالفعل ارتباطًا لا يحدث معه انفكاك، الأمر الذي دعا إلى تعليل حكم ذاك الارتباط، تسويغًا لفهم المسألة وتسهيلها.

خبر عسى:

يلزم خبر عسى أن والفعل المضارع، لأنّ عسى يقتصر على الماضي، ولا يتصرف إلى المضارع، حيث كان المضارع في خبره ملازمًا لأنْ؛ لأنه دال على المستقبل، وهذا يتناسب ومعنى (عسى) التي تفيد الرغبة في حدوث الشيء. يقول ابن يعيش: "أمَّا لزوم الفعل؛ فلأنَّه لَمَّا منع لفظ المضارع واجتزأ عنه بلفظ الماضي، عوّض المضارع في الخبر، وأيضًا فإنَّه لَمَّا كانت عسى طمعًا، وذلك لا يكون إلاّ في ما يستقبل من الزمان جعلوا الخبر مثالاً يفيد الاستقبال، إذ لفظ المصدر لا يدل على زمان مخصوص؛ وأمَّا لزوم (أنْ) الخبر فَلِما أريد من الدلالة على الاستقبال وصرف الكلام إليه؛ لأنَّ الفعل المجرد من (أنْ) يصلح للحال والاستقبال، و(أنْ)

(١) انظر، البسيط، ٢/ ٦٧١.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، ٢/ ٥٦٩.

تخلصه للاستقبال، والذي يؤيد ذلك أنَّ الغرض بـ (أنْ) الدلالة على الاستقبال لا غير"[١].

وذهب إلى إفادة الاستقبال في (أنْ والفعل المضارع) ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، يقول: "و(عسى) من بين هذه الأفعال تدخل على خبرها (أنْ) مثل قوله سبحانه: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[٢]، و ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[٣]. وإنَّما خالفت أخواتها؛ لأنَّ معناها الطمع والترجي، وهذا المعنى يكون في ما يستقبل، و(أنْ) تصرف الفعل إلى معنى الاستقبال"[٤].

وخلاصة الأمر في خبر عسى كما ذهب إليه النحاة، أنَّها لا تنتقل إلى المضارع، فدخل المضارع في خبرها تعويضًا، ولمَّا كانت دلالتها على المستقبل دخل (أنْ) على الفعل المضارع، وهي تخالف بذلك (كاد).

خبر كاد:

كاد واحد من أفعال المقاربة، يرفع الاسم وينصب الخبر، واشْتُرط في خبره أن يكون فعلاً مضارعًا مجرَّدًا من أنْ، ولعلَّ ذلك عائد إلى المعنى الذي يؤديه (أنْ) مع الفعل، إذ يعطي (أنْ) معنى الاستقبال، بينما الفعل (كاد) دالٌ على قرب حدوث الفعل في الحال دون الاستقبال، فكان التناقض في دلالتهما، فجرِّد خبر (كاد) من (أنْ)، يقول ابن يعيش: "اشترطوا أنْ يكون الخبر فعلاً، لأنَّهم أرادوا

(١) شرح المفصل، ٧/ ٣٩٣.
(٢) المائدة، ٥٢.
(٣) الإسراء، ٨.
(٤) شرح المقدمة المحسبة، ٢/ ٣٥٢، وانظر المعنى نفسه في أسرار العربية، ص ١٢٦، والتخمير، ٣/ ٣٠١، والإيضاح في شرح المفصل، ٢/ ٩٠، والتعليقة، ص ٢٠٥، وشرح كافية ابن الحاجب، ٢/ ٥٧٩.

قرب وقوع الفعل، فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدل على الغرض، وجرِّد ذلك الفعل من (أنْ)؛ لأنَّهم أرادوا قرب وقوعه في الحال، و(أنْ) تصرف الكلام إلى الاستقبال، فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين، ولمّا كان الخبر فعلاً محضًا مجردًا من (أنْ) قدَّروه باسم الفاعل؛ لأنَّ الفعل يقع في الخبر موقع اسم الفاعل، نحو: زيد يقوم، والمراد: قائم"[(١)].

وقد قاس الخوارزمي الفعل (كاد) على (عسى) وجعل في ذلك علّة المخالفة، إذ دلالة الفعل (عسى) تكون للمستقبل، بينما دلالة الفعل (كاد) تكون للحاضر، فكانت (أنْ) مع عسى؛ لتدل على المستقبل، بينما سقطت من (كاد)؛ لتدل على الحاضر، يقول: "(كاد) لَمّا كان لمقاربة الأمر على سبيل الوجود والحصول أجري مجرى (حصل)، ولذلك سقط من خبره (أنْ)، بخلاف (عسى)؛ فإنّه لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطَّمع، ومن ثمَّ قالوا: إنَّ (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال، و(عسى) أذهب في الاستقبال. ألا ترى أنَّك لو قلت: كاد يذهبُ بعد عام، لم يجز؛ لأنَّ (كاد) توجب أنْ تكون شديدة القرب من الحال، ولو قلت: عسى الله أنْ يدخلني برحمته الجنة، لكان جائزًا، وإنْ لم تكن شديد القرب من الحال"[(٢)].

والظاهر أنَّ النحاة مجمعون على امتناع خبر (كاد) من (أنْ) بعلَّة المعنى، وذلك لتنافي دلالة الفعل (كاد) ودلالة (أنْ)، وما جاء على غير ذلك فقليل[(٣)].

---

(١) شرح المفصل، ٧/ ٣٩٥.

(٢) التخمير، ٣/ ٣٠٣، وانظر تلك العلة في شرح كافية ابن الحاجب، ٢/ ٥٨٠، وشرح التصريح على التوضيح، ١/ ٢٨٤.

(٣) انظر، شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم، ص ١٥٦.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الرابع

تعليل أحكام ما يتعلق بالجملتين:

الاسمية والفعلية

المبحث الأول- تعليل أحكام التوابع:

التوابـــــع:

رتَّب ابن يعيش التوابع وفق علَّة المعنى، فجعل التأكيد أولها، ثم الوصف، فعطف البيان، فالبدل فالعطف بحرف، إذ جعل معنى كل واحد هو الدافع لوضعه في مكانه، فالتأكيد يحتمل دلالة واحدة فجعل أولاً، وكان الوصف ثانيًا؛ لأنه يحتمل دلالتين، وتبع الوصف عطف البيان؛ لأنه جزء من النعت، ثم تبعه البدل، وجاء العطف أخيرًا، لأنه يختلف عن بقية التوابع، إذ هو بواسطة حرف. يقول: "التوابع خمسة؛ تأكيد وصفة وعطف بيان وبدل وعطف بحرف، وإنَّما رتبناها هذا الترتيب فقدّم التأكيد؛ لأنّ التأكيد هو الأول في معناه، والنعت هو الأول على خلاف معناه؛ لأنّ النعت يتضمن حقيقة الأوّل وحالاً من أحواله، والتأكيد يتضمن حقيقته لا غير، فكان مخالفًا له في الدلالة، وقد يكون النعت بالجملة وليس كذلك التأكيد، وقدِّم النعت على عطف البيان؛ لأنّ عطف البيان ضرب من النعت، وقدّم عطف البيان على البدل؛ لأنّ البدل قد يكون غير الأوّل، وأُخِّر العطف بالحرف، لأنه يتبع بواسطة، وما قبله يتبع بلا واسطة"[1].

وهذا الترتيب الذي اتخذه ابن يعيش يعتمد على علّة الدلالة والمعنى من جهة الأوّليّة، أمَّا إذا كان بواسطة الحرف، فالعطف بحرف أولاً، وإذا كان على نيّة تكرار العامل فالبدل أولاً، وإذا كان جامدًا فالبيان أولاً، أو مشتقًا فالنعت أولاً. فالترتيب لا يكون كترتيب ابن يعيش إلا في ضوء المعنى الذي يذهب إليه ذاك الترتيب، يقول السيوطي: "إذا اجتمعت رتبت كذلك، بأن يقدّم النعت؛ لأنّه كجزء من متبوعه، ثم البيان، لأنه جار مجراه، ثم التأكيد؛ لأنّه شبيه بالبيان في

(١) شرح المفصل، ٣/ ٥٨٤.

جريانه مجرى النعت، ثم البدل؛ لأنه تابع كلا تابع لكونه مستقلاً، ثم النسق، لأنه تابع بواسطة، ولهذا ناسب ذكرها في الموضع على هذا الترتيب"[(١)]. فالغاية من الترتيب إظهار دلالات كل تابع منفردًا عن غيره من التوابع، ثم إظهار الفرق بين كل التوابع وفق تلك الدلالات، لا الإلزام بمنهجية ابن يعيش في الترتيب، إلا في ضوء المعنى الذي رتَّب على أساسه التوابع.

التأكيـــــد:

تناقش هذه المسألة: التوكيد بـ(كل وأجمع)، وتأكيد الضمير المرفوع بالنفس والعين، وتأكيد الضمير بمثله من الضمائر، والنكرة لا تؤكد بالتأكيد المعنوي، وترتيب أسماء التوكيد.

ينقسم التأكيد إلى لفظي وآخر معنوي. والمعنوي يتم بألفاظ محددة، نحو: كل ونفس وعين ....، وقد جُعل التأكيد بـ (كل، وأجمع) للشيء الذي لا يتجزأ، أشار إلى ذلك ابن يعيش بقوله: "تقول: جاءني القوم كلُّهم أجمعون، فتفيد بذلك استيفاء عدة القوم، ولو قلت: جاءني زيد كلّه أو أجمع، لم يجز؛ لأنّ زيدًا ليس مما يتجزأ ويتبعَّض، فإنْ أردت أنّه جاء سالم الأعضاء والأجزاء جاز، وتقول: أكلت الرغيف كلّه؛ لأنّ الرغيف مما يتجزأ، فيجوز أن يكون أكل الأكثر منه، فنفسه وعينه يؤكد بهما ما يتبعّض؛ لأنهما لإثبات حقيقة الشيء و(كل وأجمع) لا يؤكد بهما إلا ما يتبعّض فاعرفه"[(٢)].

فهذان اللفظان (كل وأجمع) يحملان في مكنوناتهما دلالة تقف في حدودها عند كل ما لا يتجزأ، أوضح هذه الدلالة الموصلي بقوله: "لا يؤكد بكل وأجمع

(١) همع الهوامع، ٥/ ١٦٥.
(٢) شرح المفصل، ٣/ ٥٨٦.

وتوابعهما إلا ما هو ذو أجزاء، إمّا حسًّا، أيّ تدرك أجزاؤه من جهة الحس، أو حكمًا، وهو راجع إلى العامل، لأنّ هذه الألفاظ لّما كانت موضوعة لتقرير أمر المتبوع في الشمول، امتنع تصور الشمول إلا في ما هو ذو أجزاء كذلك، أمّا الأول فهو أن يكون اللفظ موضوعًا لأشياء مجتمعة كالقوس والناس، فيقال: أكرمت القوم كلّهم والناس أجمعهم، واشتريت الجارية كلّها، ولا يقال: جاء زيد كلّه ولا الجارية كلُّها"[(١)].

وأكّد الأستراباذي ذلك بقوله: "لا يصح التأكيد بكل وأجمع إلا لشيء ذي أجزاء ...."[(٢)].

وفي تأكيد الضمير المرفوع بالنفس والعين يذهب ابن يعيش إلى أنّ ذلك لا يكون إلا إذا أُكّد أولاً بالضمير، ثم أُتي بالنفس والعين، فنقول: قمت أنت نفسك، ولا نقول: قمت نفسك؛ لأنّ العوامل تعمل فيهما، فيكونان مرفوعين ومنصوبين ومجرورين، فإن أكدت دون الضمير الظاهر التبس بالنعت وعطف البيان هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمتنع التأكيد بالنفس والعين

(١) شرح كافية ابن الحاجب، ١/ ٣٠٣.

(٢) الوافية في شرح الكافية، ص ١٧٧، والمعنى ذاته في همع الهوامع، ٥/ ١٩٩.

في هذه الحالة خوفًا من إحداث اللبس بالفاعل أو المفعول، إذ يترتب عليه إرباك لتركيب الجملة عند قولنا: عليٌّ ضرب نفسه، واللّبس يكون بكلمة (نفسه) أهي مفعول به أم تأكيد للضمير المستكن في الفعل (ضرب). يقول ابن يعيش: "إن أكدْت المضمر المرفوع بالنفس والعين لم يحسن حتى تؤكّده أوّلاً بالمضمر، ثم تأتي بالنفس أو العين، فتقول: قمت أنت نفسك، ولو قلت: قمت نفسك أو عينك لكان ضعيفًا غير حسن؛ لأنّ النفس والعين يليان العوامل، ومعنى قولنا يليان العوامل: أنّ العوامل تعمل فيهما لا بحكم التبعية، بل يكونان فاعلين ومفعولين ومضافين، وذلك أنّهما لم يتمكنا في التأكيد، بل الغالب عليهما الاسمية، ألا تراك تقول: طابت نفسه وصحت عينه، ونزلت بنفس الجبل، وأخرج الله نفسه، فلما لم يكن التأكيد فيهما ظاهرًا، فكان الغالب عليهما الاسمية لم يحسن تأكيد المضمر المرفوع بهما؛ لأنّه يصير لعدم ظهور التأكيد فيهما كالنعت وعطف البيان"[1].

فهذا الوجه الأول الذي يمنع تأكيد الضمير المرفوع بالنفس والعين من غير توكيده بالضمير، وهو يعود إلى الالتباس بالنعت وعطف البيان بفعل عمل العوامل فيهما؛ لوقوعهما بعدها. أمّا الوجه الثاني الذي يمنع التأكيد، فهو إحداث اللبس بالفاعل والمفعول، فيقول فيه: "ووجه ثان أنّ التأكيد بالنفس والعين من غير تقدم تأكيد آخر، ربما أوقع لبسًا في كثير من الأمر، ألا ترى أنّك لو قلت: هند ضربت نفسها، لم يعلم أرفعت نفسها بالفعل وأخليتَ الفعل من الضمير أم جعلت في الفعل ضميرًا لهند، وأكدته بالنفس، فإذا قلت: هند ضربت هي نفسها، حسن من غير قبح؛ لأنّك لمّا جئت بالمضمر المنفصل علم أنّ الفعل غير خال من المضمر؛ لأنه لا يخلو إمّا أن يكون هو الفاعل أو تأكيدًا، فلا يجوز أن يكون فاعلاً؛

(١) شرح المفصل، ٣/ ٥٩٠.

لأنك لا تأتي بالمنفصل مع القدرة على المتصل، ألا ترى أنك لا تقول: ضربت أنا؛ لأنك قادر على أن تقول: ضربتُ، وإذا لم يجز أن يكون فاعلاً تعين أن يكون تأكيدًا، وإذا كان في الفعل ضمير مؤكد بالضمير المنفصل أمن اللّبس، وجاز توكيده بالنفس والعين"[١].

فتعليل ابن يعيش -هنا- يقوم على تحليل الحكم النحوي، وهو تأكيد الضمير المرفوع بالنفس والعين، إذ كلُّ تعليل لحكم نحوي هو تعليل فيه، أي تعليل فعّال ومفسِّر يعيد فهم الحكم، وإنتاج المعنى الذهني المترتب على هذا الحكم، والملاحظ أن ابن يعيش اعتمد على تحليل مطوّل، الهدف منه كشف صورة هذا الحكم وتوضيح رؤاه.

أمّا تأكيد الضمير بمثله من الضمائر، نحو: قمت أنت، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت، فيكون تأكيد الضمير الذي يقع مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا بلفظ واحد هو ضمير المرفوع، والسبب عند ابن يعيش يعود إلى علّة الأصل، فالأصل في الضمير صيغة واحدة، وقد قاس ذلك على الأسماء الظاهرة والأسماء المبهمة، إذ "إنّ أصل الضمير أن يكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر كما كانت الأسماء الظاهرة على صيغة واحدة، والإعراب في آخرها يبيِّن أحوالها، وكما كانت الأسماء المبهمة المبنية على صيغة واحدة وعواملها تدل على إعرابها ومواضعها، نحو: جاءني هذا، ورأيت هذا، ومررت بهذا"[٢].

(١) شرح المفصل، ٣/ ٥٩١.
(٢) السابق، ٣/ ٥٩١.

بينما جعل الموصلي تأكيد الضمير المتصل المرفوع والمنصوب والمجرور بالمرفوع بعلّة عدم المخالفة لمتبوعه، حيث لا تظهر فيه علامة الإعراب، يقول: "لأنّه لمّا لم يظهر فيه إعراب يخالف به متبوعه جاز ذلك"[(١)].

والرأي عندي أنّ (أنت) هو لفظ يؤكد الضمير المتصل مهما كان موقع الضمير وإعرابه، وهو (أنت) يقع في محل رفع، وفي محل نصب، وفي محل جر، فهو يوافق الموضع الذي يكون عليه الضمير المتصل، فهو في موضع توكيد مرفوع، في قولنا: قمت أنت، وفي موضع توكيد منصوب في قولنا: رأيتك أنت، وفي موضع توكيد مجرور في قولنا: مررت بك أنت، وعليه فإنّ الضمير المنفصل (أنت) يتغير وفق تغير الضمير المتصل، لذلك يأتي مؤكدًا له رفعًا ونصبًا وجرًا. وهذا يعني أنه تجرد عن وظيفة ضمير الرفع المنفصل، وأصبح يؤدي الوظائف الأخرى في حال تبعيته وتوكيده ما قبله.

والنكرة لا تؤكد بالتأكيد المعنوي؛ لأنّ النكرة تحمل في ذاتها الشمول وتبتعد عن ثبات الحقيقة، بينما التأكيد المعنوي يأتي لتمكين الحقيقة في النفس، إضافة إلى أنّه يؤكد معارف، أي شيئًا محددًا، لا مبهمًا غير محدد، يوضح ذلك ابن يعيش فيقول: "إنّما لم تؤكّد النكرات بالتأكيد المعنوي؛ لأنّ النكرة لم يثبت لها حقيقة، والتأكيد المعنوي إنّما هو لتمكين معنى الاسم، وتقرير حقيقته، وتمكين ما لم يثبت في النفس محال، فأمّا التوكيد اللفظي، فهو أمر راجع إلى اللفظ وتمكينه من ذهن المخاطب وسمعه خوفًا من توهم المجاز أو توهم غفلة عن استماعه، فاللفظ هو المقصود في التأكيد اللفظي، فأمّا المعنوي فإنّما المراد منه الحقيقة، ولذلك أعيد

(١) شرح كافية ابن الحاجب، ١/ ٣٠٤.

المعنى في غير ذلك اللفظ، وأمر آخر أنّ الألفاظ التي يؤكد بها في المعنى معارف، فلا تتبع النكرات توكيدًا لها، لأنّ التوكيد كالصفة"[١].

وصرّح المجاشعي بذلك بقوله: "إنّ النكرة لم يثبت لها عين، فلا يصح توكيدها، لأنّ التوكيد إنّما هو تثبيت للعين وإزالة للّبس عنها. ولأنّ هذه الأسماء معارف فلا تتبع النكرات توكيدًا لها لاختلاف ما بينهما، وذلك أنّ النكرة تدل على العموم، والمعرفة تدل على الخصوص"[٢].

والعلّة نفسها عند البصريين[٣]، إذ الألفاظ التي يؤكد بها معرفة والنكرة شائعة، فتأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه.

بينما يرى صاحب التخمير أنّ العلّة في امتناع تأكيد النكرة بالتأكيد المعنوي هي علّة التناقض فـ "تأكيد النكرات لا يجوز. وذلك أنّ تأكيد النكرة يشتمل على ضرب من التناقض، فلا يجوز، بيانه: أنّ الغرض من التأكيد بيان أنّ إسناد الفعل إلى تلك البقعة التي استبعد المخاطب استناده إليها واقع، وفي ذلك تصريح من المتكلم بأنّ ذلك المؤكد معهود للمخاطب، وتنكيره تصريح منه بأنّه غير معهود، وذلك ضرب من التناقض"[٤].

وذهب ابن يعيش[٥] إلى أنّ الأسماء التي يؤكد بها معارف، مبرزًا اختلاف النحاة في علّة جعلها معرفة، فهو يذكر ثلاثة من الآراء التي تؤكد معرفتها، أجملها بما يأتي: أولها: أنّها بمعنى المضاف إلى الضمير، لأنّك إذا قلت: رأيت الجيش أجمع،

---

(١) شرح المفصل، ٣/ ٥٩٥.
(٢) شرح عيون الإعراب، ص ٢٢٣.
(٣) انظر، الإنصاف، ٢/ ٤٥٥، مسألة رقم (٦٣).
(٤) التخمير: الخوارزمي، ٢/ ٨٤.
(٥) انظر، شرح المفصل: ٣/ ٥٩٦-٥٩٧.

كان التقدير: رأيت الجيش جميعه أو أجمعه، وآخَرها: أنّها معرفة بالوضع، هي من قبيل الأعلام، نحو: زيد وعمرو، وثالثها: أنّها معدولة عمّا فيه الألف واللام، والمراد: الأجمع والأجمعون، كما أنّ (أمس) معدولة عن الأمس.

فابن يعيش يظهر هذه الآراء فقط من غير أن يميل إلى رأي منها، فاستخدامه لها جاء في أثناء توضيحه للمعرفة في تلك الأسماء وحسب، وهو يرى أنّها معارف، يؤكد ذلك باستحضاره آراء النحاة.

والدارس يرى أنّ هذه الآراء تثبت المعرفة لتلك الأسماء بحجج يبدو عيها الاعتباط أو الارتجال أكثر من الإقناع المنطقي، فالأول: يجعلها بمعنى المضاف إلى الضمير من غير أن يسوّغ ذلك، والآخَر: عرّفها بحجة سهلة من غير عناء عندما جعلها كالأعلام، والثالث: جعل الألف واللام فيها على الأصل، فهي معرفة أصلاً، والأصل غالب على التحول.

والرأي عندي أنّها معرفة بملازمتها المعرفة، أو بمعرفتها حقيقة النكرة وموقعها، فتقربها من المعرفة، من هنا وقع المعنى المعرفي لها رغم صياغتها التنكيرية.

وابن الورّاق واحد من أصحاب الرأي الأول، إذ يرى أنّ (أجمعين) معرفة؛ لأنّها تقع موقع المضاف إلى ما يعرّفها، يقول: "إنْ قال قائل: قد علمنا أنَّ (كلّهم وأنفسهم) يتعرفان بالإضافة، فمن أين زعمت أنَّ (أجمعين) معرفة؟ قيل له: لأنّ جمعه أقيم مقام الإضافة، أي: مقام إضافته إلى ما يعرّفه، إذ كان الأصل أن تقول:

مررتُ بالقوم أجمعهم، فحذف لفظ الضمير، وأقيم الجمع بالواو والنون مقامه"[١].

لكنّ الرأي الذي يذهب إليه ابن أبي الربيع أقرب -عندي- إلى الإقناع والصواب، فهو يعتمد على قيام المعرفة والنكرة على معنى واحد، يقول: "إنّ هذا الموضع مما ترادف فيه المعرفة والنكرة على معنى واحد، فيقال: ما يصلح برجلٍ خير منك، على معنى: ما يصلح بالرجل خير منك، وكأنّه إذا نطق الواحد نُطق بالآخر، فجرى (خير منك) صفة على النكرة الصالحة فكان الرجل، وكذلك هذا، لأنّه لو قال: صمت الشهر كلّه، أي: صمت هذه الحقيقة كلّها، لكان المعنى: صمت شهرًا كلّه، لأنّه لا يريد شهرًا بعينه، وإنّما يريد هذه الحقيقة"[٢].

أمّا أسماء التوكيد فهي مرتبة لا يأتي بعضها قدمًا على بعض، فـ (نفسه وعينه) يتقدمان على كلّ، وذلك بعلّة التمكن، إذ هما أشدُّ تمكنًا في الاسم، وقد رتّب ابن يعيش هذه الأسماء بقوله: "فنفسه وعينه مقدمان على (كلٍّ)؛ لأنهما أشدُّ تمكنًا في الاسمية من (كلٍّ) على ما تقدم، و(كلٌّ) مقدمة على (أجمع)؛ لأنّ (كلاً) تكون تأكيدًا وغير تأكيد، و(أجمع) لا تكون إلا تأكيدًا، تقول: إنّ القوم كلّهم في الدار، فيجوز رفع (كلٍّ) ونصبها، فالنصب على التأكيد والجار والمجرور والخبر، وأمّا الرفع فعلى الابتداء وخبره الجار والمجرور بعده، والجملة من الابتداء والخبر خبر.... أمّا ما بعد أجمع فتوابع لا تقع إلا بعدها، فأكتع تابع لأجمع يقع بعده، كقولنا: حسن بَسَن، وأبصع تابع لأكتع يقع بعده، هذا ترتيبها"[٣].

---

(١) علل النحو، ص ٣٨٨-٣٨٩.

(٢) البسيط، ١/ ٣٧٧.

(٣) شرح المفصل، ٣/ ٥٩٨.

والملاحظ أنَّ ابن يعيش أظهر علَّة تقدم هذه الألفاظ بعضها على بعض تسويغًا لحكم التقدم، إذ الشرح لهذا الحكم يستدعي إبراز الصورة الإقناعية فيه، وقد عمل ابن يعيش ذلك بغية التوصيل إلى تفسير واضح، يساعد الدارس على فهم الحكم النحوي، إذ تقدمت (عين ونفس) على (كل) بعلَّة التمكن في الاسم، وتقدمت (كل) بعلَّة الشمول والتوسع، إذ هي للتأكيد وغير التأكيد، بينما كانت (أجمع) للتأكيد فقط، أمَّا تقدم (أجمع) على (أكتع وأبصع) فلأنَّهما تابعان لها.

وقد ذكر ابن الورّاق[١] هذه العلل، وأكَّدها المجاشعي[٢]، إلاّ أنَّ الأنباري[٣] ذكر بعضًا من العلل التي تغاير ما سبق، حيث أشار إلى أنَّ النفس والعين يدلان على حقيقة الشيء، وكلُّهم وأجمعون يدلان على الإحاطة والعموم، والإحاطة والعموم يدلان على محاط به، ففيهما معنى التبع، والنفس والعين ليس فيهما هذا المعنى، أمَّا كلّهم فقدِّم على (أجمعين)؛ لأنَّ معنى الإحاطة فيه أقلّ وضوحًا، ففي (أجمعين) أظهر، لأنَّ (أجمعين) مشتقة من الاجتماع، بينما (كل) لا اشتقاق له.

والظاهر أنَّ الأنباري ينطلق في شرحه إلى علل دلاليَّة تجعل أسماء التوكيد تتقدم على بعضها، وهي أكثر ظهورًا منها عند ابن يعيش الذي ينطلق في تعليله من قوة هذه الأسماء في التركيب.

الوصف (النعت):

يقع تحت هذا الموضوع: الوصف بظرف المكان دون ظرف الزمان، وامتناع نعت المعرفة بالجملة، وأخص المعارف، وامتناع وصف الضمائر.

---

(١) انظر، علل النحو، ص ٣٨٧-٣٨٨.

(٢) انظر، شرح عيون الإعراب، ص ٢٢٣.

(٣) انظر، أسرار العربية، ص ٢٥٤، وانظر هذا التعليل في شرح كافية ابن الحاجب، ١/ ٣٠٤.

من القضايا التي درسها ابن يعيش في الوصف، وصف الموصوف بظرف المكان غير ظرف الزمان، ولعلَّ ذلك عائد إلى اختصاص الصفة بصاحبها، إذ المكان يختص بصاحبه، ولا يشاركه فيه غيره، أمَّا الزمان فلا يختص بصاحبه، فنقول: هذا رجل عندك، ولا نقول: هذا رجل الآن، يقول ابن يعيش: "إن كان الموصوف شخصًا لم تصفه إلاّ بالمكان، نحو: هذا رجل عندك، ولا تصفه بالزمان، لا تقول: هذا رجل اليوم ولا غدًا؛ لأنَّ الغرض من الوصف تحلية الموصوف بحال تختص به دون مشاركة في اسمه ليفصل منه، والزمان لا يختص بشخص دون شخص فلا يحصل به فصل"(١).

ومن المعلوم أنَّ كل جملة وقعت صفة، فهي واقعة موقع المفرد، ولها محلّ ذلك المفرد من الإعراب، وقد فسَّر ابن يعيش أن يكون المفرد أصلاً تقع مكانه الجملة بعلَّة الإفراد والتركيب، إذ المفرد أصل للمركب، يقول: "إنَّ البسيط أول والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد، ثم وقعت موقعه الجملة، فالاسم المفرد هو الأصل، والجملة فرع عليه، ونظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل"(٢).

فتفسير ابن يعيش للأصل في الإفراد أمر يسوغ فهمه، لكن الانتقال به إلى الشريعة أمر فيه نظر، إذ ليس الأصل أنْ يكون القياس في العدد حسب، كما هو في الشهادة في الشريعة، لكنّ القياس -هنا- في أصالة الشيء، فالمفرد أصل في المركب، لأنَّ المركب يتكون من المفرد. لكن شهادة الرجل ليست أصلاً في شهادة المرأة أو المرأتين أو أكثر، فالشهادة حكم للذكر والأنثى ولا أحد يسبق الآخر،

(١) شرح المفصل، ٣/ ٦١٠.
(٢) السابق، ٣/ ٦١١.

لكنَّ المفرد أسبق في الوجود من المركب، وعليه لا يمكن اللجوء إلى هذا القياس في الأصالة.

والمعرفة لا توصف إلاّ بالمعرفة، والنكرة لا توصف إلاّ بالنكرة، يقول سيبويه: "اعلم أنَّ المعرفة لا توصف إلاّ بمعرفة، كما أنَّ النكرة لا توصف إلاّ بنكرة"(١).

ومن ذلك يفسِّر ابن يعيش امتناع نعت المعرفة بالجملة، وجواز ذلك للنكرة، لأنَّ الجملة نكرة، والنكرة تنعت بالنكرة، ولا تقع للمعرفة، يقول: "اعلم أنَّه لا ينعت بالجملة معرفة، لو قلت: هذا زيد أبوه قائم، على أنْ تجعله صفة لم يجز، فإن جعلته حالاً جاز، وإنَّما لم توصف المعرفة بالجملة؛ لأنَّ الجملة نكرة، فلا تقع صفة للمعرفة؛ لأنَّها حديث، ألا ترى أنَّها تقع خبرًا، نحو: زيد أبوه قائم، ومحمد قام أخوه، وإنَّما تحدث بما لا يعرف فتفيد السامع ما لم يكن عنده، فإنْ أردت وصف المعرفة بجملة أتيت بالذي، وجعلت الجملة في صلته، فقلت: مررت بزيد الذي أبوه منطلق، فتوصلت بالذي إلى وصف المعارف بالجملة"(٢).

وقد ذكر جماعة من النحاة(٣) هذا التفسير صراحة، يقول ابن السراج: "لا يجوز أن تصف المعرفة بالجمل، لأنَّ الجمل نكرات، والمعرفة لا توصف إلاّ بمعرفة، فإذا أردت ذلك أتيت بـ (الذي) فقلت: مررتُ بزيد الذي أبوه قائم، وبعمرو الذي قائم أبوه"(٤).

---

(١) كتاب سيبويه، ٢/ ٦.

(٢) شرح المفصل، ٣/ ٦١٢.

(٣) انظر، المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، ٢/ ٤١٦، والوافية في شرح الكافية: الأستراباذي، ص ١٦٧.

(٤) الأصول في النحو، ١/ ٣١.

ويوضّح المجاشعي منع نعت النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة، بعلّة العموم للنكرة والخصوص للمعرفة، أي بعلّة دلالية، يقول: "إنَّ النكرة عامة يدل واحدها على أكثر منه. والمعرفة خاصة لا تدل إلاّ على نفسها. فلو نعتَّ المعرفة بالنكرة، والنكرة بالمعرفة، لكنت قد نعت القليل بالكثير، والكثير بالقليل، وهذا لا يجوز. ولأنَّ النعت متمم لبيان الاسم، فلا ينبغي أن يخالفه في تعريفه وتنكيره؛ لأنَّ النكرة مجهولة فلا يصح أن تبيِّن المعروف. والمعرفة ثابتة العين، فلا يصح أن تتبع ما لم يثبت له عين وهو النكرة"[١].

وذكر الخوارزمي أنَّ "الجمل نكرات لخلوها من التعريف، بدليل أنَّ التعريف ليس إلاّ الإشارة، والإشارة ليست في الجمل"[٢]. بينما عدَّ ابن الحاجب تنكير الجمل من قبيل الحكم، إذ الحكم في المعنى نكرة، يقول: "إنّما كانت الجمل نكرات؛ لأنّها تقدَّر باعتبار الحكم، والحكم في المعنى نكرة. فكان الاسم الذي ينسبك منها نكرة، وتقديره أنك تقول في الفعلية: مررتُ برجلٍ قام أبوه، فقدَّره بقائم أبوه، فتأخذ الاسم من الحكم لا من المحكوم عليه، ولو كانت اسمية كقولك: مررت برجل أبوه قائم لكان تقديره: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، فينسبك من الحكم الذي هو الثاني"[٣].

وتوصف النكرة بالجمل الخبرية؛ لأنَّ المقصود من الوصف إيضاح الموصوف، ولا يتم ذلك بالجمل الإنشائية، لأنها مبهمة[٤].

---

(١) شرح عيون الإعراب، ص ٢٢٨-٢٢٩، وانظر المعنى ذاته في أسرار العربية، ص ٢٦٠-٢٦١.
(٢) التخمير، ١/ ٩٣.
(٣) الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٤٤٤.
(٤) انظر، شرح كافية ابن الحاجب: الموصلي، ١/ ٢٩١.

ويكون النعت تابعًا للمنعوت؛ لأنَّهما كالشيء الواحد، فالنعت والمنعوت أخص من المنعوت وحده، فإذا قلنا: مررت برجل، فهو من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، بينما إذا قلنا: مررت برجل ظريف، فهو في الدلالة شيء غير الأول، إذ هو من الرجال الظرفاء الذين كل واحد منهم رجل ظريف، فهذه في الدلالة أخص من تلك، لأنَّ كلَّ رجل ظريف رجل، لكن ليس كل رجل رجلاً ظريفًا، يقول ابن يعيش: "إنَّما قلنا أنَّهما كالشيء الواحد من قبل أنَّ النعت يخرج المنعوت من نوع إلى نوع أخص منه، فالنعت والمنعوت بمنزلة نوع أخص من نوع المنعوت وحده"[(١)].

وافق ابن يعيش سيبويه في أخص المعارف، وهي: الضمائر والأعلام والمبهمات (أسماء الإشارة) وما عرِّف بالألف واللام، وما أضيف إلى واحد منها، وقد جعل ابن يعيش الموافقة لسيبويه في ترتيبها حسب الأعرف كما يقول. فأخصها وأعرفها الضمائر، وعلل ابن يعيش ذلك بأنَّ الضمير لا يكون إلاّ إذا ذكر الاسم قبله، فهو عائد عليه، ومعروف به، ثم العلم وما أضيف إلى معرفة، ثم ما فيه الألف واللام، يقول: "اعلم أنّ المعارف مرتبة في التعريف والترتيب المذكور، فأعرفها وأخصها المضمرات، وذلك لأنك لا تضمر الاسم إلاّ بعد تقدم ذكره، ومعرفة المخاطب على من يعود ومن يعني، أو تفسير يقوم مقام الذكر، ولذلك استغنى عن الوصف، ثم العلم، ثم المبهم، وما أضيف إلى معرفة من المعارف فحكمه حكم ذلك المضاف إليه في التعريف؛ لأنَّه يسري إليه ما فيه من التعريف، ثم ما فيه الألف واللام، هذا مذهب سيبويه"[(٢)].

---

(١) شرح المفصل، ٣/ ٦١٤.

(٢) السابق، ٣/ ٦١٦.

ولا يبدو هذا الترتيب على مذهب سيبويه، إذ لم يذكر هذا الترتيب، وإنَّما رتبها بقوله: "المعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التنوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار"[(١)].

واختلف النحاة في أعرف المعارف، فذهب البصريون إلى أنَّ الاسم العلم أعرف المعارف؛ لأنَّ الأصل في الاسم العلم أنَّ يوضع لشيء بعينه لا يقع لغيره من أُمَّته، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم المبهم، نحو هذا وذاك، أعرف من الاسم العلم؛ لأنّه يعرف بشيئين: بالعين وبالقلب، أمّا العلم فيعرف بالقلب وحده[(٢)].

ويذكر الأنباري[(٣)] أنّ سيبويه يذهب إلى أنّ أعرف المعارف الاسم المضمر، لأنّه لا يضمر إلا وقد عُرِف. ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف، ثم الاسم العلم، ثم الاسم المبهم.

وأكد العكبري ما يقوله صاحب الإنصاف، يقول: "أعرف المعارف المضمر عند سيبويه"[(٤)].

وغير أنّ ما في كتاب سيبويه يختلف عمَّا ذهب إليه النحويون، إذ جعل الاسم العلم أوّلاً، ثم لمّا أشار إلى المضمر، كان في أثناء تعليله جعل المضمر من المعارف، يقول: "إنّما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنّما تضمر اسمًا بعد ما تعلم أنَّ مَنْ يُحدِّث قد عرف مَنْ تعني وما تعني، وأنك تريد شيئًا يعلمه"[(٥)].

---

(١) كتاب سيبويه، ٢/ ٥.

(٢) انظر، الإنصاف، ٢/ ٧٠٧، مسألة رقم (١٠١).

(٣) انظر، السابق، ٢/ ٧٠٧، المسألة نفسها.

(٤) اللباب، ١/ ٤٩٤.

(٥) كتاب سيبويه، ٢/ ٦.

يتضح مما سبق أنّ ابن يعيش والعكبري والأنباري ينقلون عن سيبويه ما ليس من كلامه، حيث لا يقول ما ينقلونه عنه. والرأي الذي يذهب إليه في أخصِّ المعارف يتفق ورأي البصريين.

وعلل ابن يعيش عدم وصف المضمرات بعلَّة الوضوح في معناها، لذا لا تحتاج إلى ما يوضحها، يقول: "أمّا المضمرات فلا توصف، وذلك لوضوح معناها، ومعرفة المخاطب بالمقصود بها، إذ كنت لا تضمر الاسم إلا وقد عرف المخاطب إلى من يعود، ومن تعني، فاستغنى ذلك عن الوصف، ولا يوصف بها؛ لأنّ الصفة تحلية بحال من أحوال الموصوف، والمضمرات لا اشتقاق لها، فلا تكون تحلية"(١).

وصرَّح بذلك سيبويه، يقول: "اعلم أنَّ المضمر لا يكون موصوفًا، من قبل أنّك إنّما تضمر حين تُرى أن المحدِّث قد عرف من تعني"(٢).

وأكّد ذلك المبرّد بقوله: "أمّا المضمر: فإنّه لا يجوز نعته، لأنّك لا تضمره حتى يعرفه المخاطب"(٣).

فالنحاة متفقون على أنّ الضمائر لا توصف، ومتفقون أيضًا على علّة عدم وصفها من حيث وضوحها، وعدم احتياجها إلى ما يوضحها. أمّا وصف الاسم، فإنّه يوصف بما دونه أو بما يساويه في التعريف، وذلك لعلّتين عند ابن يعيش، تعتمد الأولى على أنّ الصفة تتمة وزيادة، والثانية أنّ الصفة في الحقيقة خبر، أي: يقع عليها الصدق والكذب، يقول: "يوصف الاسم بما دونه في التعريف أو بما

(١) شرح المفصل، ٣/ ٦١٧.
(٢) كتاب سيبويه، ٢/ ١١.
(٣) المقتضب، ٤/ ٢٨٤، وانظر المعنى نفسه في الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٤٤٥.

يساويه، وذلك لوجهين: أحدهما، أنّ الصفة تتمة للموصوف وزيادة في بيانه، والزيادة تكون دون المزيد عليه وأمّا أن تفوقه فلا، فإذًا وَجْهُ الكلام أن تبدأ بالأعرف، فإن كفى وإلاّ أتبعته ما يزيده بياناً. وأمّا الوجه الثاني فإنّ الصفة خبر في الحقيقة، ألا ترى أنّه يحسن أن يقال لمن قال: جاءني زيد الفاضل، كذبت في ما وصفته به أو صدقت، كما يحسن ذلك في الخبر"[١].

وقد ذكر ابن السراج[٢] أنّه لا يجوز أن تكون الصفة أخصَّ من الموصوف.

فالصفة تبع للموصوف، وأقل شأنًا منه، فهي إذن فرع عليه، ولا يكون الفرع أخصّ من الأصل، وإلا صار الفرع أصلاً والأصل فرعًا، وحدث اللّبس بينهما، فمنعًا لهذا التحول لا يوصف الاسم بما هو أعرف منه.

البـــــدل:

البدل لفظ يتبع المبدل منه في معناه وإعرابه، ويختلف عن الصفة والتأكيد، والعلّة في ذلك علّة وضوح وإزالة لبس، وإبطال للتوسع في المبدل منه، وضح ذلك ابن يعيش بقوله: "اعلم أنّه قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيد؛ لأنَّ فيه إيضاحًا للمبدل ورفع لبس، كما كان ذلك في الصفة، وفيه رفع المجاز، وإبطال التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه، ألا ترى أنّك إذا قلت: جاءني أخوك، جاز أن تريد كتابه أو رسوله، فإذا قلت: زيد، زال ذلك الاحتمال كما لو قلت: نفسه أو عينه"[٣].

(١) شرح المفصل، ٣/ ٦٢٠.
(٢) انظر، الأصول في النحو، ١/ ٣٣.
(٣) شرح المفصل، ٣/ ٦٣٢-٦٣٣.

فالفارق بين البدل والنعت والتوكيد أنّ البدل يطرح المبدل منه، ويستغني عنه، بينما النعت والتوكيد يوضحان صاحبهما ولا يستغنيان عنه.

وقد بيَّن ابن الحاجب الفارق بين البدل والنعت والتوكيد بالإشارة إلى الأصالة والتتمة، يقول: ".... هذا بخلاف الصفة والتأكيد؛ لأنَّ الصفة والتأكيد في حكم التبع، فإذا كان الأول معرفة أو نكرة كان ما هو كالتتمة له، كذلك هو البدل إمّا أن تقول في حكم تقرير العامل: يظهر الأمر ويصير كالجملتين، فلا يلزم التطابق. وإمّا أن تقول: عامله العامل الأوّل، ولكن لمّا كان مقصودًا، والأوّل كالتتمة لم يلزم مطابقته كما لزم في التتمة لقوّة ما هو أصل وضعف ما هو فرع، والبدل أصل؛ لأنّه مقصود والصفة فرع؛ لأنّها تتمة"[(١)].

وما يؤكد هذه التتمة إشارة ابن يعيش في عدم التطابق بين البدل والمبدل منه، كما يتطابق النعت مع المنعوت، يقول: "ليس الأمر في البدل والمبدل منه كالنعت والمنعوت، فيلزم تطابقهما في التعريف والتنكير، كما كان ذلك في النعت؛ لأنَّ النعت من تمام المنعوت، وتحلية له، والبدل منقطع من المبدل منه يقدر في موضع الأول على ما ذكرنا، فلذلك يجوز بدل المعرفة من المعرفة والنكرة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة"[(٢)].

وسوَّغ ابن يعيش إبدال الضمير من الضمير، نحو: رأيته إياه، واحتج لذلك بأنَّ الضمير المنفصل كالاسم الأجنبي، يقول: "رأيته إياه"، فإياه ضمير منفصل وهو بدل من الهاء في (رأيته)، وهو ضمير متصل، وساغ ذلك لأنَّ الضمير

(١) الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٤٥١.
(٢) شرح المفصل، ٣/ ٦٣٦.

المنفصل يجري عندهم مجرى الأجنبي؛ ألا ترى أنّهم لا يجيزون ضَرْبْتُنِي، ويجيزون: ما ضربتُ إلاّ إياي"[١].

لكنّه لا يحسن أن تبدل من ضمير المتكلم والمخاطب، ولعل ذلك عائدٌ إلى علة الوضوح، إذ هما واضحان لا يحتاجان إلى توضيح، يقول العكبري: "وكلّ الأسماء يصلح أن يُبدل منها إلا ضمير المتكلم والمخاطب؛ لأنهما في غاية الوضوح، كقولك: مررت بي زيد، وبك عمرو"[٢].

وأكد ابن يعيش ذلك بقوله: "اعلم أنّ المضمرات كلها لك أن تبدل منها، إلا ضمير المتكلم والمخاطب، فلا يحسن البدل من كل واحد منهما عند أكثر النحويين، لو قلت: مررت بك زيدٍ، أو مررت بي زيدٍ، أو بي المسكينِ، كان الأمر لم يجز شيء من ذلك، لأنَّ الغرض من البدل البيان، وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح فلم يحتج إلى بيان"[٣].

والدارس يرى أنّ عدم استحسان البدل من ضمير المتكلم والمخاطب، ليس العلة فيه الوضوح، وإنّما العلة عائدة إلى الأصل، إذ الأصل في (رأيته زيدًا) هو زيد، والضمير إشارة إليه، فهو إذًا فرع على الاسم، ولا يكون الأصل (العمدة) فرعًا على الفرع في الأصل (الضمير)، فالجملة: رأيتُ زيدًا. ولَّما دخل الضمير امتنع استحسان بدل الاسم منه بغرض التحول؛ تحول الأصل إلى الفرع، إذ يصعب ذلك؛ لأنّ الضمير رتبته في المعارف بعد الاسم العلم كما يشير سيبويه[٤]، إضافة إلى أنّه أصبح معرفة بإشارته إلى الاسم، يقول سيبويه: "إنّما صار الإضمار

(١) السابق، ٣/ ٦٣٩.

(٢) اللباب، ١/ ٤١٢، وانظر المعنى ذاته في شرح كافية ابن الحاجب، ١/ ٣٠٩.

(٣) شرح المفصل، ٣/ ٦٣٩.

(٤) انظر، كتاب سيبويه، ٢/ ٥.

معرفة؛ لأنّك إنّما تضمر اسمًا بعد ما تعلم أنّ مَنْ يُحدِّث قد عَرَف مَنْ تعني وما تعني"[1].

والرأي أنَّ النحاة الذين ذهبوا إلى أنّ الضمير أعرف المعارف، وقعوا في لَبس، فاتخذوا علَّة الوضوح في نفي استحسان البدل من ضمير المتكلم والمخاطب، واللّبس ناجم عن جعل الضمير أعرف المعارف، وهو بذلك لا يحتاج إلى ما يعرِّفه ويوضحه.

(١) السابق، ٢/٦.

المبحث الثاني- تعليل أحكام الإضافة:

ذكر المجرورات:

تسمى حروف الجر حروف الإضافة، يعود ذلك إلى دلالتها، فهي تضيف معنى الفعل إلى الاسم المجرور بها، أي إيصالها الفعل إلى الاسم، يقول ابن يعيش: "إنَّما قيل لها حروف الإضافة؛ لأنَّها تضيف معنى الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بها، ومعنى إضافتها معنى الفعل إيصاله إلى الاسم، فالإضافة معنى، وحروف الجر لفظ، وهي الأداة المحصلة له"(١).

ويبدي الموصلي تسويغًا لتسميتها حروف الجر مستندًا إلى طبيعة عملها أيضًا، فيقول: "وسميت حروف الجر، إمَّا لأنَّها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، وإمّا لأنَّها أضيفت إلى عملها، كقولهم: حروف الجزم وحروف النصب، وقد تسمى حروف الإضافة وحروف الخفض"(٢).

فهي جارة بطبيعة عملها وهو الجر، أو بطبيعة معنى عملها وهو وصول معاني الأفعال إلى الأسماء التي تجرها، يؤكد الأستراباذي ذلك بقوله: "حروف الجر حروف وضعت لإضافة الفعل أو معناه إلى ما يليه، نحو: مررت بزيدٍ، وأنا مارٌ بزيد، ولهذا سميت حروف الإضافة، وسميت أيضًا حروف الجر تسمية باعتبار معمولها"(٣).

فالنحاة متفقون على هذه التسمية، والعلَّة فيها علَّة وظيفية؛ إذ الغرض من هذه الحروف هو توصيل معاني الأفعال إلى الأسماء، فلأنَّها تضيف معنى الفعل

---

(١) شرح المفصل، ٢/ ٤٨٦.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، ٢/ ٦٠٠.

(٣) الوافية في شرح الكافية، ص ٢٩٩.

إلى الاسم سميت حروف إضافة، فهي إذن واسطة تربط الفعل بالاسم. فابن يعيش لمَّا استخدم هذا التعليل، أفادنا بأنَّه يبدأ تفسير الأحكام النحوية من أسمائها، أي مصطلحاتها النحوية، ثم يدخل في قضاياها الخاصة.

الإضافة المعنوية واللفظية:

تُظهر المسألة ما يأتي: امتناع إضافة المعرفة، ودخول الألف واللام في ما إضافته لفظية، و(غير ومثل وشبه ....) لا تتعرف عند إضافتها، وأسماء تلزمها الإضافة، وأسماء لا تدخل عليها الألف واللام، وإضافة الشيء إلى نفسه.

الإضافة تعرِّف أو تخصص، لذا يجوز أن يضاف الاسم النكرة إلى معرفة، فتكسب المضاف تعريفًا، أو يضاف إلى نكرة، فتكسبه تخصيصًا، أمَّا إضافة المعرفة إضافة معنوية، فغير جائزة؛ لأنَّ الغرض من الإضافة موجود فيه، وهو المعرفة، يقول ابن يعيش: "اعلم أنَّك لا تضيف إلاّ نكرة، نحو قولك: غلام زيد، وصاحب عمرو؛ لأنَّ الإضافة يبتغى بها التعريف أو التخصيص، لأنَّ المضاف يكتسي من المضاف إليه تعريفًا إنْ كان معرفة، وتخصيصًا إنْ كان نكرة، فإذا قلت: غلام زيد، فالغلام كان نكرة شاملاً كلَّ غلام، فلمَّا أضفته إلى (زيد) صار معرفة، وخص واحدًا بعينه، فإذا قلت: غلام رجل، فإنَّ المضاف إليه وإنْ كان نكرة إلاّ أنَّه حصل للمضاف بإضافته إليه نوع تخصيص، ألا ترى أنه خرج عن شياعه، ويميَّز عن أن يكون غلام امرأة، فعلى هذا لا يجوز إضافة المعرفة مع بقاء تعريفها فيها، فإذا أريد إضافة المعرفة سلب تعريفها عنها حتى تصير شائعة في التقدير، كرجل وفرس، ثم تكتسي تعريفًا إضافيًا غير التعريف الذي كان فيها، ولذلك لا يجمع بين الألف

واللام والإضافة، لأنَّ ما فيه الألف واللام لا يكون إلاّ معرفة، ولم يمكن اعتقاد التنكير مع وجودهما"[١].

أمَّا دخول الألف واللام في ما إضافته لفظية، فجائز، فقد قالوا: مررت بزيد الحسن الوجه، وقد ساغ ذلك من حيث إنَّ الإضافة لا تعطيه تعريفًا؛ لأنَّ غرضها انفصال المضاف عن المضاف إليه، وقد علل هذا الدخول ابن يعيش بعلَّة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، يقول: "وقد جاءت الألف واللام في ما إضافته لفظية، قالوا: مررت بزيد الحسن الوجه، وهند الجائلة الوشاح، وساغ ذلك من قبل أنَّ الإضافة لا تكسوهما تعريفًا، من حيث كان النية فيها الانفصال، إذ التنوين مراد، والمضاف إليه في نيّة المرفوع إذ كان فاعلاً في المعنى. فلمَّا كانت الإضافة لا تكسوهما تعريفًا ولا تخصيصًا لم يمتنع دخول الألف واللام إذا احتيج إلى التعريف"[٢].

وقد جوَّز سيبويه إضافة المعرَّف بالألف واللام إلى ما في أل ولام، يقول: "يجوز لك أن تقول: هذا الحسنُ الوجه، فيصير معرفة بالألف واللام، كما يصير الرجل معرفة بالألف واللام، ولا يكون معرفة إلاّ بهما"[٣].

وتقع الإضافة اللفظية على ما فيه النون، نحو: ضاربان، وضاربون، ولَّما لم يعط المضاف معرفة بثبوته، نحو: ضاربان زيد، وضاربون زيد، كان لا بد من حذف النون، ثم إدخال الألف واللام على المضاف تخفيفًا، نحو: الضاربا زيد، والضاربو زيد، وقد ذكر ذلك ابن يعيش بقوله: "لّما كانت الإضافة منفصلة والنية

(١) شرح المفصل، ٢/ ٤٩٣.
(٢) السابق، ٢/ ٤٩٦.
(٣) كتاب سيبويه، ١/ ٤٢٩.

ثبوت النون لم يتعرف بما أضيف إليه، وكان سياق إضافته وإثبات النون وفصله مما بعده من حيث التنكير، فلمّا لم يقع التعريف بالإضافة كما يقع في غلام زيد، وأريد تعريفه أدخلوا ما يقع به التعريف من الألف واللام، وأفادت الإضافة هاهنا ضربًا من التخفيف بحذف التنوين والنون"[١].

وقد صرَّح الخوارزمي بأنَّ الألف واللام دخلا على المضاف في هذه الحالة؛ لأنَّ المضاف إليه لم يعط المضاف تعريفًا، يقول: "وإنَّما الوجه الصحيح ما ذكرته آنفًا من أنَّه وقع اليأس عن تعريف المضاف بالمضاف إليه، فتدخل اللام على المضاف"[٢].

ومعلوم أنّ المضاف يكتسي من المضاف إليه تعريفًا أو تخصيصًا، إلاّ أنَّ هذه الفائدة لا تكون في بعض الأسماء نحو: غير ومثل وشبه، ولعلَّ امتناع تعريفها رغم إضافتها إلى معرفة عائد إلى إبهامها، فهي غير محددة على شيء بعينه، مما يدفع القول باستمرار الغموض فيها، يوضح ابن يعيش هذا بقوله: "وقد جاءت أسماء أضيفت إلى المعارف ولم تتعرف بذلك؛ للإبهام الذي فيها، وأنَّها لا تختص واحدًا بعينه، وذلك (غير ومثل وشبه) فهذه نكرات وإنْ كنَّ مضافات إلى معرفة، وإنّما نكرهن معانيهن، وذلك لأنَّ هذه الأسماء لَّما لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها، لم تتعرف، ألا ترى أنَّ كلَّ من عداه فهو غير وجهة المماثلة والمشابهة غير منحصرة، فإذا قلت: مثلك، جاز أن يكون مثلك في طولك، وفي لونك، وفي علمك، ولن

(١) شرح المفصل، ٢/ ٤٩٦.
(٢) التخمير، ٢/ ١٢.

يحاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء، فلذلك من الإبهام كانت نكرات"[١].

ويذكر المبرد[٢] أنَّ هذه الأسماء نكرات حتى لو أضيفت، والعلّة فيها أنَّها لا تخص شيئًا.

والحقيقة أنَّ تعليل ابن يعيش لتنكير هذه الأسماء يزيدها وضوحًا. وهناك من الأسماء كالظروف، نحو: فوق، وتحت، وقدام ....، ما هو لازم للإضافة حتى يكتسب تعريفًا، لأنَّها غير واضحة المعالم، يقول ابن يعيش عن هذه الأسماء: "فهذه الظروف تلزم الإضافة، وإنَّما لزمت الإضافة هذه الأشياء؛ لأنَّها أمور نسبية، فإنَّ فوقًا يكون بالنسبة إلى شيء فوقًا، وتحتًا بالنسبة إلى شيء آخر، وكذلك أمام وسائرها، فلزمتها الإضافة للتعريف، وتحقيق الجهة"[٣].

ومن الأسماء التي تلزمها الإضافة (عند، ولدن، ولدى) وهي ظروف معناها القرب، وتلزمها الإضافة لعلَّة البيان، فهي لا تختص مكانًا محددًا، يبين ذلك ابن يعيش بقوله: "ومن ذلك (عند، ولدن، ولدى)، وهي ظروف معناها القرب والحضرة، ولذلك لزمت الإضافة للبيان، إذ كانت مبهمة، لأنَّها لا تختص مكانًا معينًا، لأنَّ القرب والمجاورة أمر إضافي، إذ الشيء يكون قريبًا من شخص بعيدًا من آخر، وهي لابتداء الغاية في الزمان والمكان، وذلك قولك: من لدن صلاة العصر إلى وقت كذا، ومن لدن الحائط إلى مكان كذا، فهي مشتركة في البابين"[٤].

---

(١) شرح المفصل، ٢/ ٥٠١.
(٢) انظر، المقتضب، ٤/ ٢٨٩.
(٣) شرح المفصل، ٢/ ٥٠٣.
(٤) السابق، ٢/ ٥٠٤.

وذكر ابن يعيش أنَّ (مثل، وشبه، وكلّ، وبعض) أسماء لا تدخل عليها الألف واللام، وذهب في تعليل ذلك إلى أنَّ معنى الإضافة متضمنٌ فيها، فلا يجوز أن يجتمع فيها تعريفان، يقول: "لا يقال: المثل، ولا الشبه، ولا الكل ولا البعض؛ لأنَّ ذلك كالجمع بين الألف واللام، ومعنى الإضافة من جهة تضمنها معنى الإضافة، فصارت الإضافة فيها كالملفوظ بها، وذلك من قبل أنَّ (مثلاً) يقتضي مماثلاً، و(شبهًا) يقتضي مشبهًا به"[(١)]. فهذه الألفاظ لا تستعمل إلا مضافة[(٢)].

أمَّا إضافة الشيء إلى نفسه فلا تقع؛ لأنَّ الإضافة تعرِّف وتخصص، والشيء لا يعرِّف نفسه، ولا يخصصها بالإضافة، فإذا كان معرفة لم يحتج إلى معرفة، والمتضايفان يخالف بعضهما بعضًا. يفسِّر ابن يعيش امتناع إضافة الشيء إلى نفسه متوافقًا وأحكام النحو، فيقول: "إضافة الشيء إلى نفسه مما لا يصح، وذلك من قبل أنَّ الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص، والشيء لا يعرف بنفسه، لأنَّه إن كان معرفة كان مستغنيًا عن الإضافة بما فيه من التعريف؛ لأنَّ نفسه موجودة غير مفقودة، وليس في الإضافة إلاّ ما فيه، وإن كان عاريًا منه كان أذهب في الإحالة والامتناع؛ لأنَّ الاسمين المترادفين على حقيقة واحدة لا يصيران غيرين بإضافة أحدهما إلى الآخر، ويحدث بذلك تخصيص كما يحدث من إضافة الأسماء المتباينة، نحو: غلام زيد، وراكب فرس، مع أنَّ التضايف إنّما يقع بين شيئين كل واحد منهما غير الآخر، كما أنّ التفرقة تكون أيضًا في ما كان كذلك، فلذلك لا تضيف اسمًا إلى اسم آخر مرادف له على حقيقته ولا إلى كنيته"[(٣)].

---

(١) السابق، ٢/ ٥٠٨.

(٢) انظر البسيط، ٢/ ٨٨٥.

(٣) شرح المفصل، ٣/ ٥٣٤.

واحتجَّ البصريون بامتناع إضافة الشيء إلى نفسه، وذهبوا في ذلك إلى العلَّة التي ذهب إليها ابن يعيش، يقول الأنباري: "أمَّا البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّه لا يجوز؛ لأنَّ الإضافة إنَّما يراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه، لأنَّه لو كان فيه تعريف كان مستغنيًا عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف، إذ يستحيل أن يصير شيئًا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه؛ فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما متفقًا"[١].

وأجاز الكوفيون[٢] ذلك إذا اختلف اللفظان، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾[٣]. لكنَّ الخروج من حكم الكوفيين يكون بأنَّ المضاف إليه محذوف تقديره: حق الأمر اليقين.

واتفق العكبري[٤] مع البصريين في رأيهم، إذ ذكر حجتهم وعلَّتهم، كما ذكر حجة الكوفيين وعلَّتهم أيضًا.

إضافة أسماء الزمان إلى الفعل:

لا يصح أن يقع الفعل مضافًا إليه، لأنَّ الأفعال لا تكون إلاّ نكرات، فهي إذن لا تُخرِج المضاف من حيِّز النكرة، وهي علَّة ابن يعيش، الذي ذهب إلى أنَّ العلَّة في ذلك علَّة إبهام للمضاف، يفسِّر ذلك بقوله: "إنَّ الإضافة إلى الأفعال مما لا يصح، لأنَّ الإضافة ينبغي بها تعريف المضاف، وإخراجه من إبهام إلى تخصيص

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٤٣٧، مسألة رقم (٦١).
(٢) السابق، ٢/ ٤٣٧، مسألة رقم (٦١).
(٣) الواقعة ٩٥.
(٤) انظر، اللباب، ١/ ٣٩١.

على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه، والأفعال لا تكون إلاّ نكرات، ولا يكون شيء منها أخص من شيء، فامتنعت الإضافة إليها لعدم جدواها"[١].

وعلى رغم أنَّ الإضافة للأفعال غير جائزة، إلاّ أنَّ ابن يعيش جوَّز إضافة اسم الزمان إليها، وذكر آراء النحاة في ذلك، وهي ثلاثة[٢]: أولها، جعل الإضافة لعلَّة المشابهة في المناسبة، حيث الزمان حركته الفلك، والفعل حركته الفاعل، وآخَرها، يعلل التجويز بإضافة الجزء إلى الكل، كون الفعل يدلُّ على الزمان والحدث، وثالثها، جعل الإضافة إلى الجملة لفظًا، والمصدر تقديرًا.

وقد جعل ابن يعيش رأيه في هذه الآراء مجتمعة، أمَّا ابن السراج فقد ذهب إلى الرأي الأول السابق، يقول ابن السرّاج: "اعلم أنَّ حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء، وأنَّ الأصل والقياس ألاّ يضاف اسم إلى فعل، ولا فعل إلى اسم، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك، فخصَّت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال، لأنَّ الزمان مضارع للفعل، لأنَّ الفعل له بُني، فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره، لما فيه من الدليل عليهما"[٣].

وذهب الأخفش: سعيد بن مسعدة (ت ٢١٠هـ) إلى أن الأفعال لا يضاف إليها لأنَّها دالة على الأشياء، إذ الإضافة تكون للأشياء لا إلى ما يدل عليها، يقول: "لم يدخل الأفعال جر، لأنَّها أدلة، وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه.

---

(١) شرح المفصل، ٣/ ٥٤٦.

(٢) السابق، ٣/ ٥٤٧.

(٣) الأصول في النحو، ١/ ١١، وانظر هذا الرأي في اللباب، ١/ ٣٩٢، وانظر تلك الآراء في علل النحو، ص ٤٤٤، والتعليقة، ص ٣١٨.

وأمَّا زيد وعمرو، وأشباه ذلك، فهو الشيء بعينه، وإنَّما يضاف إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدل عليه"[١].

ويذكر الزجاجي[٢] علَّة امتناع الإضافة إلى الأفعال، وذكر أنَّ الإضافة في الكلام ثلاثة أوجه: إضافة الشيء إلى مالكه، نحو: هذا ثوب زيد، وإضافة الشيء إلى مستحقه أو الموصل إليه، نحو: الحمد لله، وحرف الجر موصل الفعل إلى مفعوله، وإضافة الشيء إلى جنسه، نحو: هذا خاتم ذهب، فلمَّا كانت الأفعال لا تملك شيئًا ولا تستحقه كان دليلاً على أنَّ الإضافة إلى الأفعال غير سائغة.

لكنَّ الأخفش جوَّز إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال بعلَّة الضعف، إذ الأزمنة ظروف، والظروف أضعف من بقية الأسماء، فكانت الإضافة إلى الأفعال تعويضًا عن هذا الضعف، يقول: "الأزمنة كلُّها يجوز أن تكون ظروفًا، فالظروف أضعف من سائر الأسماء، فعوضوها الإضافة إلى الأفعال"[٣].

وقد أضيف ما يشبه الزمان إلى الفعل، فجعلت (آية) مضافة إلى الفعل، لأنَّها دالة على الوقت، والدال على الوقت يقاس بمثيله (اسم الزمان)، يوضح ذلك ابن يعيش بقوله: "أضافوا (آية) إلى الجملة من الفعل والفاعل؛ لأنَّه بمنزلة الوقت، وذلك أنَّ الآية العلامة، والأوقات علامات لمعرفة الحوادث وترتيبها، في كونها ما يتقدم منها وما يتأخر، وما يقترن وجوده بوجود غيره، والمقدار الذي بين وجود المتقدم منها والمتأخر، فصار ذكر الوقت علمًا له، ألا ترى أنَّها تكون علامات لحلول الديون وغيرها، فصح إضافة الآية إلى الفعل كما تضيف الوقت؛

(١) نقلاً عن الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ص ١٠٩.
(٢) الإيضاح في علل النحو، ص ١٠٨.
(٣) نقلاً عن الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ص ١٣٨.

لأنهما في التحصيل يؤولان إلى شيء واحد"[١].

فالعلّة في إضافة (آية) إلى الفعل هي علّة القرب، إذ يقرب معناها من الوقت[٢]. لكنّ الزجاجي ينفي أن تضاف (الآية) إلى الفعل، فإضافتها عنده غير جائزة، ولا صحيحة؛ لأنها ليست بوقت[٣].

حذف المضاف:

في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه يرى ابن يعيش أن المضاف محذوف في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾[٤]، لأنّ الذات (من اتقى) لا تكون خبرًا عن حدث البر، والقضية في ذلك تقوم على الاتساع والإعجاز، يقول ابن يعيش: "وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ تقديره: (برَّ مَنْ)، وإن شئت كان تقديره: ولكن ذا البرِّ من اتقى، فلا بد من حذف المضاف؛ لأنّ البرَّ حدث، ومَنْ اتقى جثة، فلا يصح أن يكون خبرًا عنه؛ لأنَّ الخبر إذا كان مفردًا كان هو الأوّل أو منزلاً منزلته، فلذلك حمل على حذف المضاف، والأوّل أشبه؛ لأنّ حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بالاتساع من المبتدأ، لأنَّ الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور"[٥].

ويضعِّف ابن يعيش حذف المضاف وإبقاء عمله بعلّتين؛ الأولى: علَّة نيابة؛ إذ المضاف نائب عن حرف الجر، وإذا حذفت المضاف فقد حذفت حرف الجر ونائبه، فيصعب بقاء العمل، والعلَّة الأخرى: علّة استحسان، إذ لا يحسن حذف

(١) شرح المفصل، ٣/ ٥٥٠.
(٢) انظر، التخمير، ١/ ٤٧، والتعليقة، ص ٣١٩.
(٣) انظر، الإيضاح في علل النحو، ص ١١٦.
(٤) البقرة، ١٨٩.
(٥) شرح المفصل، ٣/ ٥٥٩.

الجار وإبقاء عمله، يقول: "اعلم أنَّ حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس قليل في الاستعمال، أمَّا ضعفه في القياس فلوجهين؛ أحدهما: أنَّ المضاف نائب عن حرف الجر، وخلف عنه، فإذا قلت غلام زيد، فأصله: غلام لزيد، وإذا قلت: ثوب خزٍّ، فأصله: ثوب من خزٍّ، فحذفت حرف الجر، وبقي المضاف نائبًا عنه، ودليلاً عليه، فإذا أخذت تحذفه، فقد أجحفت بحذف النائب والمنوب عنه، وليس كذلك في الفصل قبله، نحو ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[1]، لأنك أقمت المضاف إليه مقامه، وأعربته بإعرابه، فصار المضاف المحذوف كالمطروح المنسي، وصارت المعاملة مع التأنيث الملفوظ به. والوجه الثاني: أن المضاف عامل في المضاف إليه الجرَّ، ولا يحسن حذف الجار وتبقية عمله"[2].

والملاحظ أنّ ابن يعيش في تعليله السابق ينطلق من الإقناع لتفسير الحكم النحوي، ففي العلّة الأولى يصعب حذف المضاف، ونائبه مع بقاء عمله في التركيب، وهو تعليل في الواقع يفسر تلك الصعوبة، والعلّة الأخرى ناتجة عن الأولى، إذ غياب المضاف يستدعي غياب عمله، أمَّا غيابه وبقاء عمله، فإنّه يستدعي لبسًا في فهم التركيب النحوي.

وقد قلَّل ابن يعيش حذف المضاف إليه بعلّة أنّه يأتي لتعريف أو تخصيص المضاف، فإذا حذف حذفت تلك الفائدة للمضاف، يقول: "اعلم أنّه قد جاء عنهم حذف المضاف إليه، وهو أقل من حذف المضاف وأبعد قياسًا، وذلك لأنّ الغرض من المضاف إليه التعريف، والتخصيص، وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضًا للغرض وتراجعًا عن المقصود"[3].

---

(١) يوسف، ٨٢.

(٢) شرح المفصل، ٣/ ٥٦٣.

(٣) السابق، ٣/ ٥٦٧.

المضاف إلى ياء المتكلم:

يرى ابن يعيش أنّ المضاف إلى ياء المتكلم يُكسَر ما قبلها البتة، وقد علل ذلك بتغيّر ياء المتكلم في حالتي الرفع والنصب، فتكون (هذا غلامو) في حالة الرفع، وتكون (رأيت غلاما) في النصب، لتُناسب الحرف المعرب الذي يسبقها في الحالتين، يقول: "اعلم أنَّ ياء المتكلم حكمها أن يكسر ما قبلها، نحو قولك: غلامِي. وصاحبي ودلوِي، وإنّما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم، ليسلم الياء من التغيير والانقلاب، وذلك أنّ ياء المتكلم تكون ساكنه ومفتوحة، فلو لم يكن يكسر ما قبلها لكانت تنقلب في الرفع واوًا في لغة من أسكنها، وكان اللفظ في الرفع: هذا غلامو، فيذهب صيغة الإضافة، وكانت تنقلب في النصب ألفًا في لغة من فتحها، فكنت تقول: رأيت غلاما، فلمّا كان إعراب ما قبلها يؤدي إلى تغييرها، وانقلابها إلى لفظ غيرها رفضوا ذلك، وعدلوا إلى كسر ما قبلها البتة"[(١)].

والأمر عندي يختلف عمّا ذهب إليه ابن يعيش في تفسيره لهذا الحكم النحوي، وهو أنّ لزوم الكسر للحرف الذي يسبق ياء المتكلم يقع لعلَّة صوتية في الرفع، ولعلَّة وظيفية غرضها أمن اللّبس –في النصب، ففي الرفع يلتقي ضم وياء، نحو: (هذا قلمُي، galamuy) وهو ما يصعب على اللسان النطق به. فالعلَّة إذن علّة صوتية غرضها الخفة والسهولة.

أمّا نصبها فرغم أنّ الفتح أخفُّ الحركات إلا أنَّ النصب يجعل الكلمة تنتهي بفتح قبل ياء المتكلم، نحو: (رأيتُ قلمَي galamay) فيحدث اللّبس مع المثنى

(١) شرح المفصل، ٣/ ٥٧٢، وانظر الحكم النحوي نفسه في التخمير، ١/ ٦٥، وشرح كافية ابن الحاجب، ص ١٦١.

المضاف، وتجبنًا لهذا اللبس قُلِبت الفتحة إلى كسرة، واختيرت الكسرة لأنّها الحركة المناسبة للياء.

إضافة الأسماء الستة إلى الياء:

تضاف الأسماء الستة إلى ياء المتكلم، وحكمها في ذلك حذف لاماتها؛ تخفيفًا، بالقياس على حذف لاماتها في حالة الإفراد، نحو: أب، وأخ، وحم، وعدم ظهور لاماتها عند إضافتها إلى ياء المتكلم غرضه أنّ علامات الإعراب غير ظاهرة فيها، بسبب الإعلال بالقلب، يوضح ذلك ابن يعيش بقوله: "إنّما لم تُعِدْ لاماتها في الإضافة إلى ياء النَّفْس كما تعيدها إذا أضفتها إلى غير ياء النَّفْس في قولك: أخو زيد، وأخوك؛ لأنّ حذف لامات هذه الأسماء في حال الإفراد، إنّما كان لضرب من التخفيف على غير قياس، وإنّما أعيدت حين أريد إعرابها بالحروف للمعنى الذي ذكرناه، فكان إعادة ما هو منها أولى من اجتلاب حرف غريب أجنبي. وأمّا إذا أضيفت إلى ياء النَّفْس فلا يظهر فيها الإعراب، لأنّه موضع يلزمه الإعلال بالقلب، وقد استمر فيه الحذف فأمضى ذلك فيه، ولم يرد إليه ما كان يلزمه من الإعلال"[(١)].

فالعلّة هي علّة قلب للواو، لكنّ الدارس يرى أن المسألة تفسَّر تفسيرًا صوتيًا في حال إعراب الأسماء الستة بالحركات، إذ تسقط لام الكلمة (الواو)، ويظهر هذا التفسير في الحالات الإعرابية الثلاثة على النحو الآتي:

ففي حالة الرفع تقع الواو بين ضمتين نحو: (أخُوُي ’aḫuwuy) مما يؤدي إلى سقوطها، لوقوعها بين حركتين قصيرتين متماثلتين، فتصبح: (’aḫuuy)، فتلتقي ضمتان مما يؤدي إلى اندماجهما على صورة ضمة طويلة (’aḫūy) ثم

(١) شرح المفصل، ٣/ ٥٨٠-٥٨١.

تقلب هذه الضمة الطويلة إلى كسرة لمناسبة الياء (ʾaḥīy) وبعدها تقصر هذه الكسرة إلى قصيرة فتصبح (ʾaḥiy) ثم تقلب الياء إلى كسرة قصيرة، فتلتقي الكسرتان لتكونا كسرة طويلة (ʾaḥī).

والكتابة الصوتية هي:

ʾaḥuwuy→ ʾaḥuuy→ ʾaḥūy→ ʾaḥīy→ ʾaḥiy→ ʾaḥī

وفي حالة النصب تكون الصورة الصوتية (ʾaḥuway) تسقط الواو لوقوعها بين حركتين مختلفتين لصعوبة النطق، فتصبح (ʾaḥuay) تماثل الضمة الفتحة، فتصبح (ʾaḥaay) ثم تدمج الفتحتان. فتصبح (ʾaḥāy) وحتى لا تلتبس هذه الصورة النطقية بالمثنى تقلب الفتحة الطويلة إلى كسرة طويلة لتناسب الياء. فتصبح (ʾaḥīy) ثم تقصر إلى كسرة بسبب إضافتها إلى ياء المتكلم، فتصبح (ʾaḥiy)، ثم تقلب الياء إلى كسرة قصيرة، فتلتقي الكسرتان لتكونا كسرة طويلة (ʾaḥī) والكتابة الصوتية لهذه الحالة هي:

ʾaḥuway → ʾaḥuay→ ʾaḥaay → ʾaḥāy → ʾaḥīy → ʾaḥiy → ʾaḥī

أمَّا في حالة الجر فالنطق هو (ʾaḥuwiy)، تسقط الواو بسبب وقوعها بين حركتين مختلفتين لصعوبة النطق، فتصبح الصورة (ʾaḥuiy) ثم تماثل الضمة الكسرة، فتصبح (ʾaḥiiy) تدمج الكسرتان (ʾaḥīy) ثم تقصر الكسرة الطويلة، فتصبح (ʾaḥiy)، والصورة النهائية لنطقها هي: (ʾaḥī).

والكتابة الصوتية لهذه الحالة هي:

ʾaḥuwiy → ʾaḥuiy → ʾaḥiiy → ʾahīy → ʾaḥiy → ʾaḥī

المبحث الثالث- تعليل أحكام الحروف :

حروف الإضافة:

تصل الأفعال بالأسماء، ولمّا ينتابها نقص بالضعف تصلها بواسطة الحروف، فيقال: نظرتُ إلى عمرو، وجُعل عمل تلك الحروف الجر، والعلّة في ذلك علّة مخالفة بين الفعل الواصل إلى الأسماء بوساطة والفعل الذي يصل إلى الأسماء بنفسه، وقد اقتضت الجر للمخالفة، إذ إنّ الرفع للفاعل، والنصب للمفعول، يوضح ابن يعيش ذلك بقوله: "وجُعلت تلك الحروف جارة، ولم تُفضِ إلى الأسماء النصب من الأفعال قبلها؛ لأنّهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره، ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف، وجُعلت هذه الحروف جارة؛ ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي، ولمّا امتنع النصب لما ذكرناه لم يبق إلا الجر؛ لأنّ الرفع قد استبد به الفاعل، واستولى عليه، فلذلك عدلوا إلى الجر؛ لأنّ الجر أقرب إلى النصب من الرفع؛ لأنّ الجر من مخرج الياء والنصب من مخرج الألف، والألف أقرب إليها من الواو"[1].

وكان ابن الورّاق قد أوضح عمل هذه الحروف حينما أشار إلى أنّها تأتي لإيصال الأفعال بالأسماء التي قد تكون فاعلة أو مفعولة، فعملها الجرُّ وهو وسط بين الرفع والنصب، يقول: "إنّ حروف الجرِّ تكون موصلة للأفعال إلى ما بعدها، فتدخل مرة على الفاعل، ومرة على المفعول به.... ، فلمّا كانت هذه الحروف تدخل على الفاعل والمفعول، جُعل حركتها بين حركة الفاعل والمفعول متوسطًا،

(١) شرح المفصل، ٨/ ٤٨١.

وهو الكسر، لأنه وسط اللسان، والضم من الشفة، والفتح من أقصى الحلق، فلهذا خُصَّ بالجر"[١].

وخلاصة قول النحاة[٢] في عمل حروف الجر ثلاثة أمور، أحدها: أنها عملت في الأسماء الإعراب الذي لا يكون إلا فيها، وهو الجر، وآخَرُها: أنها لَما كانت تدخل على المرفوع والمنصوب اختير لها حركة متوسطة بين الرفع والنصب، وثالثها: أنهم أرادوا أنْ يفرِّقوا بين الفعل الذي يصل بنفسه إلى الأسماء، والفعل الذي يحتاج إلى حرف.

الباء للإلصاق:

أوضح ابن يعيش سبب كسر باء الإلصاق مع أنّ حقها الفتح، وجعل ذلك بعلّة القياس، إذ قاسه على لام الجر لشبهه به من نواح، هي: العمل ولزوم الحرفية. وهما من حروف الذلاقة، يقول: "اعلم أنّ الباء -أيضًا- من حروف الجر، نحو: مررت بزيد، وظفرت بخالد، وهي مكسورة، وكان حقها الفتح، لأنّ كل حرف مفرد يقع في أول الكلمة حقه أنْ يكون مفتوحًا، إذ الفتحة أخف الحركات، نحو: واو العطف، وفائه، إلا أنهم كسروا باء الجر حملاً لها على لام الجر، لاجتماعهما في عمل الجر، ولزوم كل واحد منهما الحرفية بخلاف ما يكون حرفًا واسمًا، وكونهما من حروف الذلاقة"[٣].

---

(١) علل النحو، ص ٢٠٦.

(٢) انظر، شرح عيون الإعراب، ص ١٩٠، وأسرار العربية، ص ٢٢٩، واللباب، ١/ ٣٥٢، والتعليقة، ص٢٩٢.

(٣) شرح المفصل، ٨/ ٥٠١.

فالعلّة التي يذكرها ابن يعيش في كسر باء الجر تعتمد على الشبه، وذلك بالقياس على لام الجر لاتفاقهما في أوجهٍ ذكرها.

والرأي عندي أنَّ كسرها يقع لعلّة صوتية، إذ الباء المكسورة تقبل الحركات الثلاث؛ الضم والفتح والكسر، في حال وقوعها سابقة للباء المكسورة، وتقبلها أيضًا تالية لها دون عناء، على النحو الآتي:

- ـٍ... + بِ ← تتم العملية النطقية بلا صعوبة، فنقول:

أكلتُ بِاليد وأكلتَ بِاليدِ، وأكلتِ بِاليد.

كما تتم مع الصامت السابق غير المحرك، نحو: أكلتْ بِاليد.

- بِ +ـٍ... ← تتم عملية النطق، نحو:

مررتُ بِأُمي، ومررتُ بِأبي، ومررتُ بِإسماعيل.

كما تتم مع الصامت التالي للباء المكسورة غير المحرّك، نحو: (بِالْيد)، بينما لا تقبل الباء غير المكسورة ذلك بسهولة، لصعوبة النطق:

- ـٍ... + بْ ← عملية صعبة في النطق، نحو:

أكلتْ بْاليد

أو: بْ + ...، نحو: بْأُمي.

لام الاختصاص:

لام الاختصاص من الحروف الجارة، وله معنيان؛ الملك، نحو: الدار لزيد، والاستحقاق، نحو: السرج للدابة، وأصل هذا الحرف أن يكون مفتوحًا مع المظهر، لأنّ الفتح أخفُّ الحركات، لكنّه وقع مكسورًا. وقد ذكر ابن يعيش تفسيرًا

لكسره، يقوم على علّة الفرق مع لام الابتداء، إذ لام الابتداء مفتوح، ولو فتح لام الاختصاص لوقع اللّبس بينهما، يقول: "اعلم أنّ أصل هذه اللام أن تكون مفتوحة مع المظهر؛ لأنّها حرف يضطر المتكلم إلى تحريكه، إذ لا يمكن الابتداء به ساكنًا فحُرِّك بالفتح؛ لأنّه أخف الحركات، وبه يحصل الغرض، ولم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منه، وإنّما كسرت مع الظاهر للفرق بينها وبين لام الابتداء، ألا تراك تقول: إنّ هذا لَزيد، إذا أردت أنّه هو، وإنّ هذا لِزيد، إذا أردت أنّه يملكه"[(١)].

فالعلّة التي يذهب إليها ابن يعيش مقنعة، إذ الذهاب إلى الخفة في الحركات أمر تطلبه عملية النطق؛ لذا اختيرت الفتحة حركة لهذه اللام من ناحية، ومن ناحية أخرى منعت الفتحة اللّبس مع لام الابتداء، ولم تُختَر الضمة من جهتين، الأولى: نطقية، إذ يصعب نطق اللام محركة بالضم، فلا نقول: إنّ هذا لُزيد، والأخرى: دلالية، إذ تغيب الدلالة على الإقرار بأنّه زيد.

واو القسم وباؤه:

تبدل واو القسم من الباء لعلّة الخفة، إذ نطق الواو أخف من نطق الباء، وقد جعلت الواو بدلاً من الباء لعلّتين، ذكرهما ابن يعيش: "أحدهما: أنّها من مخرجها من الشفتين، والآخر: من جهة المعنى، وذلك أنّ الباء معناها الإلصاق والواو معناها الاجتماع، والشيء إذا لاصق الشيء فقد جاء معه"[(٢)].

فالعلّة الأولى علّة صوتية تعتمد على مخرج الصوت، أمّا الأخرى فهي علّة معنوية، إذ الباء تفيد الإلصاق والواو تفيد الجمع، وهما بذلك متفقان في المعنى.

---

(١) شرح المفصل، ٨/ ٥٠٨.

(٢) شرح المفصل، ٨/ ٥٢٠.

وقد ذكر ابن الورّاق العلّة الأولى في أثناء الإجابة عن إبدال الواو من الباء، إذ قال مجيبًا: "إنّ الواو من مخرج الباء وهي مع ذلك كثيرة الدّور في الكلام، وتزاد في مواضع كثيرة، فلقربها من الباء، وما فيها مما ذكرناها، كانت أولى من غيرها"(١).

وكان المجاشعي قد صرح بتينك العلّتين. حين قال: "إنها أبدلت منها لأمرين: أحدهما: قرب معناها من معنى الباء، وذلك أنّ الواو للإجماع، والباء للإلصاق، وهذان المعنيان يتقاربان، والثاني: أنّها قريبة المخرج منها، لأنهما جميعًا من الشفتين"(٢).

فاستحضار ابن يعيش لتينك العلّتين يؤكد أنّه يحاول تفسير الأحكام النحوية، الجزئية والكلية على حدٍّ سواء، محاولاً تقديم البراهين على اتخاذ أي حكم نحوي.

الحروف المشبّهة بالفعل:

تحدّث ابن يعيش عن (إنّ وأخواتها)، وعن علّة عملها في ما بعدها، فهي تشبه الفعل من جهة اللفظ، إذ هما مبنيان على الفتح، ومن جهة المعنى، في أنّها تطلب فاعلاً ومفعولاً، وهذه تطلب مبتدأ وخبرًا. وهي تشبه الأفعال التي يتقدم مفعولها على فاعلها، يقول ابن يعيش: "هذه الحروف تنصب الاسم، وترفع الخبر لشبهها بالفعل، وذلك من وجهين؛ أحدهما: من جهة اللفظ والآخر من جهة المعنى. فأمّا الذي من جهة اللفظ، فبناؤها على الفتح كالأفعال الماضية، وأمّا الذي

(١) علل النحو، ص ٢١٢.

(٢) شرح عيون الإعراب، ص ١٩٨-١٩٩، وانظر العلّتين في أسرار العربية، ص ٢٤٧، وكشف المشكل في النحو، ص ١٦٨، واللباب، ١/ ٣٧٥، وشرح كافية ابن الحاجب، ٢/ ٦٢٣.

من جهة المعنى، فمن قبل أنّ هذه الحروف تطلب الأسماء وتختص بها، فهي تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ وترفع الخبر لما ذكرناه من شبه الفعل، إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول، وشُبِّهت من الأفعال بما تقدم مفعوله على فاعله، فإذا قلت: إنّ زيدًا قائم، كان بمنزلة: ضرب زيدًا عمرو"[١].

وكان المبرِّد قد خط التعليلين السابقين بقوله: "فهذه الحروف مشبّهة بالأفعال. وإنما أشبهتها؛ لأنّها لا تقع إلا على الأسماء، وفيها المعاني من الترجي، والتمني، والتشبيه التي عباراتها الأفعال، وهي في القوة دون الأفعال، ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كالبناء الواجب الماضي. وهي تنصب الأسماء، وترفع الأخبار، فتُشبه من الفعل ما قُدِّم مفعوله، نحو: ضرب زيدًا عمرو"[٢].

وقُدّم المنصوب فيها على المرفوع، لأنّ هذه الحروف تشبه الفعل لفظًا ومعنى، لذلك لا تكون مطابقة لها، وإلا وقع اللّبس في كون الناصب والرافع حرفًا، أو فعلاً، لذلك كانت هذه الحروف فرعًا على الفعل في العمل[٣].

وما أذهب إليه أنّ عمل (إنّ وأخواتها) النصب والرفع من باب المخالفة لـ (كان وأخواتها)، إذ ترفع كان ثم تنصب، فيكون النصب دلالة على ضعف الارتباط بين المبتدأ والخبر، نحو: (كان الجو ماطرًا). ففي جملة (الجو ماطر) يكون ارتباط الخبر بالمبتدأ قويًا من ناحية الدلالة، ثم لّما دخلت (كان) على الجملة ضعف ذلك الارتباط، إذ أصبح الجو غير ماطر بقولنا: كان الجو ماطرًا. إذ قوة

---

(١) شرح المفصل، ٨/ ٥٤٩-٥٥٠.

(٢) المقتضب، ٤/ ١٠٨-١٠٩، وانظر المعنى نفسه في الإنصاف، ١/ ٢٢٦، مسألة رقم (٢٥)، وشرح عيون الإعراب، ص ١١١، وكشف المشكل، ص ٨٠.

(٣) انظر، أسرار العربية: الأنباري، ص ١٤٤، واللباب: العكبري، ١/ ٢٠٩، وشرح كافية ابن الحاجب: الموصلي، ٢/ ٦٣٦.

الارتباط كانت موجودة قبل دخول (كان)، لذلك كان حقها النصب وهو ضعيف، للخبر الذي ضعف ارتباطه.

أمّا (إنّ وأخواتها) فهي تنصب، ثم ترفع، فيكون الرفع دلالة على قوة ارتباط الخبر بالمبتدأ، فنقول: (إنّ الجوَّ ماطرٌ)، فارتباط (ماطر) بـ (الجو) قوي هنا، وهو ما تفيده (إنَّ)، فهي تؤكد قوة ارتباط المطر بالجو، لذلك كان الرفع للخبر -هنا- دلالة على قوة الارتباط، والنصب للخبر هناك دلالة على ضعفه.

إنّ وأنّ لتأكيد مضمون الجملة:

منع ابن يعيش أن تتصدّر (أنَّ) الجملة لعلّتين، فهي تؤخَّر حتى يؤذن أنّها متعلّقة بما قبلها، ولتفارق (إنَّ) المكسورة، فلا تدخل المكسورة عليها، لأنّها تكون حينئذٍ في موضع الابتداء، يقول: "وإنّما لم تصدَّر بها الجملة، لأمرين: أحدهما: لأنّ (إنَّ) المكسورة و(أنّ) المفتوحة مجراهما في التأكيد واحد، إلا أنّ المكسورة التي هي عاملة غير معمول فيها، وجوَّزوا تقديم المكسورة؛ لأنّها تتنزَّل عندهم منزلة الفعل الملغي، نحو: أشهد لزيد قائم، وأعلم لمحمد منطلق، والأمر الآخر: أنّها إذا تقدمت كانت مبتدأة، والمبتدأ معرَّض لدخول (إنَّ) عليه، وكان يلزم أن تقول: إنّ أنَّ زيدًا قائم بلغني، فتجمع بين حرفين مؤكّدين، وإذا كانوا منعوا من الجمع بين اللام وإنّ لكونهما بمعنى واحد، وإن اختلف لفظهما، فأن يمنعوا الجمع بين (إنَّ وأنَّ) وهما بلفظ واحد كان ذلك أولى"[1].

(١) شرح المفصل، ٨/ ٥٥٥.

ولعلَّ النحاة[١] مجمعون على العلّتين السابقتين، بينما زاد ابن الحاجب[٢] وجهًا ثالثًا في (أنَّ) إن قُدِّمت وهي أن تكون بمعنى لعلَّ، وإذا أُخِّرت علم أنّها المصدرية.

ولعلّ من الضروري أن نشير إلى امتناع اجتماع اللام مع (إنَّ)، إذ العلّة في ذلك أنّهما في معنى واحد هو التأكيد، والجمع بينهما يربك هذا الغرض فقدمت إنّ وأُخِّرت اللام. يوضح ابن يعيش نفسه ذلك بقوله: "لمّا وجب تأخير أحدهما للفصل بينهما كان تأخير اللام أولى، لأنَّ (إنَّ) عاملة في الاسم، فلا تدخل إلا عليه، فلو أُخِّرت إلى الخبر، والخبر يكون اسمًا وفعلاً وجملة، فكان يؤدي إلى بطلان عملها، لأنّ العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول، وليس كذلك اللام؛ لأنّها غير عاملة، فيجوز دخولها على الاسم والفعل والجملة، فتقول: "إنّ زيدًا لقائم، وإنّ زيدًا ليقوم"[٣].

يتضح من كلام ابن يعيش أنّ العلّة في امتناع اجتماع (إنَّ) واللام، هي علّة العمل، فلمّا امتنع ذلك كان الأولى أن يتقدم أحدهما على الآخر، فتقدمت (إنَّ)؛ لأنّها تدخل على الأسماء دون الأفعال، وتأخرت اللام؛ لدخولها على الأسماء والأفعال.

---

(١) انظر، شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، ١/ ٢٢١-٢٢٢، وشرح كافية ابن الجاجب: الموصلي، ٢/ ٦٣٦.

(٢) انظر، شرح الإيضاح في شرح المفصل، ٢/ ١٦٥.

(٣) شرح المفصل، ٩/ ١٢٥.

لام الأمـــر:

يفسّر ابن يعيش لام الأمر؛ عملها وحركتها، بعلّة الاختصاص في العمل، والقياس على النظير في الحركة، فهي مختصة بالدخول على الأفعال، لذلك جزمتها، وهي محركة بالكسر؛ لأنّها حرف يشبه الجارّ في الأسماء، يقول: "اعلم أنّ هذه اللام من عوامل الأفعال، وعملها فيها الجزم، فهي في ذلك كإنْ الشرطية ولم الجازمة، وإنّما عملت فيها لاختصاصها بالأفعال كاختصاصها، واختص عملها بالجزم، لأنّها لمّا اختصّت بالأفعال وعملت فيها وجب أن تعمل عملاً هو خاص بالأفعال، وهو الجزم، كما فعلنا ذلك في حروف الجزم، نحو: لم ولمّا وإنْ في الجزاء وأخواتها. وإنّما وجب لها الكسر من قِبَل أنّها حرف جاء لمعنى، وهو على حرف واحد، كهمزة الاستفهام وواو العطف وفائه، وكان حقه أن يكون مفتوحًا كما فُتِحْنَ، غير أنّه لما كانت اللام هنا من عوامل الأفعال الجازمة، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء حملت في الكسر على حروف الجر، نحو: اللام والباء"[١].

وقد جُعل الجزم باللام في العلّة الأولى، لاشتراكها مع الأمر بغير اللام من حيث المعنى، يقول الأنباري: "أمّا لام الأمر، فإنّما وجب أن تعمل الجزم لاشتراك الأمر باللام وبغير اللام في المعنى، فوجب أن تعمل اللام الجزم، ليكون الأمر باللام مثل الأمر بغير اللام في اللفظ، وإن كان أحدهما جزمًا والآخر وقفًا"[٢].

هذا يعني أنّ السكون في: (لتكتبْ، واكتبْ) في الفعل المضارع المجزوم باللام هو علامة الجزم، بينما السكون في فعل الأمر هو علامة بناء[٣].

(١) شرح المفصل، ٩/ ١٢٢.
(٢) أسرار العربية، ص ٢٩٢.
(٣) انظر، المقتضب: المبرد، ٢/ ٤٤

أمّا العلّة الأخرى فهي واضحة، وذلك بقياس اللام على ما يشبهه (حروف الجر).

وكان العكبري قد ذكر العلّتين السابقتين بقوله: "وأمّا لام الأمر فعملت لاختصاصها، وإنّما جَزَمت لأمرين؛ أحدهما: ما تقدم من أنّها أحدثت في الفعل معنى زاد ثقله به، والثاني: أنَّ الأمر طلبٌ، وهو غرض للآمر، فأشبهت لامه لام المفعول له، وتلك جارّة، فيجب أن تكون هذه جازمة؛ لأنّ الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، ولشبهها بها كُسِرت"[1].

فذكر ابن يعيش لهاتين العلّتين يؤكد اقتناعه بهما، مما حداه إلى استعمالهما في تفسيره لعمل اللام (الجزم)؛ لأنّه داخل على الأفعال، وهذا العمل خاص بها، أما علّة تحريكها بالكسر، فما نذهب إليه أنّ الكسر قوي يناسب الأمر، إذ هما يحتاجان إلى قوة، إضافة إلى أنّ فتح اللام يحدث لبسًا مع لا الناهية في النطق، وضمها يحدث صعوبة في نطقها مع الصامت المفتوح الذي يليها، نحو: (لُتَدرس).

ملازمة النون للام الواقعة في جواب القسم:

تلزم النون الفعل الواقع في جواب القسم المتصل باللام، نحو: والله لتضربن، سواء كانت هذه النون خفيفة أم ثقيلة، وذلك لتجعله خالصًا للاستقبال، لأنّ القسم يؤكد ما هو معلوم، ومن جهة أخرى، دخلت النون مع اللام في جواب القسم حتى تفصل بين اللام الداخلة في جواب القسم واللام الداخلة في خبر إنَّ، يقول ابن يعيش: "إذا دخلت [أي اللام] على الفعل المضارع لزم آخر الفعل النون الخفيفة أو الثقيلة، كقولك: والله لتضربَنْ عمرًا، ووالله لتضربَنَّ عمرًا، فتقف على الخفيفة بالألف إذا كان ما قبلها مفتوحًا، وإنّما لزمته النون

(١) اللباب، ٢/ ٤٩.

لتخلّصه للاستقبال؛ لأنّه يصلح لزمنين، فلو لم تخلّصه للاستقبال لوقع القسم على شيء غير معلوم، وقد بيّنّا أنّ القسم توكيد، ولا يجوز أن تؤكد أمرًا مجهولاً، وقيل: إنّما دخلت النون مع اللام في جواب القسم؛ لأنّ اللام وحدها تدخل على الفعل المستقبل في خبر إنّ، وليس دخول اللام على الفعل في خبر إنّ للقسم، فألزموها النون للفصل بين اللام الداخلة في جواب القسم، والداخلة لغير القسم، فإذا قلت: إنّ زيدًا ليضربَنْ عمرًا، كان تقديره: إنَّ زيدًا والله ليضربَنْ عمرًا، فاللام واقعة موقعها؛ لأنّها جواب للقسم، فهي بعده، وإذا قلت: إنّ زيدًا ليضربُ عمرًا، فهذه اللام تقديرها: أنْ تكون داخلة على إنّ"[1].

وقد ذكر الصيمري[2] هذا التعليل للزوم النون للفعل الواقع في جواب القسم المتصل باللام.

فتعليل ابن يعيش -هنا- يحكم معرفة التركيب تمييزًا للام الواقعة في جواب القسم من الواقعة في خبر إنَّ، فالعلّة إذن علّة تفريق لبنية التركيب، وبغير هذا التفريق يقف الدارس حائرًا، لكنّ ابن يعيش في هذا الموضع وغيره أطرف أهل لغته بتوضيح لطيف، فاللغة عنده ليست مجرد أداة للتواصل، بل هي في الحقيقة موطن لتحليل الأحكام النحوية، بها يكتسب كل حكم هويته الواضحة.

---

(١) شرح المفصل، ٩/ ٢٢٧.

(٢) انظر، التبصرة والتذكرة، ١/ ٤٢٥، ٤٣٠.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الخامس

تعليلات ابن يعيش في الميزان

تعليلات ابن يعيش في الميزان

يتعرض هذا الفصل بالمناقشة والتحليل لعدد من المسائل التي برزت في تعليلات ابن يعيش للأحكام النحوية، وهي:

- أصالة التعليل النحوي عند ابن يعيش.
- تعليلات ابن يعيش وواقع اللغة (تنميط التعليل).
- العلل التي اعتمد عليها ابن يعيش.
- خصائص التعليل عند ابن يعيش.

أصالة التعليل النحوي عند ابن يعيش:

يتجه البحث في مسألة أصالة التعليل النحوي عند ابن يعيش في ثلاثة اتجاهات، هي:

- التقليد.
- التجديد.
- التقليد والتجديد في المسألة ذاتها (تراكب التعليل).

ويمكن تفصيل الحديث في هذه الاتجاهات الثلاثة على النحو الآتي:

التقليـــد:

ظهر الاتجاه التقليدي في تعليل الأحكام النحوية جليًا في شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري، إذ أخذ المساحة الكبرى في تعليلاته، مقارنة بالاتجاهين الآخرين، ويمكن تفسير توجه ابن يعيش إلى هذا الاتجاه بواحد من الأمور الآتية:

١. احترام ابن يعيش لآراء سابقيه من العلماء.

٢. اقتناع ابن يعيش ببعض تعليلات سابقيه.

٣. لم يأت بجديد في عدد غير قليل من المسائل.

٤. ارتباط عدد كبير من الأحكام المعللة بأمور لا تمس الواقع اللغوي بأية صلة، وذلك كمسائل العامل والعلامات الإعرابية وغيرها مما يحتاج إلى علل منطقية فلسفية، أكثر من حاجتها إلى علة لغوية من صلب اللغة.

وإذا أردنا أن نُظهر جانبًا من تقليد ابن يعيش في تعليل الأحكام النحوية، فلنأخذ على ذلك مثلاً -والأمثلة كثيرة جدًا- وهو علة كون الألف واللام في الاسم الموصول (الذي) لغير التعريف، يقول ابن يعيش: "والذي يدلُّ على أنهما ليستا لمعنى التعريف أمران؛ أحدهما: أن الألف واللام في الموصولات زيادة لازمة، ولام التعريف لا نعرفها جاءت لازمة، بل يجوز إسقاطها، نحو: الرجل والغلام ورجل وغلام، ولم نجدهم قالوا: (لذي) كما قالوا: غلام، فلمّا خالفت ما عليه نظائرهما دلَّ على أنها زائدة لغير معنى التعريف، كما يزاد غيرها من الحروف، والأمر الثاني: أنّا نجد كثيرًا من الأسماء الموصولة معراة من الألف واللام، وهي مع ذلك معرفة، وهي (مَنْ وما وأيّ)، نحو قولك: ضربت مَنْ عندك وأخذت ما أعطيتني"[1].

والمتتبع لتعليلات سابقيه لهذه المسألة يجد ابن يعيش يكرر ما قالوه، انظر مثلاً لكلام العكبري في تفسير المسألة ذاتها، وهو أسبق من ابن يعيش، يقول العكبري: "والألف واللام في الذي زائدتان لا للتعريف، لوجهين: أحدهما: أن

(١) شرح المفصل، ٣/ ١٠٤.

تعريف الذي بالصلة، بدليل تعرّف (من) و(ما) بها، إذ لا لام فيهما، وما يعرِّف في موضع بشيء يعرّف في موضع آخر بذلك الشيء. والثاني: أن الألف واللام لو حصّلا التعرف لكان الاسم مستعملاً بدونهما نكرة"[١].

يتضح لنا من المثال السابق أن ابن يعيش كان متأثرًا تأثرًا كليًا بتعليل سابقيه لهذه المسألة المذكورة، وهو ديدن نجده في كثير من المسائل التي تطرق إليها ابن يعيش.

ويصل احترام ابن يعيش لآراء سابقيه في تعليل بعض الأحكام إلى حدِّ التطابق الحرفي الذي يظهر على شكل اقتباس، واستحضار النصوص كما هي من مؤلفات سابقيه، ومن المواطن التي يظهر فيها هذا الأمر ما نجده في تعليله لضم أوّل الفعل المبني المجهول، يقول ابن يعيش: و"إنما ضُمّ أوله؛ لأنَّ الضمّ من علامات الفاعل، فكان هذا الفعل دالاً على فاعله، فوجب أن يحرك بحركة ما يدلُّ عليه"[٢].

والنص ذاته في تفسير هذه المسألة نجده عند ابن الوراق -وهو سابق لابن يعيش- يقول ابن الوراق: "وإنّما غُيّر أوله بالضم؛ لأنَّ الضم من علامات الفاعل، وكان هذا الفعل دالاً على فاعله، فوجب أن يُحرَّك بحركة ما يدل عليه"[٣].

والحقّ أن أكثر تعليلات ابن يعيش للأحكام النحوية تقوم على هذا المنهج الذي يُظهِر فيه ابن يعيش اعتمادًا على ما سبقه من العلماء.

---

(١) اللباب، ٢/ ١١٦.

(٢) شرح المفصل، ٧/ ٣٢٣.

(٣) علل النحو، ٢٧٧-٢٧٨.

التجديـــد:

رغم أنَّ ابن يعيش كان في كثير من الأحيان مقلدًا يكرر ما قاله سابقوه، إلا أنَّ لـه جانبًا آخر من التفكير والتعليل يقوم على التجديد والابتكار، ويظهـر هـذا التجديد عنده في شكلين هما:

١. اختلاف تعليله عن تعليل سابقيه.

٢. تفرده في تعليل بعض المسائل التي لم يتنبه إليها سابقوه.

ويظهر الشكل الأول في عدد من المسائل نـذكر منهـا علـى سـبيل المثـال لا الحصر، تعليله لإعراب الأسماء الستة بالحروف عند إضافتها إلى غير ياء المـتكلم، وذلك حين جعل النسب يكمن في تعويض هذه الأسماء عمّـا حـذف منهـا وهـو لاماتها، يقول: "فهذه الأسماء إذا أضيفت إلى غير ضمير متكلم كان رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء، نحو قولك: هذا أخوك ورأيت أخاك وأباك ومررت بأخيك وأبيك، وكذلك سائرها، وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف؛ لأنها أسماء حـذفت لاماتهـا في حـال إفرادهـا، وتـضمنت معنـى الإضـافة، فجعـل إعرابهـا بالحروف كالعوض من حذف لاماتها"[(١)].

وهو يخالف في تعليله هذا ما ذهب إليه غيره من النحاة[(٢)]، الذين يـرون أن هذه الأسماء أعربت بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف.

وأما الشكل الآخر الذي يظهر فيه ابن يعيش مجددًا في تعليل بعض الأحكام النحوية فهو تفرّده في تفسير بعض المسائل -الـتي لم يتطـرق إليهـا غـيره، فتـشكل مساحة أكبر من المساحة التي يـشكلها الجانـب الأول، ويبـدو أن سـبب تفـرده في

(١) شرح المفصل، ١/ ١٠١-١٠٢.

(٢) انظر: أسرار العربية، ٥٩، كشف المشكل في النحو، ١٦، اللباب، ١/ ٩٥.

تعليل هذه الأشياء دون غيره من العلماء قلة أهميتها أو صعوبة الخوض فيها، ومن ذلك مثلاً تفرده في تفسير زيادة اللام في اسم الإشارة (ذلك) الذي يرجع عنده إلى الدلالة على بعد المشار إليه، يقول: "قولهم: ذلك، الاسم فيه (ذا)، والكاف للخطاب، وزيدت اللام لتدل على بعد المشار إليه، وكسرت لالتقاء الساكنين، ولم تفتح لئلا تلتبس بلام الملك لو قلت: ذا لك، فذا إشارة إلى القريب بتجردها من قرينة تدل على البعد، فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه؛ لأنّ حقيقة الإشارة الإيماء إلى حاضر، فإذا أرادوا الإشارة إلى مُتَنَحٍّ متباعد زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه، فقالوا: ذاك، فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف، فقالوا: ذلك، واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأنّ قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى"[(١)].

وتكمن الصعوبة في تفسير المسألة السابقة في أنها مسألة تأصيلية، تؤصل لكلمة جامدة، وهذا أمر لا يمكن البتُ فيه بسهولة، ومن هنا فإنّ هذه الصعوبة تجعل التطرق إلى مسألة كهذه قليلة الأهمية، ويكتفى فيها بأن يقال: بأنّ اسم الإشارة (ذلك) يستخدم للإشارة إلى البعيد، وذلك حسب مقتضيات المنهج الوصفي في تحليل اللغة.

التقليد والتجديد في المسألة الواحدة:

ظهر عند ابن يعيش في تعليلاته للأحكام النحوية ما يمكن أن يطلق عليه تراكب التعليل أو العلة المركبة، حيث نجد أنّ ابن يعيش يعلل للمسألة الواحدة بأكثر من علة واحدة، وفي هذا النوع من التعليلات وجد ابن يعيش مجددًا ومقلدًا في الوقت ذاته، إذ نجده -في واحدة أو أكثر من العلل -يأخذ ما يأخذ به غيره من

(١) شرح المفصل، ٣/ ٩٥.

النحاة، على أنه يأتي في المسألة ذاتها بعلة أخرى أو أكثر جديدة يضيفها إلى أقوال غيره بغرض تدعيم الحجة الأولى أو استجلاء صورة التعليل إلى الحد الذي يجد فيه نفسه مقنعًا.

ومن الأمثلة التي يمكن أن نضربها على هذا النهج الذي عُرف عند ابن يعيش تعليله لحذف الألف في الاسم المقصور المنون، إذ تحذف الألف لالتقاء الساكنين، وقد ذكر ابن يعيش في تعليل اختيار حذف الألف دون التنوين ثلاث علل، "أحدها: أن التنوين دخل المعنى ويزول بزوال ذلك المعنى، وليست الألف كذلك؛ لأنها لام الكلمة. والثاني أن الألف إذا حذفت بقي قبلها ما يدلُّ على الألف المحذوفة، وهي الفتحة قبلها، وليس على حذف التنوين دليل. والثالث: أنّ الساكن الأول هو المانع من النطق بالثاني، فكان حذفه هو الوجه لإزالة المانع"[(١)].

وقد سبق الأنباري[(٢)] ابن يعيش في تعليل هذه المسألة، فذكر الوجهين الأولين من العلل التي ذكرها ابن يعيش، وبذلك ينفرد ابن يعيش عنه في العلة الثالثة. في حين نجد العكبري يكتفي في هذه المسألة بذكر علة حذف الألف، دون أن يتطرق إلى اختيار الألف للحذف دون التنوين[(٣)].

ومن المسائل الأخرى التي نجد فيها هذا النهج عند ابن يعيش تعليله لبناء بعض الظروف على حركة الضم دون غيرها، يقول: "وأما الضمّ فيها خاصة؛ فلأن الضمة حركة لم تكن لها في حال إعرابها وتمكنها، ألا ترى أنها في حالة إعرابها تكون منصوبة ومجرورة، نحو قولك: جئتُ قبلك وبعدك، وجئت من قبلك

(١) شرح المفصل، ١/ ١١٠-١١١.
(٢) أسرار العربية، ص ٥٥.
(٣) اللباب، ١/ ٨٥.

ومن بعدك، فلمّا بنيت ووجب لها الحركة ضموها، لئلا يتوهم أنها معرفة، إذ الضمة غريبة منها، وقيل: حُرِّكت بأقوى الحركات، وهي الضمة، لتكون كالعوض من حذف ما أضيف إليه، وقيل: بنيت على الضم لشبهها بالمنادى المفرد من نحو: يا زيد، ووجه الشبه بينهما أنّ المنادى المفرد متى نُكِّر أو أضيف أعرب"[١].

ونحن نجد العلة الأولى دون العلتين الأخريين عند الخوارزمي[٢] وعند ابن الحاجب[٣].

ويبدو أن النهج السابق في سرد علل من سبقوه يظهر لنا احترام ابن يعيش لعلل من سبقه من النحاة رغم أنّه يأتي بها على هيئة توضح أنه غير مقتنع بما قدموه من علل، ومما يثبت ذلك أنه يأتي بالعلة التي يقتنع بها في أول المطاف بشكل مؤكد حين يستخدم أسلوب الحصر (وأما كذا فلأنّ)، أما حين يأتي إلى العلل الأخرى، فيستخدم أسلوب الفعل المبني للمجهول (وقيل).

ومن المواطن الأخرى التي يظهر منها نهج ابن يعيش هذا في ذكر العلة التي يقتنع بها، ثم يضيف علل غيره رغم أنّها قد تكون غير مقبولة لديه، ما ذكره في تعليل بناء أسماء الإشارة، يقول: "إنما كانت مبنية لتضمنها معنى حرف الإشارة، وذلك أنّ الإشارة معنى، والموضوع لإفادة المعاني، إنما هي الحروف، فلما استفيد من هذه الأسماء الإشارة علم أن للإشارة حرفًا تضمنه هذا الاسم، وإنما لم ينطق به، فبني كما بني (مَنْ وكَمْ) ونحوهما، وقال قوم: إنما بني اسم الإشارة لشبهه

(١) شرح المفصل ٤/ ٢٥٢.
(٢) انظر التخمير ٢/ ٢٦٧.
(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٠٩.

بالمضمر؛ وذلك لأنك تُشير به إلى ما بحضرتكم ما دام حاضرًا، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم"[١].

ومن الواضح كيف ساق ابن يعيش العلة الأولى بأسلوب الحصر (إنما) الذي يفيد التأكيد، في حين ذكر العلة الأخرى بصيغة التنكير (وقال قوم). ولعل هدفه من هذا النهج وضع كل الخيارات المتاحة في التعليل أمام القارئ؛ ليكون في صورة واضحة وشاملة لكل ما قيل حول المسألة المدروسة.

ولعلَّ هذا النهج يكشف لنا عن الأمانة العلمية عند ابن يعيش في نقل آراء غيره بتجرد وموضوعية.

تعليلات ابن يعيش وواقع اللغة (تنميط التعليل):

حين يتطرق الدارس لتحليل اللغة وتعليل أحكامها فإنّ من المفروض عليه أن تكون اللغة هي المنطلق الأساس الذي تتبدى منها الأحكام والتفسيرات التي يخرج بها. غير أن الواقع لا يكون دائمًا على ما يجب أن يكون عليه. وفي موضوع الدراسة هذه فان المتوقع بداية أن يكون ابن يعيش وهو يعلل للأحكام النحوية منطلقًا من اللغة ذاتها، معتمدًا على ما فيها من طاقات لتفسير الأحكام والمسائل التي يتطرق إليها. والحقُّ أن ابن يعيش قد سعى إلى مثل هذه الغاية، ولكن طبيعة موضوع التعليل تغري بالخروج عن الواقع اللغوي للاستعانة بمعطيات العلوم الأخرى.

ومما يدلُّ على أنّ ابن يعيش سعى إلى أن يعتمد على اللغة في تعليل الأحكام النحوية أننا نجده في بعض الأحيان يعتمد على القوانين اللغوية في ذلك

(١) شرح المفصل ٣/ ٨٢.

التعليل، من ذلك مثلاً أن يعتمد على العلة القائمة على المعنى، والمعلوم أنّ المعنى هو جوهر اللغة وصلبها. ومن المسائل التي يظهر فيها هذا الأمر جليّـًا تعليله لوجوب كون الجملة التي يوصل بها الاسم الموصول معلومة لدى المخاطب، وذلك "لأنّ الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله، ليصح الإخبار عنه بعد ذلك، والصلة تخالف الخبر، لأنّ الخبر ينبغي أن يكون مجهولاً عند المخاطب؛ لأن الغرض من الخبر إفادة المخاطب شيئًا، فلذلك لا تقول: جاءني الذي قام، إلا لمن عرف قيامه، وجهل مجيئه، لأنّ (جاء) خبر، وقام صلة، وكذلك لا تقول: أقبل الذي أبوه منطلق، إلا لمن عرف انطلاق أبيه وجُهِل إقباله"[1].

ومن العلل التي تنطلق من واقع اللغة العلة الصوتية، فهي علة لغوية محضة، وقد استفاد ابن يعيش من معطيات علم الأصوات في تفسير بعض الأحكام النحوية، كالذي نجده في تعليله لبناء (منذ) على حركة دون السكون، ثم تعليله لبنائها على الضمة دون غيرها من الحركات، يقول: "وإذا كانت اسمًا فهي مبنية أيضًا، لأنّها اسم في معنى الحرف، فكان مبنيًا كمن وما، إذا كانا استفهامًا أو جزاء وحقهما السكون؛ لأنّ أصل البناء على السكون، وإنما حركت (منذ) لكون النون قبلها ساكنة، وضمت إتباعًا لضم لميم، إذ النون خفية، لأنّها غنة في الخيشوم ساكنة، فكانت حاجزًا غير حصين، ولو بنوها على الكسر بمقتضى التقاء الساكنين لخرجوا من ضم إلى كسر، وذلك قليل في كلامهم، ومثله في الإتباع قولهم مُنتُن، فمنهم من يضم التاء اتباعًا لضمة الميم ومنهم من يقول مِنِتن بكسر الميم إتباعًا لكسرة التاء، إذ النون لخفائها وكونها غنة في الخيشوم حاجز غير حصين. وأما مذ فساكنة؛ لأنّه لم يلتق في آخرها ما يوجب لها الحركة، فإن لقيها ساكن بعدها، ضُمّتْ لالتقاء الساكنين، نحو: مذْ اليوم ومذْ الليلة، ومنهم من يكسرها، فيقول:

(١) شرح المفصل ٣/ ١٢٢.

مذِ اليوم ومذِ الليلة، فمن ضم فإنه أتبع الضم الضم، وإذا كانوا أتبعوا في منذ مع الحاجز، فأن يتبعوه مع عدم الحاجز أولى، ويجوز أن يكون لما وجب التحريك لالتقاء الساكنين، حرَّكوه بالحركة التي كانت له كما قالوا: رب، فحركوها في حال التخفيف بالحركة التي كانت لها قبل التخفيف فاعرف"[1].

إذ يظهر في التفسير السابق اعتماده على عدد من القوانين الصوتية أهمها قانون التقاء الساكنين وقانون المماثلة الصوتية. فقد بنيت (منذ) على حركة لئلا يلتقي ساكنان ثم اختيرت الضمة إتباعاً ومماثلة لضمة الميم. وهذان القانونان ينطلقان من صلب اللغة، وإن كان قانون التقاء الساكنين يُفْهَمُ في علم اللغة المعاصر على غير ما كان عليه في السابق، إذ يمكن تفسيره من منطلق التخلص من المقاطع الصعبة في اللغة ففي كلمة (مُنذْ) يتشكل عندنا المقطع (ص ح ص ص) في حال بنائها على السكون، ولأن هذا المقطع غير مقبول في اللغة العربية إلا في حالة الوقف، فإنّ المنتظر من الناطق باللغة أن يلجأ إلى التخلص منه، وذلك عن طريق إتباع أحد الصامتين المتتاليين بحركة، فكان اختيار الصامت الثاني، وعندما أُتبع هذا الصامت بحركة انقسم المقطع (ص ح ص ص) ليتشكل من مقطعين سهلين هما (ص ح ص) و (ص ح) (مُنْ/ ذُ).

ومن العلل التي يظهر فيها اعتماد ابن يعيش على الواقع اللغوي العلة العضوية التي تتعلق بقانون الخفة والثقل، حيث تنأى اللغة عن الثقل إلى الخفة؛ وذلك طلباً للاقتصاد اللغوي وتوفيراً للجهد المبذول، وهذه العلة علة ترتبط ارتباطاً كبيراً بالعلة الصوتية، ومن المواطن التي ظهر فيها هذه العلة جلية، تعليل ابن يعيش لوجوب ظهور (أن) بعد لام التعليل إذا تبعها (لا) النافية في مثل

(١) السابق، ٤/ ٢٦٥.

(لئلا)، يقول: "إنّهم كرهوا أن يباشروا باللام لفظ (لا) فيتوالى لامان، وذلك مستثقل، فأظهروا أن؛ ليزول ذلك الثقل؛ لأنَّ حذف (أنْ) إنّما كان لضرب من التخفيف، فلما أدى إلى ثقل من جهة أخرى عادوا إلى الأصل، وكان احتمال الثقل مع موافقة الأصل أولى من احتمال الثقل مع مخالفة الأصل بحذف (أنْ) الناصبة"[(١)].

غير أنّ هذا النهج المتمثل في الانطلاق من قبل اللغة في تعليل الأحكام النحوية لا يستقيم دائماً عند ابن يعيش، فنجده ينأى بعيدًا عن اللغة وواقعها في تعليل الأحكام، لا سيما إذا كانت المسائل التي يعلل لها بعيدة هي أصلاً عن اللغة، كأن تكون جدلية أو مفترضة. ولذلك نجد ابن يعيش يلجأ إلى معطيات العلوم الأخرى في تفسير تلك المسألة. كأن يعتمد على معطيات علم المنطق مثلاً، ومن المواطن التي يظهر فيها تأثره بعلم المنطق واعتماده عليه في إقامة حججه وتعليلاته، ما نجده من تعليله لبناء (مَنْ)، إذ يقول: "وهي مبنية كما كانت (الذي) كذلك؛ لأنّ ما بعدها من الصلة من تمامها فهي بمنزلة بعض الاسم وبعض الاسم مبني لا يستحق الإعراب"[(٢)].

وهو يعتمد في هذا التعليل على مبدأ القياس على النظير وهي فكرة منطقية، ثم يعتمد في تعليل بنائهما (مَنْ والذي) على القياس البرهاني المتمثل بمقدمة كبرى ثم مقدمة صغرى ثم نتيجة، وذلك على النحو الآتي:

بعض الاسم لا يكون معربًا ← مقدمة كبرى

(مَنْ والذي) بعض الاسم ← مقدمة صغرى

---

(١) شرح المفصل ٧/ ٢٥٨.

(٢) شرح المفصل ٣/ ١٠٨-١٠٩.

إذن (مَنْ والذي) مبنيان ← نتيجة

وكذلك يظهر اعتماده على المنطق في تعليل بناء (أي) الموصولية، وذلك بالقياس على النظير وهو (مَنْ وما)، يقول: ""وإنَّما بنيت؛ لأنَّ القياس فيها أن تكون مبنية على حدِّ نظيرَيْها، وهما: مَنْ وما، لأنَّها إذا كانت استفهامًا، فقد تضمنت معنى همزة الاستفهام، وإذا كانت جزاء فقد تضمنت معنى حرف الجزاء، وهو إنْ، وإذا كانت خبرًا بمعنى الذي فهي كبعض الاسم"[1].

على أن ابن يعيش قد وقع في هذه المسألة في التناقض من حيث لا يحتسب، فإذا كان حق (أي) الموصولية أن تكون مبنية قياسًا لها على نظيريها (مَنْ وما) فلماذا لا تكون (أي) الاستفهامية مبنية قياسًا على نظيرها وهي الهمزة الاستفهامية، ولماذا لا تكون (أي) الشرطية مبنية قياسًا على نظيرها (إنْ) الشرطية. ومن هنا يظهر لنا مزاجية هذه الحجة التي يعتمدها ابن يعيش والتي تعتمد على مبدأ القياس على النظير، وهي علة لا تمت للواقع اللغوي بصلة.

ويبدو أن لجوء ابن يعيش إلى العلة المنطقية كان غالبًا ما يكون في تلك المسائل التي لا تنبع في طبيعتها من اللغة، وذلك كالمسألتين السابقتين مثلاً، فما الفائدة من البحث عن سبب بناء (مَنْ وأيّ) الموصولتين، مع أنَّ من الأجدى في مثل هذه المسائل الاكتفاء بمعطيات علم اللغة الوصفي، والقول فقط بأنّ هذه الأسماء مبنية دائمًا على السكون في الأولى، وعلى الضم في الثانية دون الخوض في تشعبات علم المنطق.

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١١١ .

وقد ظهر لجوء ابن يعيش إلى غير الواقع اللغوي في التعليل في عدد من الموطن التي لجأ فيها إلى أسئلة افتراضية (فإن قيل)[١]. وذلك بهدف استجلاء الصورة الكاملة للمسألة المطروحة، وهذا المبدأ يتعارض وقوانين علم اللغة الوصفي، ويناى إلى مَنْطَقَة الأحكام النحوية.

ويظهر كذلك ابتعاد ابن يعيش عن الواقع اللغوي حين نجده يفسر بعض المسائل الجدلية، وذلك كتعليله لاسمية (مُذْ) وحرفية (منذ)، فقد قرر أن مُذ اسم ومنذ حرف، وذلك لأنّ (مُذْ) قد دخلها الحذف و(منذ) لم يدخلها حذف، والحذف من سمات الأسماء والأفعال لا من سمات الحروف[٢].

ويبدو لي أن ابن يعيش حاول إقناعنا بهذا الحكم؛ وذلك لأنه افترض وبطريقة غير مباشرة أن كل اسم يجب أن يدخله الحذف، ولّما لم تتعرض (منذ) للحذف فإن هذا يعني أنها ليست اسمًا، مع أن الأصل أنّ يكون الحكم أن أي اسم يتعرض للحذف، فإنّه إما أن يكون اسمًا أو فعلاً، ولكن كل اسم لا يدخله ليس شرطًا أن يكون حرفًا. فعدم الحذف من سمات جميع أنواع الكلام، أما الحذف فهو من سمات نوعين من أنواع الكلام هما الأسماء والأفعال.

ثم إنّ ابن يعيش وقع في لبس في هذه المسألة وذلك حين قرر أن (مُذْ) اسم لأنه دخلها الحذف، فأي حذف يقصد؟ أهو حذف النون التي تكون في منذ؟ إنْ كان هذا، فمعنى الكلام أن (منذ) هي التي تعرضت للحذف، وأن (مذ) صورة أخرى مختصرة لها. وعليه فإنّ (منذ) حسب قواعدهم هي اسم.

---

(١) انظر مثلاً شرح المفصل ٣/ ٧٨، ٧/ ٣٢٣.

(٢) السابق، ٤/ ٢٦٣.

ويظهر ابتعاد ابن يعيش عن واقع اللغة في هذه المسألة حين نجده يستطرد في التعليل لينتقل في هذه المسألة من تعليل اسمية (مذ) وحرفية (منذ) إلى تعليل الاعتقاد بعدم دخول الحذف على الحروف، يقول: "وإنَّما قل الحذف من الحروف؛ لأنَّ الحذف ضرب من التصرف، والحروف لا تصرف لها لجمودها، وكونها بمنزلة جزء من الاسم والفعل، وجزء الشيء لا تصرُّف له، وشيء آخر وهو أنَّ الحروف إنَّما جيء بها لضرب من الإيجاز والاختصار، وهو النيابة عن الأفعال، لتفيد فائدتها مع إيجاز اللفظ... وإذا كانت الحروف إنَّما جيء بها للإيجاز والاختصار، فلو ذهبت تحذف منها شيئًا لكان اختصار المختصر، وهو إجحاف، فلذلك كان الغالب على (منذ) الحرفية، والغالب على (مذ) الاسمية"[(١)].

ومن العلل غير اللغوية التي لجأ ابن يعيش إليها علة الأصل والفرع، وقد استخدمها ابن يعيش في عدد من المواطن نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر، تعليله لمنع الاسم من الصرف، حيث جعلها تقع في الأسماء التي تكون فرعًا على الأفعال، وذلك لأنها تشبه الأفعال من جهتين "إحداهما: أنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى اسم يكون معه، والاسم لا يفتقر إلى فعل، فكان فرعًا عليه. والآخر: أنه مشتق من المصدر الذي هو ضرب من الأسماء، فلما أشبهه في الفرعية امتنع منه الجر والتنوين كما امتنع من الفعل، والتعريف فرع على التفكير؛ لأنَّ أصل الأسماء أن تكون نكرات، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة"[(٢)].

ومن الملاحظات التي يمكن أن تؤخذ على ابن يعيش في هذا الصدد استخدامه لبعض القوانين اللغوية التي هي في أصلها من صلب اللغة وواقعها، إلا

(١) شرح المفصل ٤/ ٢٦٣.
(٢) السابق، ١/ ١١٦ - ١١٧.

فعلَّة المشابهة هي المعتمدة في تفسير هذه المسألة، إذ هي تشبه (مع)، لكنها لا تكون مكانه إلاّ في الموقع الذي يكون هو فيه في موقع حرف العطف، فأشبهت بذلك (مع) العاطفة، أي: أنَّها مشابهة في الأداء عمل حروف العطف. وهي ليست عاملة في ما بعدها، وقد علل ابن يعيش امتناع عملها بالإشارة إلى علَّة الأصل، أي أنَّ الأصل فيها هو العطف، يقول: "إنَّ الواو لا تعمل لما ذكرناه من أنَّها في مذهب العطف، وذلك لأنَّها في الأصل عاطفة والعاطفة فيها معنيان: العطف والجمع، فلما وضعت موضع (مع) خلعت عنها دلالة العطف، وبقيت دلالة الجمع فيها"[(١)].

فالواو في المفعول معه مختلفة عن الواو العاطفة، إذ العاطفة توجب الشركة في المعنى، وليست كذلك الواو التي في المفعول معه، لأنَّها للمصاحبة فقط، فهي جامعة غير عاطفة بينما واو العطف، جامعة عاطفة[(٢)].

المفعول له:

يشترط في المفعول له أن يكون مصدرًا، وأن يكون العامل فيه من غير لفظه، وهو الفعل الذي يسبقه، وقد سوَّغ ابن يعيش ذلك "لأنَّه علَّة وسبب لوقوع الفعل وداع له، والداعي إنَّما يكون حدثًا لا عينًا، وذلك من قبل أنَّ الفعل إمَّا أن يجتذب به فعل آخر كقولك: احتملتك لاستدامة مودتك، وزرتك لابتغاء معروفك، فاستدامة المودة معنى يجذب بالاحتمال، وابتغاء الرزق معنى يجذب بالزيارة، وإمَّا أن يُدفع بالفعل الأول معنى حاصلٌ كقولك: فعلت هذا حذر

(١) شرح المفصل، ٢/ ٣٥٨.

(٢) انظر، شرح عيون الإعراب: المجاشعي، ص ١٨٥، وانظر هذا الرأي في شرح المفصل: ابن يعيش ٢/ ٣٥٩ واللباب في علم الإعراب: الاسفرائيني، ص ٨٣.

شَرِّك، فالحذر معنى حاصل بما قبله من الفعل إلى دفعه، والمصادر معان تحدث وتنقضي، فلذلك كانت علَّة بخلاف العين الثابتة"[١].

فتعليل ابن يعيش يعتمد على معنى المفعول له، لأنَّه يلجأ إلى تعليل وقوع الفعل، وعليه لا بد أنْ يكون المفعول له مصدرًا؛ أي: حدثًا، لأنَّه يحدث تعليلاً لحدوث فعله، ففي (زرتك لابتغاء معروفك) يكون الابتغاء هو التعليل لفعل الزيارة، ولأنَّ المفعول له حدث ينقضي بانقضاء فعله كان مصدرًا.

ولا يقع المفعول له، إلاّ في المصدر، لأنَّ الفعل لا يقتضي أنْ يقع إلاّ لمعنى مصدَرٍ فيه عذر، ولا يقتضي أن يقع إلاّ في زمان أو مكان[٢].

وقد علَّل الخوارزمي اشتراط المصدرية في المفعول له، بأنَّ المصدر في ذلك يكون التقدير فيه قليلاً، فيكون المعنى واضحًا محددًا، يقول: "شُرط المصدر في المنصوب بمعنى اللَّام، لأنَّه متى كان مصدرًا كان الإدراج[٣] فيه أقل، ألا ترى أنَّك إذا قلت: جئتك إكرامًا لك، ثم رجعت بهذا الكلام إلى الحقيقة لم يحتج فيه إلى إضمار اللام، وذلك أن تقول: جئتك لإكرامك، ولو قلت: جئتك جاهًا لك، ثمَّ رجعت به عن حقيقته، فكما يُحتاج فيه إلى إضمار اللام يحتاج فيه إلى إضمار شيء آخر، وذلك أن تقول: جئتك ليحصل لي جاه"[٤].

أمَّا عن وقوع العامل في المفعول له من غير لفظه، نحو: زرتك طمعًا في برِّك، فكان تعليل ابن يعيش أنَّ المفعول له علَّة للفعل، أي: به يتم تعليل تحقق الفعل،

---

(١) شرح المفصل، ٢/ ٣٦٦.

(٢) انظر، شرح عيون الإعراب: المجاشعي، ص ١٦٥.

(٣) أظن الإدراج هو التقدير والتأويل.

(٤) التخمير، ١/ ٤١٩.

لعلة، وهي "أنَّ له أصلاً في التمكن، فعوض عن تمكنه، بأن بني على حركة تمييزًا له على ما بني ولا أصل له في التمكن، نحو: مَنْ وكمْ، وفتح طلبًا للخفة، إذ ليس الغرض في تحريكه إلاّ تمييزه على ما بني على السكون، وبالفتحة نصل إلى هذا الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منها"[١].

- علّة المعنى :

المعنى في النحو قرينة تؤثر في فهم الأحكام النحوية، فمراعاة المعنى في الأحكام النحوية واجبة، ومن ذلك تعليل ابن يعيش مسألة تجرد خبر (كاد) من (أنْ)، يقول: "اشترطوا أن يكون الخبر فعلاً؛ لأنهم أرادوا قرب وقوع الفعل، فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدلَّ على الغرض، وجُرِّد ذلك الفعل من (أن)؛ لأنهم أرادوا قربَ وقوعه في الحال، و(أن) تصرف الكلام إلى الاستقبال، فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين، ولمَّا كان الخبر فعلاً محضًا مجردًا من (أن) قدَّروه باسم الفاعل؛ لأنَّ الفعل يقع في الخبر موقع اسم الفاعل، نحو: زيد يقوم، والمراد: قائم"[٢].

- علة المخالفة:

تقوم على تخصيص علامة مذكورة أو محذوفة للدلالة على حالة الإعراب أو وظيفتها النحوية و فرقًا بين ما يتشابه من الألفاظ والتراكيب، وفصلاً بين ما يُلبس منها[٣]. ومن ذلك تعليل ابن يعيش للفعل الذي يصل الأسماء بنفسه والذي يصلها بحرف جر، يقول: "وجُعلت تلك الحروف جارة، ولم تفض إلى الأسماء النصب من الأفعال قبلها؛ لأنهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه

(١) شرح المفصل ٤/ ٢٩١ – ٢٩٢، وانظر هذه العلة في متن الدراسة.
(٢) شرح المفصل، ٧/ ٣٩٥، وانظر هذه العلة في متن الدراسة.
(٣) انظر، نظرية التعليل في النحو العربي ص ١٣٤.

وبين الفعل الواصل بغيره، ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف، وجعلت هذه الحروف جارة؛ ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي، ولّما امتنع النصب لما ذكرناه لم يبق إلاّ الجر؛ لأنَّ الرفع قد استبد به الفاعل، واستولى عليه، فلذلك عدلوا إلى الجر؛ لأنَّ الجر أقرب إلى النصب من الرفع"[١].

- علـــة العلّـــة:

وهي العلَّة التي تعلل العلّة الأولى، وتسمى العلَّة الثانية، ومنها تعليل ابن يعيش مسألة التركيب الذي ينعقد به الكلام، حيث الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، قال: "وإنَّما عبر بالإسناد ولم يعبر بلفظ الخبر، وذلك من قبل أنَّ الإسناد أعم من الخبر، لأنَّ الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام، فكل خبر مسند، وليس كل مسند خبرًا"[٢].

- علّـــة العمـــوم:

ومن ذلك تعليله امتناع إلاّ من الجر، يقول: "إنَّ إلاّ إنما لم تعمل جرًا ولا غيره من قبل أنَّها لم تخلص للأسماء دون الأفعال والحروف، ألا تراك تقول: ما جاءني زيد قطُّ إلاّ يقرأ، ولا مررتُ بمحمد قطُّ إلاّ يصلي، ولا لقيتُ بكراً إلاّ في المسجد" [٣].

(١) شرح المفصل ٨/ ٤٨١،وانظر هذه العلة في متن الدراسة.

(٢) السابق ١/ ٤٤ وانظر، هذه العلة في متن الدراسة.

(٣) شرح المفصل، ٢/ ٤١٥، وانظر هذه العلة في متن الدراسة.

خصائص التعليل عند ابن يعيش:

امتازت تعليلات ابن يعيش بعدد من الخصائص، أهمها:

- تعـــدد العـــلل :

إنّ تعليلات ابن يعيش ما هي إلاّ امتداد لجهود النحاة المتقدمين، وما التعليلات التي ذكرها إلاّ ثمار ذاك التراث العتيد، وقد كان ابن يعيش يميل إليها في تفسيره للأحكام النحوية، حيث كان يفسِّر الحكم باستخدامه التعليل تسويغًا للمسألة وتبسيطًا لها، حتى إنه كان يفترض تساؤلاً ما حول ذاك الحكم، فيقوم بتعليله قطعًا للمسألة، وذلك باستخدامه عبارة (فإن قيل) ومن ذلك امتناع دخول الجزم على الأسماء، يقول: "إنّما لم تجزم الأسماء؛ لتمكنها ولزوم الحركة والتنوين لها، فلو جزمت لأبطل الجازم الحركة، وإذا زالت الحركة زال بزوالها التنوين؛ لأنّ التنوين تابع للحركة، ولو زالا، اختلت الكلمة بذهاب سيئين، أحدهما: الحركة وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافًا إليها، والآخر: التنوين هو دليل كونه منصرفًا، فإن قيل: فهلا أذهب الجازم الحركة وحدها، قيل: لو حذفت الحركة للجازم لزم تحريك حرف الإعراب، لسكونه وسكون التنوين بعده، ولو فعل ذلك لعاد لفظ المجزوم إلى لفظ غير المجزوم. فلم يصح الجزم فيه؛ لأنه لا يسلم سكونه"[1].

وحينما ننظر في المسائل النحوية التي عللها نجده استخدم ما يزيد على خمسين علَّة في أثناء شرحه للمفصل، مما يدفع إلى القول بالاهتمام الشديد، والحرص الأكيد على أن يعلل الأحكام رغبة في تسويغها، ويدفع إلى القول باستحضاره لكثير من العلل السابقة، وإلى إضافته أنواعًا أخرى.

---

(١) شرح المفصل، ١/ ١٤٢، وانظر هذا التساؤل في متن الدراسة.

وما تعدد العلل عنده على النحو الذي بينا في متن الدراسة إلا حرص على تفسير الحكم النحوي. وقد ابتعد ابن يعيش عن تعدد العلل في الحكم الواحد حتى لا يكون التعليل غاية بحد ذاته، فهو وسيلة للتفسير والتيسير، رغم إقحامه بعض التعليلات في تفسيره بعض الأحكام.

- العناية بالعلل التعليمية:

وهي علل وظيفية تهدف إلى بلورة الحكم النحوي في ذهن المتلقي عبر وسيلة التبسيط، استخدمها المعللون الأوائل تسويغًا للأحكام النحوية، وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب وتفسيره، ومن ذلك تفسيره جملة الموصول (الذي)، فقد اشترط أن تكون معلومة للمخاطب "لأنَّ الغرض منها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله، ليصح الإخبار عنه بعد ذلك، والصلة تخالف الخبر؛ لأنَّ الخبر ينبغي أن يكون مجهولاً عند المخاطب؛ لأنّ الغرض من الخبر إفادة المخاطب شيئًا من أحوال من يعرفه، فلو كان ذلك معلومًا عنده لم يكن مفيدًا له شيئًا"[(١)].

- شمولية التعليلات:

تعددت تعليلات ابن يعيش للأحكام النحوية حتى غطت مساحة رحبة في تفسيرها للأحكام، سواء كانت هذه الأحكام كلية أو جزئية، والناظر في متن الدراسة يرى تلك التعليلات المتنوعة، وهي تنطلق في تفسيرها للواقع اللغوي -في أغلب الأحيان- من اللغة نفسها.

---

(١) شرح المفصل، ٣/ ١٢٢.

الخاتمة

حاول الباحث في هذه الدراسة أن يتعرف تعليلات الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصَّل، ولمَّا كان شرح المفصَّل غايته توضيح المسائل النحوية لمتعلمها، فكان من المفيد أن تتطرق الدراسة إلى تلك الجوانب التي تسهِّل فهم أحكام النحو، وتيسِّر لنا ضوابطه بصورة جليَّة حتى تستبين لنا طريقة ابن يعيش في تفسير القواعد النحوية.

فكان تفكير ابن يعيش أن يبسِّط مسائل النحو؛ وحتى يحقق ذلك، كان لا بد من إظهار العلل التي تضم الأشتات، وتجعل ما كان صعب الفهم سهلاً ميسورًا تقبله الأذهان، وتألفه العقول. فوظيفة التعليل هي العمل على كشف ما يحتجب بذاته، ولا يظهر إلاّ بفعل التعليل والتفسير. ولا شك أنَّ تعليلاته على هذا النحو، إنَّما تمثل فكرًا لغويًا، وتصدر عن مرجعية ذوقية رفيعة. والاعتناء بشرح المفصَّل مركوز بوجود التعليلات اللغوية، لذا فليس بدعًا أن يستقطب الشرح انتباه النحاة إليه، وأن تتمحور حوله طليعة أنظارهم العقلية.

إضافة إلى ما سبق يمكننا القول بأنَّ:

- تعليلات ابن يعيش وقعت في جوانب الأحكام النحوية المختلفة، إنْ في الكلمة والكلام، وإنْ في الجملتين؛ الاسمية والفعلية وما يتعلق بهما.
- ابن يعيش استحضر كثيرًا من تعليلات النحاة السابقين له.
- تعليلات ابن يعيش قدَّمها في قضايا عامة وجزئية في القواعد النحوية.
- ابن يعيش إمَّا أن يوافق غيره في ما ذهبوا إليه، فيقرّ رأيهم، وإمَّا أنْ يبدي رأيه في الموضع الذي يشرحه.

- ابن يعيش يبدي تساؤلاً افتراضيًا يفسِّر من خلاله بعض الأحكام النحوية.
- تعليلات الأحكام في شرح المفصَّل تنوعت، فتجدها تعليمية تارة، وقياسية تارة أخرى، حيث يُظهر التنوع أشكالاً متعددة للعلة، كالخفة والثقل، وسهولة الاستعمال، والأوْلى، والقياسية، وغيرها من الأشكال.
- اعتماد ابن يعيش في تعليله بعض المسائل النحوية كان قائمًا على القياس الاستدلالي، المتمثل بالمقدمتين؛ الكبرى والصغرى ثم النتيجة.

وكانت هذه الدراسة تهدف إلى:

- كشف تعليلات ابن يعيش التي كان يعلل بها للأحكام النحوية.
- إثبات أنَّ كثيرًا من هذه التعليلات تمثِّل أساسًا مكينًا في فهم الأحكام النحوية.
- إثبات أنَّ كثيرًا من هذه التعليلات جاءت استجابة لحاجة متعلم النحو العربي.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأعلام
- فهرس العلل النحوية

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾	لقمان	١٩	٢٢
﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾	يوسف	٢٠	٦٤
﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾	مريم	٦٩	٦٥
﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾	الفرقان	٤١	٦٧
﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ﴾	المائدة	٥٢	١٧٧
﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾	الإسراء	٨	١٧٧
﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾	الواقعة	٩٥	٢٠٧
﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾	البقرة	١٨٩	٢١٠
﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾	يوسف	٨٢	٢١١

فهرس الأعلام

الأخفش الأوسط (ت ٢١٠هـ)	٢٠٨، ٢٠٩
الأستراباذي (ت ٧١٥هـ)	١٢٧، ٢٠١، ١٨٣
الأنباري، أبو البركات (ت ٥٧٧هـ)	٣٧،٣٩،٦٠،٦٥،٦٦،٧٤،٨٥،١٠١،١١٢،١١٣،١٢٢،١٢٣،١٣٠ ١٦١،١٦٩،١٩٠،٢٣٥،
ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)	١٧٧
ابن برهان (ت ٤٥٦هـ)	١٢٩
ابن جني (ت ٣٩٢هـ)	١٥
ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)	٨١،٧٥،٧١،٦٩،٥١،٢٦،٢١،٢٠،١٢٠،١١٨،١٠٢،٨٢، ١٢٤،١٤٨،١٧٣،١٩٨،٢٢٢٢،٢٣٥
حسن الملخ	١١
حيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ)	١٧٢، ٢٠
ابن الخباز (ت ٦٣٩هـ)	٨٢، ٥٢
الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)	١٦١،١٥٤،١٤٤،٧٩،٧٨،٧٤،٧١،٥٦،٥١،٢٥،٢٠، ١٧٢،١٧٣،١٧٨،١٩٣،٢٠٤،٢٣٥
ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ)	١٧٦، ١٨٩
الزجاجي (ت ٣٤٠هـ):	٤١،١٣،٤٤، ٢٠٩
الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)	١٦٩،١٤٧،١٢٥،١٠٦،٨٧،٧٣،٦٩،٦٧،٤٥،٢٧،٢٤،٢٣،١٩
زياد أبو سمور	١١
السخاوي (ت ٦٤٣هـ)	٨٥،٨٢
ابن السراج (ت ٣١٦هـ)	٢٠٨،١٩٧،١٩٢،١٣٢،١٣١،١٢٨،١١٠،٩٩،٩٧
سيبويه (ت ١٨٠هـ)	١٣٧،١٣٥،١٣٣،١١٥،٩٧،٩٢،٨٩،٨٢،٥٠،٤٧،٤٦،٤٣،٣٩، ١٩٤،١٩٤،١٩٢،١٧٤،١٦٩،١٦٠،٢٠٣،١٩٩،١٩٦،١٩٥
السيوطي (ت ٩١١هـ)	١٨١،١٧٤، ١٢
الصيمري، محمد بن علي بن إسحاق	٢٢٥،١١٤،١١٠، ١٠٦

الصيمري	
عبد الإله نبهان	١٠
عبد الرحمن بدوي	١٠
عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)	٤١،٧٨،١٣٩
عبد اللطيف الخطيب	١١
العكبري (ت ٦١٦هـ)	٦١،٥٧،٥٢،٣٤،٢٣٠،٢٤٤،٢٠٧،١٩٩،١٩٥،١١٦
علي أبو المكارم	١٤
أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)	٢٥،١١٠،١٢٩
المازني (ت ٢٤٨هـ)	١٣٥
ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)	١٥٠،١٥٨
المبرد (ت ٢٨٥هـ)	١٢٨،١٢٧،١٠٥،١٠٣،٩٧،٨٠،٧٢،٢٢٠،٢٠٥،١٦٦،١٥٧،١٣٧،١٣٢
المجاشعي (ت ٤٧٩هـ)	٤٧،٢١٩،١٩٣،١٨٧،١٤٥،١٤٢،٨٢
محمود عبيدات	١٣٦
الموصلي (٦٩٦هـ)	١٥٢،١٤١،١٢٥،١١٣،١٠٧،٦٣،٦٠،٥٢، ١٨٦،١٨٢،١٧٦،١٧٤،١٧٠،٢٠١
ابن النحاس (ت ٦٩٨هـ)	٤٠
ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)	١٣٢،١٣١،١٢٨،١٢٤،١٢١،١١٨،١١٧،١٠٢،١٠١،١٠٠،٩٢،٤١،٣٣، ١٥٣،١٥١،١٤٧،١٣٩،١٣٤،٢٣١،٢١٩،٢١٥،١٩٠،١٨٨،١٥٨،١٥٤

* لم يُذكر ابن يعيش هنا؛ لكثرة تكراره، فربما ورد غير مرة في كل صفحة.

فهرس العلل النحوية

علة الإحداث والصدور	١٢٥
علة إبهام	٢٠٧
علة اختصاص	١١٧،٢٢٣
علة إزالة اللبس (الإبهام)	١٦٣، ١٦٩، ١٩٧
علة استحسان	٢١٠
علة الأصل	٢٧، ٣٩، ٦٦، ١٣١، ١٣٣، ١٨٥
علة أصل التمكن	١٣١
علة الأصل والفرع	٣٧، ٣٩
علة الإفراد والتركيب	١٦٤، ١٩١
علة الإنابة	٣٧
علة الأولى	٣١، ٣٩، ٦٦، ٦٧، ٧٠، ١٣١
علة البيان	٢٠٥
علة التأثير	١٣٠، ١٣٨
علة التركيب	١٣٤
علة تضمن	١٦٤
علة التعريف والتنكير	١٧٠
العلة التعليمية	١٣
علة تفريق	٢٢٥
علة التمكن	١٥، ٧٥، ١٢٩
علة التمكين واللزوم	١٥

علة التناقض	٤٢
علة التوسع	١٨٧
العلة الثالثة (علة علة العلة)	١٠٩، ١١٠
العلة الجدلية	١٣١
علة الجنس	١٩
علة الخفة	٣٤، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ١٠٣، ١٤٩، ٢١٨، ٢٤٤
علة الخفة والثقل	١٢٠
العلة الدلالية	٩٨، ١٨١، ١٩٣
علة الرتبة	١٥٩
علة زيادة	١٣٩
علة صوتية	٣٣، ٦٧، ٩٠، ١٠٠، ١١٤، ١٢٣، ١٣٦، ٢١٢، ٢١٧، ٢١٨
علة الضعف	٢٠٩
علة عدم المخالفة	١٨٦
علة العلة (العلة الثانية)	٢٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٠، ٧٥، ٧٧، ٩٧، ١٣١، ٢٤٦
علة العمل	١٦٨، ٢٢٢
علة العوض	٣٥
علة العموم	٢٣، ٢٦، ١٥٠، ١٩٣، ٢٤٦
علة الفرق	١٦٨، ٢١٨
علة الفصل	٢٠٣
العلة الفقهية	١٥
العلة الفلسفية	١٥
علة قابلية	١٢٠

علة القرب	٢١٠
علة قصور	٧٤
علة القوة والاستعداد	١٤١
علة القياس على النقيض والنظير	٦٥، ٦٧، ٢٢٣
علة القياس المماثل	٤٨، ٥٤، ٥٩، ٧٤، ١٦٤، ٢١٦
العلة القياسية	١٣، ٦٥، ١١٨
العلة الكلامية	١٥
علة اللبس	٥٦
علة المخالفة	٣٥، ١٣٠، ١٣١، ١٥٤، ١٦٩، ١٧٨، ٢١٥، ٢٤٥
علة مطابقة	١٤٧
علة المعنى	٥٢، ٧٣، ١٢٢، ٨٥، ٨٦، ٩٥، ١٤٦، ١٥٣، ١٧٨، ١٨١، ٢٤٥
العلة النحوية	١٥
علة النقل	١٢١، ١٢٢
علة النيابة	١٢٦، ٢١٠
علة وجود	١٤٥، ١٧٢
علة الوضوح	١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠
علة وظيفة	١٥٤، ٢٠١، ٢١٢

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ابن يعيش وشرح المفصل: عبد اللطيف الخطيب، جامعة الكويت، ط١، ١٩٩٩.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط١، ١٩٩٨.
- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح قداره، دار الجيل-بيروت، ط١، ١٩٩٥.
- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.
- الأصول، دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: تمام حسان، دار الشؤون الثقافية-بغداد، ١٩٨٨.
- الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط١، ١٩٨٥.
- أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي-الرباط، ١٩٨٣.
- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، قدم له وضبطه: أحمد الحمصي ومحمد قاسم، مطبعة جروس بروس، ط١، ١٩٨٨.
- أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح قداره، دار الجيل-بيروت، ١٩٨٩.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية-بيروت، ١٩٨٧.
- الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني-بغداد، ١٩٨٢.
- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العودة-القاهرة، ١٩٥٩.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي-مكة المكرمة.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٩٦٥.
- بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية: المنصف عاشور، منشورات كلية الآداب بمنوبة-تونس، ١٩٩١.
- تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري: علي أبو المكارم، مطبعة القاهرة الحديثة، ط١، ١٩٧١.
- التبصرة والتذكرة: الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، دار الفكر-دمشق، ط١، ١٩٨٢.
- التخمير: الخوارزمي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغروب الإسلامية-مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٠.
- التعليقة على المقرب: ابن النحاس، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة-عمّان، ط١، ٢٠٠٤.

- التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين: جلال شمس الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية-الاسكندرية، ١٩٩٤.

- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: شعبان عوض العبيدي، منشورات جامعة قار يونس-ليبيا، ط١، ١٩٩٩.

- تقويم الفكر النحوي: علي أبو المكارم، دار الثقافة-بيروت.

- توجيه اللمع: ابن الخباز، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام.

- الجمل في النحو: الزجاجي، حققه وقدَّم له: علي توفيق الحمد، دار الأمل-إربد-الأردن، ط١، ١٩٨٤.

- الخصائص: ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

- سفر السعادة وسفير الإفادة: علم الدين السخاوي، تحقيق: محمد الدَّالي، دار صادر-بيروت، ط٢، ١٩٩٥.

- شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيد، دار الجيل-بيروت.

- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ٢٠٠١.

- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل السُّود، دار الكتب العلمية-بيروت.

- شرح عيون الإعراب: المجاشعي، حققه وقدَّم له: حنا حداد، مكتبة المنار-الزرقاء-الأردن، ط١، ١٩٨٥.

- شرح كافية ابن الحاجب: الموصلي، دراسة وتحقيق: علي الشوملي، دار الأمل-إربد-الأردن، ط١، ٢٠٠٠.
- شرح اللمع: ابن برهان العكبري، تحقيق: فائز فارس، السلسة التراثية (١١)، الكويت،ط١، ١٩٨٤.
- شرح المفصل: ابن يعيش، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية-القاهرة.
- شرح المقدمة المحسبة: طاهر أحمد ابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت، ط١، ١٩٧٦.
- شرح المقرب لابن عصفور: علي محمد فاخر، مطبعة السعادة-القاهرة، ط١، ١٩٩٠.
- علل النحو: ابن الورّاق، تحقيق ودراسة: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد-الرياض، ط١، ١٩٩٩.
- الفصول الخمسون: ابن معطي، تحقيق: محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي-القاهرة، ١٩٧٦.
- القياس في النحو: منى الياس، دار الفكر-دمشق، ط١، ١٩٨٥.
- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة: ابن الجزري، تحقيق: مصطفى النماس، مطبعة السعادة-مصر، ١٩٨٣.
- كتاب سيبويه: سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط٣،١٩٨٨.
- كشف المشكل في النحو: حيدرة اليمني، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ٢٠٠٤.
- اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر المعاصر-بيروت، ط١، ١٩٩٥.

- اللباب في علم الإعراب: الإسفرائيني، تحقيق: شوقي المعرّي، مكتبة لبنان ناشرون،ط١، ١٩٩٦.

- اللمع في العربية: ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية-الكويت.

- المسائل العسكريات: أبو علي الفارسي، تحقيق: إسماعيل عمايرة، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١.

- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة-العراق، ١٩٨٢.

- المقتضب: المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب-بيروت.

- المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة: علي النشار، دار المعارف-مصر، ط٣، ١٩٦٥.

- المنطق الصوري والرياضي: عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية-القاهرة،ط٤، ١٩٩٧.

- المنطق الوضعي: زكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلوالمصرية-القاهرة، ط٤، ١٩٦٥.

- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: حسن الملخ، دار الشروق-عمّان، ط١، ٢٠٠٠.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون وعبد العالم سالم مكرم، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط٢، ١٩٨٧.

- الوافية في شرح الكافية: الأستراباذي، تحقيق: عبد الحفيظ شلبي، وزارة التراث القومي والثقافة-عُمان، ١٩٨٣.

البحوث العلمية:

- التعليل النحوي عند النحاة، اصطلاحًا واستعمالاً وتطبيقًا: يحيى القاسم، مجلة جامعة تشرين، عدد ٨، مجلد ١٧، ١٩٩٥.
- التعليل ونظام اللغة: عبد القادر المهيري، حوليات الجامعة التونسية، عدد ٢٢، ١٩٩٣.

الرسائل الجامعية:

- ابن يعيش النحوي: عبد الإله نبهان، رسالة دكتوراه في اللغة والنحو في جامعة دمشق، لعام ١٩٩٠م.
- الرجز والتقعيد اللغوي، دراسة نحوية، صرفية، صوتية: محمود مبارك عبيدات، رسالة دكتوراه في اللغة والنحو في جامعة اليرموك، لعام ٢٠٠٥م.
- شرح المفصل بين ابن يعيش وابن الحاجب: زياد أبو سمور، رسالة ماجستير في النحو في جامعة صدام للعلوم الإسلامية-بغداد، لعام ٢٠٠٠م.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

تعليل
الأحكام النحوية
عند ابن يعيش
في شرح المفصل

ISBN 9957-492-45-4
9789957492458

دار الكتاب الثقافي
www.dar-alketab.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com